الجودة الشاملة فى التعليم

د. خالد الزواوى

إذا اردت ان تؤسس لعام فازرع القمح ،
وإذا اردت ان تؤسس لجيل فشجر الأرض ،
وإذا اردت ان تؤسس للعمر كله فعلم الناس .
"كونفوشيوس - حكيم صيني"

وعلمك ما لم تكن تعلم وكان
فضل الله عليك عظيما

بسم الله الرحمن الرحيم

■ إهــداء ■

هذا نور يسعى لأبنائي وأحفادي

د. خالد الزواوي

المحتويات

مقدمة

خلال ممارستي للعملية التعليمية والتربوية قرابة أربعين عاماً، وخاصة في مجال التدريس ، والتقائي بدفعات من الطلبة والدارسين والمدرسين والموجهين ، ومشاركتي في العديد من الندوات والمؤتمرات الأدبية والفنية والثقافية والإعلامية ، التي تناولت قضايا التعليم ومشكلاته التي ظهرت على الساحة في عالمنا العربي ، وما يصادفه أبناؤنا في المدارس والمعاهد على اختلاف أنواعها ومراحلها من قصور في نواح متعددة .

تكون لدي تصور شامل لواقع العملية التعليمية في بلادنا ومدى المشكلات التي تواجهها .



وليس من شك في أن عالم الطلاب يمثل بالدرجة الأولى غالبـية المجتمع ، بل هم الذين يتكون منهم المجتـمع ، وإذا لم نحسن تربية هؤلاء الأبناء فإننا سنعـاني الكثير من خلق جيل مـتخلف عن ركب الحضارة والثقافة المعاصرة ، وهنا يتخلف المجتمع عن الركب ، ونصبح بلا قيمة ، وبلاهوية، ومن هنا لابد من التصدي للعملية التعليمية في واقعنا الحاضر ، وقد تبارت الأقلام في ذلك خدمة لهذه القضية ، وحماية لها ، والعمل على استعادة مجدها ومكانتها وسيادتها ، وقد رأيت بالتجربة العملية ، ومن خـلال موقعي أن كل محاولة قد حكم عليـها بالإخفاق لأسباب نعـرفها ، وأخرى لانعرفها ، وكلتيهما متساويتان ، لأن ما نعـرفه لم يجد معه شئ من الإصلاح ، فالقضية إذن تحتاج إلى بحث ودراسـة ، والنظر في الإطار الذي يحـيط بهـا بدءاً من القـمة حـتى نصل إلى السـفح ، وليس العكس ، فالإصـلاح الحقيقي كمـا أرى يبدأ من الإدارة وينتهي بالتلميـذ ، وهذا يحتاج إلى مزيد مـن التأمل في هذا القـول والتفـصيل والدراسة القـائمة على الـتحليل والتـمثيل والمـقارنة ، ولانجعل التلمـيذ حقول تجـارب ، ولا نقول ليست لدينا "وصـفة جاهزة" لتطوير التـعليم، فالرأي العام مقـتنع بضرورة التطوير ، ومن هنا لابد من الدراسة فـي هذا المجال لتحسين أوضـاع المجتمع بتـحسين أوضاع أبـنائنا في مدارسـهم ومعـاهدهم ومن ثم في جامـعاتهم ، ويبـدأ على ذلك منذ اللحظة الأولى في اسـتقبال الأطفـال في المدارس ، في عـالم جديد غـير عـالم البيت الذي كـان يعتاده، ويحيا فيه ، فهو يستبدل مكاناً بمكان ، وأشخـصاً بأشخاص ، وأزمنة بأزمنة ، ولكن قبل أن ننقله إلى هذا العالم الجـديد لابد من تهيئته التـهيئة الصـالحة من جميع الوجوه ، فـإذا أوجدنا الجو المناسب ، اسـتطعنا أن نحقق نجـاحاً على أول الطريق ، ولابد أن نوائم بين الحـالين حتى لا يشـعر الطفل بفجـوة، أو هوة ينزلق فيهـا ، فليس من شك في أن الدراسة ستكشف لنا الطريق الصـحيح من الطريق المعـوج في تربيـة الطفل ، والنهوض به لـيحـقق ذاته في مجـتـمعـه عن طريق دراستـه وتعليـمه على منهج علـمي سليم ، لأن الدراسة سـتتناول العـناصر الأسـاسيـة التي يرتكز عليهـا التعليم بـعد ذلك من مدرس وكـتاب ومنهج في مدرسـة لها مـواصفاتهـا الخاصة ، وإدارة واعـية حكيمة ، تسـتند على أعمدة راسخـة ، وتستمد من إدارة عليا رشـيدة ترسم لمدرس اليوم مفـهوماً صحيحاً ، وماذا يجب أن يتصف به ، ويكون مكوناً لشخصيته التي سيواجهها الأبناء كل يوم وفي

كل وقت ، وهذا يقود إلى أهمية التدريب ، والتدريب المستمر الحقيقي الفعال ليكون الجديد دائماً موضع الاعتبار ، إلى جانب أهمية التخصص في جميع الفروع ، فلا نجد خريج أقسام التاريخ أو الجغرافيا ، أو الفلسفة وعلم النفس يقومون بتدريس اللغات لسد العجز مثلاً ، إذن لابد من التخصص حتى في استخدام الأجهزة والأدوات الحديثة ، ومعرفة اللغات والحاسب الآلي ، والأقراص المدمجة ، والأشرطة والوسائل المعينة على الشرح ، والتخصص ثم التدريب وليس التدريب فقط ، إلى جانب أهمية التعليم الذاتي ، والتعليم عن طريق معامل اللغات ، والتنقل خارج غرف الفصول إلى أماكن تتناسب مع ما يعرض على الطلاب من مواد ، وهكذا ...

أما الكتاب المدرسي فلابد أن الدراسة التي نوهنا إليها - والتي سنعرض لها - ستخدمنا كثيراً، لأن ما في الكتب المدرسية أصبح محتاجاً إلى تعديل شامل ، حتى يستطيع التلميذ أن يستفيد مما فيه ، ولابد من تغيير المفهوم القديم ، والتطور به إلى ما يخدم الطلاب في حياتهم العملية والعلمية، وهنا يمكن أن يجد التلميذ ذاته ، فيتكون لدينا من الطلاب من يقبلون على المفيد ، فلا نشكو شكوانا ، فإذا أحس الطالب أنه أمام شئ مفيد أقبل عليه ، أما إذا أحس بالفراغ من أثر مايقدم له انصرف إلى اتجاه آخر ، وهذا ما نعانيه من الظاهرة التي شغلتنا كثيراً ، ولم نستطع لها حلاً، وإن كان الحل بأيدينا ، وهو الدروس الخصوصية ، فنحن جميعاً مشتركون في إقامتها ، ولو عدنا إلى ما أشرت إليه من طريق الإصلاح لأمكننا القضاء على هذه الظاهرة .

لقد مارست العمل الوظيفي في وزارة التربية والتعليم ، كمدرس ومدرس أول وموجه وموجه أول ، وكمدير للمدارس الحكومية والخاصة ، وحاضرت بمراكز التدريب في المناهج وطرق التدريس والتقويم والتطوير ، وأشرفت على التربية العملي لطلاب الكليات ، فتزودت بكثير مما يتصل بالتعليم من خلال مسيرتي ، غابت عني أشياء ، ولكني وقفت على كثير من السلبيات التي تعوق مسيرة الحركة التعليمية منها : الإدارة بجميع قنواتها وإداراتها ، ثم يأتي بعد ذلك السلبيات التي يتحدث فيها الجميع وهي على سبيل المثال : المبنى المدرسي ، والمدرس المدرسي والمناهج ، وطرائق التدريس التقليدية ، وعدم الاهتمام بالأنشطة التربوية التي هي عماد العملية التعليمية ، وغير ذلك من أمور تحتاج إلى بحث ودراسة ، لأننا في وقت يحتاج منا إلى بذل الكثير لنساير

ركب التقدم السريع ، والتكنولوجيا المعاصرة ، فالرعاية للأطفال واجبة منذ النشأة الأولى ، وبداية من انطلاقهم إلى مدارسهم ، بحيث توضع لهم خطة تعمل على احتوائهم وتقديم ما يناسبهم ، ويشبع حاجاتهم ورغباتهم وميولهم ، تحت قيادة مدربة متخصصة ، مع توفير كل الإمكانات التي يحتاجها من في مثل هذه الأعمار الصغيرة ، ويتدرج بهم إلى المراحل الأخرى في جو مكتمل علمياً وثقافياً وفنياً ودينياً ، على أن يعد ليكون عالماً يخدم وطنه بكل ما تسلح به خلال مسيرته التعليمية .

أبناؤنا يعانون من حالات نفسية ناتجة من عوامل مختلفة في الأسرة ، وفي الشارع ، وفي الأندية ، فهم يواجهون مشكلة الفراغ ، وهي عبء ثقيل عليهم ، لا يعرفون كيف يستغلون هذا الوقت فتكون النتيجة الانحراف والإدمان والتشرد ، وغير ذلك مما نشاهده ونسمع به من تفكك أسري ، وزواج عرفي وما إلى ذلك ، فأنت ترى هؤلاء الشباب يطوفون طول النهار وثلثي الليل في الأزقة والشوارع ، وعلى الأرصفة والأماكن العامة ووسائل المواصلات ، لا يدرون ماذا يفعلون سوى إثارة الفوضى والعبث والفساد الذي تسبب فيه قرناء السوء . من أجل ذلك لابد أن تقدم لهم الألوان التربوية المختلفة التي تعينهم على شغل أوقات فراغهم ، وتملأ عليهم جوانب حياتهم ، وتشعرهم بذاتهم ، وتلبي رغباتهم واستعداداتهم فتقضي على السلوكيات الشاذة غير التربوية ، إلى جانب تبصيرهم بقضاياهم ، وكيف تحل مشاكلهم الأسرية والاجتماعية والبيئية ، فنحن نواجه كثيراً من العادات والسلوكيات السيئة مثل تلويث البيئة ، وإهدار المياه التي ستشكل مشكلة كبرى في القريب العاجل ، ومن مثل التصرفات غير السوية في وسائل المواصلات ، والأماكن العامة ، والتعامل مع الآخرين ، وعرض المشكلات والقضايا يحتاج لكثير من الوقفات ، فلو أحسنا تقديم الوسائل التي تربي الفرد تربية متفاعلة سوية ، لأمكننا علاج ما يصادفنا من عقبات ، وأن نجد الحلول لكل قضايانا .

فمن واقع تجربتي سواء كنت معلماً ، أو ولياً لأمر تلميذ ، أو خبيراً تربوياً ، أود أن أشير إلى المتغيرات الدورية المتلاحقة ، وآفاق الثورة المعلوماتية المتسارعة ، وعلاقتها بمجال التعليم وقضاياه ، فأستطيع أن أقرر ضعف قدرة الإدارة على تناول القرارات والتشريعات بموضوعية ، وبمنهج علمي

سليم ، إلى جانب اختيار العناصر الجادة التي يتكون منها البناء ، هذا في المرتبة الأولى ، ثم يأتي بعد ذلك كل ما يتناوله الناس بالحديث عنه من مشكلات ترتبط بمدى تأهيل المعلم وصلاحيته وإقباله على العمل ، وعلاقته بزملائه ، وقدرته على الشرح وعدم تمكنه من مادته ، ومراعاته للفروق الفردية بين التلاميذ ، وعدم استخدام الأساليب التربوية في التعامل ، وما من شك في أن كليات التربية هي المسئول الأول في ذلك ، ثم تأتي مشكلات ترتبط بعلاقة المعلم بتلاميذه داخل الفصل ، واستخدام الضرب والعقاب البدني ، وهذا ناتج من عدم قدرة المعلم على ملء فراغ الحصة بالمادة العلمية ، ثم يأتي التمييز بين التلاميذ لأسباب اجتماعية أو بسبب الدروس الخصوصية ، واستخدام الامتحان كوسيلة من وسائل العقاب ، وعدم التعرف على رأي التلاميذ ، وغياب الحوار معهم ، وهناك مشكلات ترتبط بالأنشطة المدرسية ، والمهارات العلمية ، ورعاية الموهوبين واكتشافهم ، وعدم احترام ميول التلاميذ ، أما مشكلات المناهج فتنصب على غياب الترابط بين المواد الدراسية ، إلى جانب عدم تطورها وعدم ملاءمتها لعلوم العصر ، والكتب المدرسية مملوءة بالحشو والتكرار ، وتركز على الحفظ والتكرار ، مع رداءة طباعته ، وعدم جاذبيته ، كما أن المناهج لا تراعي الفروق الفردية ، ولا ترتبط باحتياجات المجتمع ، ثم تأتي مشكلة التقويم والامتحانات ، واستخدام أعمال السنة للضغط على التلاميذ ، وانتشار الغش ، وعدم كفاءة عمليات التصحيح ، ونظام وضع ورقة الأسئلة ، أما ارتفاع كثافة الفصول فينتج عنه عدم استخدام وسائل للترفيه في المدرسة .

وهكذا أصبح هدف التعليم الحصول على الشهادة ، وليس التعليم واكتساب المهارات. والمعلم الحالي والإدارة الحالية ، هما نتاج نظام التعليم القاصر ، وخطأ السياسة التعليمية ، وقصور طرق التعليم والتدريس ، الأمر الذي أدى إلى أن التعليم لا يؤهل لسوق العمل ...

إن علاج هذه المشكلات هو الطريق لبناء استراتيجية تعليمية جيدة وجديدة ، فقضية التعليم جزء لا يتجزأ من المجتمع ككل ، بما في ذلك الاقتصاد والتفاوت الاجتماعي ، وتدهور القيم ، ولذلك فكلنا مسئولون جنباً إلى جنب ، وكلنا يتضاءل دوره أمام تلك المتغيرات ، وضعف أساليب التقويم المجتمعي ، وانعكاس ذلك على نظام الامتحانات ، وضعف الثقافة الديمقراطية

والمدنية ، ومن ثم احتدام الصراع بين القديم والجديد . فالإصلاح يحتاج إلى إصلاح مجتمعي ...

فهـذا المؤلف يلقي الضوء على بعض المفـاهيم التي تؤدي إلى الجودة الشاملة فـي التعليم ، من خلال دراسة علميـة تستمد مقوماتهـا ومكوناتها من خلال التجارب العلمية التي مـارستها الدول المتقـدمة في هذا المجـال ، بنسق فكري ينتظم مـجمـوعة الأفكار والآراء والاتجـاهات والمعتـقدات والإجراءات التي تتبناها المنظمات والمؤسسات التعليمـية ، والأفراد والجماعات والهيئات الأخرى حول التـعليم بأبعاده وجـوانبه ونظمـه ، وقد حـدد الكاتب دراسته بالجـودة الشاملة في التـعليم ، وخص الهيكل التنظيمي للتعليم ، وكيفية الإدارة كركيزة أساسية في جودة التعليم وبناء المجتمع ، ولكي يكون البنيان ثابتاً وسـامقاً فلابد من أن يكون الأساس قوياً مـتيناً ، والإدارة هي الأساس في عملية البناء هذه ، ومن ثم تتجمع العناصر الأخرى من تلميذ ومدرس ومنهج وملحقاتهم لتكوين المنظومة المتفاعلة في البناء ..

ولقـد نوقش العديد من الأنماط والسلوكـيات الخـاصة بالـتعليم في الفكر التـربوي المعـاصر ، واستخلصت مجموعة من المعـايير التي يمكن أن تصلح للحكم على نوعية هذه الدراسة التي تدور حول تقويم رؤوس العـملية التعليمـية التي نخلص منها للدراسة حـول الطفل ، وما يحتاجـه تبعاً للأنماط المختلفة في حـقل المعرفة ، وبيان دور المعلم ، ومـصادر التعلم ، وتقويم عمـليات التعلم ، والمكان الذي تتم فيه هذه العمليات ، ثم الغايات والأهداف والنتائج ، حيث يختلف فهم وممارسة كل عنصر من هذه العناصر .

الدكتور خالد الزواوي

الفصل الأول

من هنا .. نبدأ

توجد بعض المؤسسات في مصر تقوم بإجراء البحوث والدراسات حول حالة التعليم في جميع عناصره ، مثل المراكز القومية البحثية التابعة لوزارة التربية والتعليم ، إلا أن هذه المراكز ليست كافية حيث لابد من وجود مؤسسات غير حكومية لقياس الجودة الشاملة في التعليم ، وتقديم تقارير بها إلى الجهات المسئولة .

وهناك تعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية في التطوير ، وقد أعدت وزارة التربية والتعليم استراتيجية ممتدة حتى عام 2007 لتحقيق الأهداف العاجلة في دعم التعليم للجميع من خلال الاستيعاب الكامل للملزمين ، والإلغاء التدريجي لتعدد الفترات ، وخفض كثافة الفصول ، وكذلك الاستثمار في الطفولة المبكرة ، وذلك بضم مرحلة رياض الأطفال إلى مرحلة التعليم



الأساسي ، وأيضاً التنمية المهنية المستديمة وذلك من خلال التدريب لمديري الإدارات ومديري المدارس والجهاز الإداري لمديريات التعليم ، إلى جانب تدريب المعلمين ، ولن يتحقق التطوير والتحديث إلا بالتصميم ، والأخذ بما تحقق في الدول الأخرى ، وأن تتولى العناصر ذات الخبرة والقدرة والرؤى مهمة التطوير ، حتى يمكن تحقيق مستوى جودة قادر على المنافسة عالمياً ، وأن يتجه التطوير إلى أسلوب حفز الطالب على البحث والفهم ، ونحن نرى أن الموازنات المخصصة للتعليم قد تضاعفت ، وتضاعفت أعداد المدارس وبالتالي أعداد المدرسين ، وشارك الخبراء من كل جانب في العملية التعليمية ، ومايزال التعليم في حاجة إلى جهود للارتقاء به ، وتخريج أجيال قادرة على المنافسة ودخول سوق العمل للحاق بركب العالم ، وتعويض ما فات ، وتحويل التعليم من مجرد شهادة دراسية ، إلى اكتساب المهارة والتعليم والثقافة ، والقدرة على تحقيق الذات ، وأن يترسخ لدينا الفهم بأن مجتمع المستقبل يقوم على المنافسة والتفوق ، وليس على التحصيل ، أو الحصول على الشهادة العلمية ، وأن نشجع أبناءنا على الحوار ، وعلى طرح أفكارهم ومناقشة ما استوعبوه ، وأن نستمع إلى نقدهم ، وأن نخصص أوقاتاً للحوار المفتوح والمناقشة وعرض الأفكار ، والاستنتاجات ، وأن نتحمل الخطأ والصواب ، وبذلك تبنى شخصية أبنائنا ، ويكتسبون الشجاعة والقدرة على الحوار ، هنا يأتي دور المجتمع في إصلاح العملية التعليمية بمشاركته بكل مؤسساته ، ورجال الأعمال والجمعيات من خلال المشاركة في عملية تنمية عناصر التعليم .

هناك أسباب لا تدخل في دائرة الجودة ، لكنها تؤثر في اكتمالها وشمولها ومنها :

الزيادة السكانية - العامل الاقتصادي

أما الزيادة السكانية فقد أدى الانفجار السكاني إلى تزايد أعداد التلاميذ في الفصول ، بالإضافة إلى إدخال نظام الفترات بدلاً من نظام اليوم الواحد ، كما أثرت الزيادة السكانية على عدد الطلبة الذين يرغبون في دخول الجامعات ، مما أدى إلى التنافس في الحصول على المجموع الأعلى .

وأما العامل الاقتصادي فهو يتعلق بكل العناصر التي تشكل العملية التعليمية من إدارة ومعلم،

وتجهيز للمدارس بالوسائل الحديثة وبالملاعب ، وبأماكن ممارسة الأنشطة التربوية .

وهذه أهداف يراد تحقيقها في الجودة الشاملة تنحصر في الآتي :

- تحديث الإدارات المدرسية وزيادة كفاءة أدائها ، وذلك بحسن الاختيار ، ومواصلة التدريب والتقييم والمتابعة ، وتحريرها من البيروقراطية .
- وقفة عند المناهج والمقررات ، وتطوير الوسائل المعنية للتعليم ، وتصميم العملية التعليمية بمايسمح بتنمية المهارات ، وتحقيق القدرة على الإبداع والابتكار ، والتدريب على التكنولوجيا في وقت مبكر من مراحل التعليم .
- الاهتمام بالمعلمين باعتبارهم أهم عناصر تطوير التعليم ، ويؤكد ذلك أهمية تطوير طرق إعداد المعلمين ، والانتباه إلى تطوير كليات التربية بالجامعات باعتبارها المهد لتخريج هذه الفئة الأكثر أهمية في عملية الجودة الشاملة في التعليم .
- التوجه نحو لا مركزية إدارة التعليم ، وإزالة العقبات والتحديات أمام هذا التوجه والتوصية بالبدء في عدد من المحافظات أو الوحدات ، ثم التحرك التدريجي نحو تعميم التجربة .
- إعطاء دور أكبر للمجتمع المدني والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية ، لتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية ، وتعظيم دور الأسرة والأفراد بما يضمن مشاركتهم للإسراع بخطى التطوير وعدم مناوئة برامج التحديث .
- تحقيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم لوضع معايير قومية لقياس منتج التعليم ، وإنشاء هيئة اعتماد ، وضمان جودة تعليم وطنية تأخذ في اعتبارها المقاييس العالمية لجودة التعليم .
- استكمال البنية الأساسية للمعرفة بما يشمل من استفادة من الطاقة التعليمية في مراحل مبكرة من العمر ، والاهتمام بالتعليم الفني ، ومحاصرة التسرب والفاقد من التعليم ، ومحاربة الأمية ، وتخفيض حدة التوتر من الامتحانات .

وإذا أردنا أن ندفع بعجلة التطوير إلى الأمام ، فعلينا أن نستند على ركيزة أساسية مفادها الاهتمام بالآتي :

- توسيع قاعدة المشاركة في إدارة التعليم .

- تأهيل وتطوير القيادات المحلية في إطار لا مركزي لإدارة التعليم .
- تدريب قيادات وزارة التربية والتعليم على إدارة التعليم .
- وضع معايير قومية لقياس نتائج أداء العملية التعليمية في ضوء المعايير الدولية وإنشاء هيئة قومية للاعتماد وضمان الجودة .
- تطوير المناهج والبرامج ، والتعليم الإلكتروني ، والارتقاء بمستوى المعلم .
- تحديث وتطوير الإدارة التعليمية والمدرسية ، لأنه لا يمكن أن تنجح سياسة تعليمية دون تحديث للإدارة التعليمية والمدرسية ، حتى تصبح على وعي كامل ، وإدراك سليم بمتطلبات التطوير والتحديث من خلال الانتقال من المركزية إلى اللامركزية عن طريق تعميق الديمقراطية ، والمشاركة في اتخاذ القرار .
- تنوع مصادر المعرفة والتعلم من خلال الوسائط التعليمية والتكنولوجية الحديثة .
- إعادة هيكلة النظام التعليمي ، وإحداث ثورة حقيقية فيه وفي العاملين به ، بحيث يستطيع أن يلبي الاحتياجات الفردية والمجتمعية الملقاة على عاتقه .

نحن أمام ثورة علمية وتكنولوجية تتطلب منا نظاماً تعليمياً يحقق الجودة ، ويمنح الفرصة للحصول على خبرات تعليمية تلبي الاحتياجات الآنية والمستقبلية لدفع عجلة التنمية في مصر على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، وصار التعليم هو جوهر عملية التنمية ، وأصبح قضية نكون أو لا نكون . ومن هنا بدأت الدراسات للكشف عن أوجه الأزمة التعليمية التي تمثل حجر عثرة في طريق القائمين على رعاية العملية التعليمية . فالتعليم حق من حقوق الإنسان كما قلنا ، وضرورة بقاء للوطن والمواطن ، فكانت الدعوة لرعاية الطفولة التي تعد إحدى، بل أهم دعائم المستقبل ، وعلى الحرص على تقديم تعليم متميز للجميع يؤكد الوحدة الوطنية ، ويحافظ على التماسك الاجتماعي ، ويعمق قيم الولاء والانتماء والديمقراطية للمواطنين .

إن المستقبل يحمل الكثير من التحديات ، ومن الضروري أن نسلح أبناءنا بالقدرات التي تمكنهم من التعامل مع مشكلات لم نعاصرها ، ولم نتعامل معها ، ولم نتخيل إمكانية حدوثها ، فلابد أن يتغير مفهوم التعليم في هذه الفترة التي تظلها العولمة ، وتسيطر عليها آثار الثورة

التكنولوجية ، فلا يرتبط التعليم بالمدرسة ، وفترة التلميذ ، ولكنه التعليم المستمر الذي يسمح بحق الاختيار ، وحرية الاختلاف ، وهو التعليم المحرك الأساسي لمنظومة التنمية الاجتماعية الشاملة ، وهو الوسيلة الفاعلة لتسليح الإنسان بالخبرات والقدرات لإيجاد فرص العمل المتاحة في الإنتاج ، وهو الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية ، وعامل من أهم عوامل جذب الاستثمارات ، التي تحتاج إلى عقل وفكر الشباب المتعلم في ظل نظام تعليمي حديث يتفوق على كل نظام . كما أن تقدم ورفاهية ورخاء الدول يسهم في تكوينه بالدرجة الأولى الرصيد الاجتماعي الذي يتمثل في نوعية مؤسسات الدولة ونظمها ، والبشر العاملين بها ، ومدى قدرتهم على التجديد والتطوير والابتكار والإبداع ، وقدرتهم على المنافسة – ولأن الإنسان هو محور أي مؤسسة ولأنه دعامتها الأساسية – كان لابد أن نبدأ بالتعليم الذي هو بدون أدنى شك الشريان الأساسي الذي يمد هذا الإنسان بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا وكل مقومات ومتطلبات العصر .

لقد تسببت ثورة المعلومات في تضاعف المعرفة الإنسانية ، وفي مقدمتها المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وكان من نتيجة ذلك تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية، وأصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي ، حيث تقدر المعرفة العلمية والتكنولوجية في بعض الدول بحوالي 80% من اقتصادها ، وهذا يعني أن مجتمع المعلومات مرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شئ فيه فرصاً للفرد ليتعلم ليعرف ، ويتعلم ليعمل ، ويتعلم ليعيش مع الآخرين ، ويتعلم لتحقيق ذاته ، ويتطلب ذلك ضرورة وجود شريحة عريضة من المجتمع من قوى عاملة على مستوى تعليمي عال ، ومتطور وقادر على الإبداع والابتكار ، وهذا يمثل تحدياً لنظم التعليم في مختلف المجتمعات ، ويلقي عليها مسئولية سرعة تطوير نفسها بحيث تصبح مجتمعات منتجة للمعرفة ، ويتطلب ذلك أيضاً تهيئة الفرص لمواطني كل دولة للتدريب على الكفابات والمهارات اللازمة لإنتاج واستخدام المعرفة . وقبلت مصر التحدي ، وكان ذلك دليلاً واضحاً على قدرتها على المنافسة وعلى التطوير ، إلى جانب الاهتمام بترسيخ القيم الدينية ، وقيم الولاء والانتماء والحفاظ على الهوية ، والتماسك الاجتماعي ، فتطوير التعليم كماً وكيفاً نحن قادرون عليه ، رغم الصعوبات والتحديات ، فالطريق ليس مفروشاً بالورود ، وهناك صعوبات

ومشكلات من مثل الزيادة السكانية ، والمتسربين من التعليم ، وذوي الاحتياجات الخاصة ، والأمية، والتعليم في المناطق النائية ، وغير ذلك ، ولكن بتضافر الجهود تذلل الكثير من الصعاب والتحديات في المسيرة المتنامية للجودة الشاملة في التعليم .

إن السبب الرئيسي في حضارة الأمم هو النظام التعليمي ، فحينما سئل الرئيس الأمريكي بوش في أحد المؤتمرات الصحفية عن سبب النمو الحضاري في أمريكا ، أجاب أن سبب ذلك هو النظام التعليمي ، وفي فرنسا ، كان أحد الأعمدة الرئيسية في الحملة الانتخابية للرئيس جاك شيراك هو تطوير التعليم في فرنسا ، وفي حوار مع السفير الصيني كان أغلب الحديث عن الطفرة الاقتصادية والحياتية للصين حتى وصل معدل النمو الاقتصادي إلى أعلى معدل في العالم ، وكان السبب هو تطوير نظام التعليم في الصين ، وحول ظهور المارد الاقتصادي في اليابان كان جواب السفير الياباني أن السبب الجوهري هو النظام التعليمي ، من أجل ذلك تغيرت صورة التعليم في مصر ، وأصبحت مواكبة لأحدث النظم التعليمية في أوروبا واليابان ، ودخلت أحدث التقنيات في التعليم ، وأصبح الطالب يتعامل مع الإنترنت والكمبيوتر مع إجادة اللغات الأجنبية .

الثقافة

لعل مصطلح الثقافة من أكثر المصطلحات الثقافية والاجتماعية دوراناً في ميادين البحث المختلفة في العلوم الاجتماعية ، وبالتالي فهو من أكثرها تعرضاً للجدل جول تحديد أبعاده المختلفة، حتى ذهب بعض دارسي علم الاجتماع إلى «أن هناك أكثر من مائة تعريف للثقافة لعلماء ينتمون إلى تخصصات مختلفة منها الأنثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع وعلم النفس ، والطب العقلي والاقتصاد ، والسياسة والجغرافيا ...

فالثقافة بمعناها الأنثروبولوجي الذي حدده كثير من المتخصصين في الأنثروبولوجيا أو علم الاجتماع الثقافي تتضمن كل نواتج الحياة الإنسانية مادية كانت أو عقلية ، وهي بهذا المعنى تقترب من مفهوم الحضارة ، حتى إن بعض كبار المتخصصين الأوروبيين تنبهوا لضرورة التفرقة بين المصطلحين مثل تايلور وماك إيفر وألفريد فيبر الذي خص الحضارة بالأنشطة التقنية

(التكنولوجية) ، والثقافة بالجوانب الروحية الذاتية كالدين والفلسفة والفن .

وأياً ما كان حجم الاختلافات حول مفهوم "الثقافة" فإنه من الممكن النظر إليها - في مجال التربية - على أنها من أكثر العوامل تأثيراً في سلوك الفرد ، فالتربية في ذاتها عملية معقدة متشابكة الأطراف ، وإن كان من أكثر أطرافها وضوحاً : الفرد ، والثقافة .

فإذا نظرنا إلى التربية من منظور اجتماعي ، وجدنا أن من أهم وظائفها : نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل وتطويره ، وتطهيره من مظاهر التقليد الخرافي ، وإذا نظرنا إليها من منظور خلقي وجدنا أن من أهم وظائفها : المحافظة على ما في الثقافة من قيم خلقية وتدعيمها ، وإذا نظرنا إليها من منظور معرفي وجدنا أنها (أي التربية) تهتم بغرس الثقافة في الفرد من خلال عمليات التنشئة المختلفة ، وبوسائط متعددة كالأسرة والمناهج الدراسية ودور العبادة وغيرها .

ومن هنا يمكن تمييز الأبعاد التربوية للثقافة وتحديدها في الآتي :

- الوظيفة العامة للثقافة هي "توجيه المجتمع نحو الأفضل ، ففي كل مجتمع يطلب من الثقافة بصفة عامة أن تشكل وترسخ نظاماً للقيم يساعد على توجيه أفراد المجتمع" ومن هنا فإن الثقافة تسهم في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية للتربية .
- الثقافة تعد جهازاً معرفياً يتقدم به المجتمع مستجيباً من خلاله لما يواجهه من تحديات ، ثم تتحول رموز هذا الجهاز إلى مركب من المعارف والاعتقادات والتقاليد ، وسائر طرائق التعبير ، وهي بهذا المعنى يمكن أن تصبح غاية تربوية ، ويمكن أن تشمل عدداً من الوسائل التربوية أيضاً إلى جانب غايات تربوية أبعد مدى .
- الثقافة في بعض الأحيان قد تكون مرادفة للتربية إذا وضعنا في الاعتبار أن عملية التشكيل الثقافي للفرد عملية مكتسبة ، فطبقاً لرأي كروبر : «فإن الفرد ينشأ من خلال الثقافة التي تحيط به وتشكله ، ويسهم هو أيضاً فيها» .

  وهنا تكتسب الثقافة خصوصية تربوية تتمشى مع مبدأ الفروق الفردية ، من حيث أنها - كالتربية - عملية تحدث لكل فرد على حدة ، بالتدريج .
- الثقافة تشمل المبادئ الأخلاقية للمجتمع ، وتصبح المدرسة مخفقة في أداء وظيفتها إذا

غفلت عن الجانب الأخلاقي ، واقتصرت على تلقين المعلومات كما يقرر جون ديوي ، وبهذا تكون الثقافة في معنى من معانيها جزءاً من عملية التربية المدرسية .

وللثقافة صلة وثيقة بالتنمية ذلك أن «العنصر البشري أهم عناصر الإنتاج ، وأساسها جميعاً ، ونوعيته هي العامل الحاسم في تحديد مدى التقدم أو التخلف الذي يتحقق لأي شعب من الشعوب» ، والفرد هو الوعاء الذي يظهر فيه أثر الثقافة ، وبقدر سلامة البيئة الثقافية للفرد تكون سلامة أدائه التنموي لمجتمعه وبيئته .

وفي هذا المجال يرى مارتيندال أن الافتراضات الأساسية للنظرية الاجتماعية السلوكية المتعلقة بالتغير الاجتماعي والثقافي يمكن تحديدها على النحو الآتي :

- الأحداث الجسام في التاريخ البشري تتمثل في تشكيل المجتمعات والحضارات وتدميرها .
- وبسبب دورهم في تشكيل أو تدمير المجتمعات ، فإن المثقفين يمثلون هدفاً مرجعياً مهماً لدراسة هذه العمليات .

ومن الخطأ الشائع الاعتقاد بأن التنمية «عملية ميكانيكية» يمكن إتمامها من خلال رفع معدلات الاستثمار ، وتحديث بعض أساليب الإنتاج . بل إن الدور الذي يمثله العنصر البشري يعد العمود الفقري لأي عملية تنمية .

وقد أوضحت نتائج البحوث والدراسات التي أجريت في مجال الاستثمار البشري الأهمية القصوى لتنمية الموارد البشرية ، قبل تنمية الموارد الاقتصادية ، أو على الأقل بالتوازي معها .

الثقافة الوطنية

إن التغييرات الهيكلية التي شهدتها البلدان العربية أثناء السبعينيات ، وبصفة خاصة ما ترتب على الانفتاح الاقتصادي وما صاحبه وما تلاه من تغيرات في سياستها خارجياً وداخلياً ، ترك بصمات واضحة على التركيب الاجتماعي للسكان بقدر ما ترك بصمات على الثقافة بوجه عام .

ومن هنا فإن الحاجة ماسة لضرورة توجيه البحوث والدراسات في شتى العلوم الإنسانية لدراسة البعد الثقافي في التغيير من خلال الشباب ، وترجع هذه الحاجة إلى عدة أسباب :

- الشباب هم وقود التنمية ، وحاجة الأمة إليهم ذات جوانب مختلفة ، منها الحاجة السياسية ذلك لأن تربية الشباب عملية سياسية خاصة ، ونحن نعيش في عصر الصراعات العقدية ، والمذاهب الفكرية .
- التعليم بصفة عامة - مؤسسة وقائية - يمكنها فقط أن تتبع التغيير الاجتماعي لا أن تسبقه ، ومن هنا فإن دراسة أثر التغييرات الاجتماعية في المؤسسات التعليمية تصبح بالغة الأهمية .
- الذاتية الحضارية لأي شعب من الشعوب يمكن أن تتأثر بالتغييرات الثقافية ، وبخاصة إذا فترت عزيمة الأجيال في الدفاع عن ذاتيتها الحضارية .

ويمكن تعريف الذاتية الحضارية بأنها : «جماع ما يميز حضارة ما عن غيرها من الحضارات في زمن معين» .

- ويرتبط بالنقطة السابقة ضرورة تضمين المناهج الدراسية قدراً من الثقافة الوطنية ، لما لها من أهمية ، يقول جون ديوي : «إن الطريق الوحيد للإعداد للحياة الاجتماعية هو ممارسة الحياة الاجتماعية نفسها» ومن هنا فإن عملية غرس القيم الخاصة بحب الوطن والانتماء إليه ينبغي أن تكون في وضع القلب من المناهج الدراسية والأنشطة التربوية ، وذلك لأن الجزء الرسمي من عملية التشكيل الثقافي للفرد هو ما يسمى بالتربية المدرسية .
- كذلك يجب أن تتضمن المناهج الدراسية الثورة العارمة في المعلومات ، والتقدم العلمي في الأجهزة والوسائل ، والتقنيات الحديثة التي تخدم العملية التعليمية ، ويجب أن يكون محتوى كل المناهج الدراسية متفقاً في أهدافه الخاصة مع الأهداف العامة ، بحيث تؤدي في النهاية إلى تخريج مواطن متفاعل مع التطور السريع في حياتنا ، ومتكيف مع سلوك إنساني حضاري ، وإن كانت النظم التعليمية العربية تعاني من تسلط المناهج ، وطرق التدريس التقليدية ، وغياب روح الحوار ، والفهم القائم على الاقتناع والاعتراف بالحقيقة النسبية ، وبث روح التفكير العلمي بين الطلاب ، وهذا ما ننشده ونبغيه ونوصي به ونعمل من أجله ...

التعليم والثقافة

إن الثقافة والعلم من القضايا المهمة وعلى درجة بالغة من الخطورة في عالم اليوم ، فالتعليم والثقافة كبناء أعلى يمكن إذا أحسن استخدامهما وترشيدهما أن يحفزا الأمة كلها لدرء الأخطار عنها ، كما يمكنهما الكشف عن القوى الكامنة والطاقات الفعالة لدى القطاعات المختلفة .

إن المتأمل في منظومة التعليم على جميع مستوياته يكتشف بوضوح وجود منظومتين ، أو نسقين من التعلم هما : الأول ويتمثل في نسق التعليم الحكومي ، والثاني هو نسق التعليم الخاص. فنسق التعليم الحكومي بكل مؤسساته يعمل وفق إمكانات ثابته ، وميزانيات محددة ، وهو مثقل بالأعباء وكذلك بالإنفاق . وعلى الجانب الآخر نجد نسق ، أو منظومة التعليم الخاص ، وهي تشكل مدرسة جديدة لها توجهاتها واستراتيجيتها في التعليم ، خاصة وأنها تعتمد على إمكانات رجال الأعمال ، وخبرات كبار أساتذة الجامعات ، هذا النسق لا يضع حدوداً للإنفاق ، بل يعتمد على قاعدة كلما زاد الإنفاق والتحسين زاد العائد ، الأمر الذي جعل مؤسسات التعليم الخاص بكل مستوياتها تحدث وتطور كل ما يتصل بالعملية التعليمية بصفة متواصلة ، وتعتني بالمدخلات والمخرجات ، وتجري مراجعة ذاتية ، وتقويماً متواصلاً لكل مفرداتها ، وهذا يعني أن نسق التعليم الخاص وبصفة خاصة الجامعات الجديدة تمتلك الخطة والأفكار ، وتمتلك مع كل هذا آليات المنح والمنع .

هناك إذن تباين في أهداف وأغراض منظومتي التعليم الخاص والحكومي ، ولكنهما يجب أن يكون التعليم بهما من خلال علاقة الممارسة الديمقراطية بالتعليم ، فالديمقراطية تعتمد على شعب مطلع ومتعلم . التعليم يمكن الشعب من التعرف على حقوقه ، وعلى كيفية ممارستها ، فالشعوب المتعلمة القادرة على اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات تساعد الديمقراطية على التجذر .

وهناك ضرورة لإعداد أبنائنا بمعايير ومواصفات دولية تؤهلهم لدخول الأسواق العالمية ، والمشاركة في هذه المنافسة الدولية ، -خاصة وأنه قد ثبت أن الطفل في السن المبكرة يستطيع أن يتعلم عدة لغات في وقت واحد وبكفاءة كاملة ، وأن تعلم لغة يدعم اللغات الأخرى ، وفي نفس الوقت ينمي الذكاء اللغوي الذي يمثل أحد أنواع الذكاء الاثنى عشر الموجودة لدى الإنسان ، وبالتالي فإن ما نجده من تدريس اللغات في المدارس الخاصة يفوق بكثير ما يدرس في المدارس

الحكومية ولهـذا أثره على الطلاب ، وقد أدى ذلك إلى تدارك أهمية هذا الأمـر ، فقررت المدارس الحكوميـة تدريس اللغة الإنجليزية بدءاً من الصف الرابع الابتـدائي ، وسوف يتم تدريب المدرسين على تدريس اللغات لتلاميذ الابتدائي ، والتدريب خـلال الإجازة الصيفية على طرق التدريس من ناحيـة ، وعلى المناهج التي سـوف يتم تدريسها مـن ناحية أخـرى ، وهناك هيئـات علميـة عديدة تتعاون في هذا الصدد كالمعـهد البريطاني ، والجامعة الأمريكية ، وإلى جانـب من سيتم تعيينهم ثم تدريبهم فـي هذا المجال ، وهنا سيتساوى الطـالب في المدرسة الحكوميـة مع الطالب في المدارس التجريبيـة والخاصة الذين يدرسون اللغة منذ الصف الأول الابتدائي ، وهذا ما كـان معمولاً به في الأربعينيات في المدارس الحكومية ...

إن تعلم اللغـات يفيد في مـواقف كثـيرة في هذا العصـر الذي يتسم بالسـرعة الفائقـة في التطور التكنولوجي ويعتمد بالـقطع على اللغة في المقام الأول ، مع التركيز والاهتمـام باللغة الأم ، فقد ثبت أن قدرة الطفل على تعلم أكثر من لغة في وقت واحد من الممكن دون أن يؤثر إحداها على الأخرى .

ويجب أن يراعى في تدريس اللغة الاستـعانة بالوسائل التعليمـية السمعية والبصـرية المتعددة ، وكذلك هناك حاجة إلى استخدام معامل اللغات ، كما أنه يجب أن يكون اهتمامنا بالناحية الحسية والحركـية التي تسـهم في اكتسـاب اللغة ، وتُمكن من تحـقيق التـواصل اللغوي الذي نهـدف إليه وخصوصاً لدى تلميذ المرحلة الأولى .

إن التعليم والثقافة كـبناء أعلى يمكن إذا أحسن استخدامهما وترشيدهمـا أن يحفزا الأمة كلها على درء الأخطار عنـهـا ، كـما يمـكنهـا الكشف عن القـوى الكامـنة ، والطاقـات الفـعـالة لدى القطاعـات المختلفـة ، ولا شك في أن هذا العنصـر كان مـوضع تقدير مـنذ مطلع عصـر النهضـة الحديثة في مصر، ومنذ اتصال المثقفين المصريين بالمثقفين الأوروبيين .

ولا شك في أن قضـايا التعليم على جـميع مـستوياتهـا استـحوذت على كثـير من المناقـشات الطويلة والمكثفة مما يشير إلى أهميتهـا ، إلا أنها مازالت تحتاج إلى نظرة أبعد من جانب المفكرين ، وتطوير أشـمل من جـانب المسئـولين عن التـعليم ، وهنا لابد من التـشـخيص ووصف العـلاج ، ويكشف مصطلح التشخيص عن الأبنية المعرفيـة المتضمنة في عملية التعليم مما يسهل الكشف عن

طبيعتها ، وبيان درجات المعقولية في تفعيلها معرفياً لتشكل درعاً قومياً ووطنياً واعياً بالواقع وأبجدياته ، والمستقبل ومفرداته . أما من حيث التشخيص ، فإن المتأمل في منظومة التعليم على جميع مستوياته يكتشف بوضوح وجود منظومتين أو نسقين من التعلم هما : الأول ويتمثل في نسق التعليم الحكومي ، والثاني وهو نسق التعليم الخاص .

إن نسق التعليم الحكومي بكل مؤسساته يعمل وفق إمكانات ثابتة ، وميزانيات محددة ، وهو مثقل بالأعباء ، وكذلك الإنفاق ، انطلاقاً من التزام الدولة الكامل بمصروفات محددة للطالب . وعلى الجانب الآخر نرى نسق أو منظومة التعليم الخاص ، وهي تشكل مدرسة جديدة لها توجهاتها واستراتيجيتها في التعليم ، خاصة أنها تعتمد على إمكانات رجال الأعمال ، وخبرات كبار أساتذة الجامعات ، هذا النسق لا يضع حدوداً للإنفاق ، بل يعتمد على قاعدة كلما زاد الإنفاق والتحسين زاد العائد ، الأمر الذي جعل مؤسسات التعليم الخاص بكل مستوياتها تحدث وتطور كل ما يتصل بالعملية التعليمية بصفة متواصلة ، وتعتني بالمدخلات والمخرجات ، وتجري مراجعة ذاتية ، وتقويماً متواصلاً لكل مفرداتها ، وهذا يعني أن نسق التعليم الخاص يمتلك الخطة والأفكار ، ويمتلك مع كل هذا آليات المنح والمنع .

وصف العلاج : هناك إذن تباين في أهداف وأعراض منظومتي التعليم الحكومي والخاص ، ومع أن التعليم الحكومي شهد بعض التطورات الجادة ، إلا أننا مازلنا نرى أن هذا كله يمكن تفعيله بصورة أكثر دقة من خلال تطوير قوانين التعليم .

إننا نحتاج إلى تطوير وتقويم لعناصر ومفردات العملية التعليمية البشرية والمادية ككل ، فمن الناحية المنهجية يمكن الحصول على جودة عالية إذا عرفنا نقاط القوة والضعف ، ومن الناحية المعرفية يمكن التطوير ابتداء من النقد والتقويم ، وفاعلية التقويم في هذه الحالة تفيدنا في استحداث أفضل السبل للارتقاء بالعملية التعليمية ككل ، وهنا يمكن أن يفتح النقاش لجميع الأطراف لتثري الحوار العلمي حول علاقة هذا التصور بارتقاء نظم التعليم .

ويمكن لنا أن نتصور أبعاد التطوير في ظل رؤية واقعية تضع في اعتبارها أمننا القومي العلمي والثقافي انطلاقاً من المبادئ الآتية :

- مواكبة الاتساع في نطاق التحصيل الدقيق للمعارف ، وأدوات الرصد الدقيق لكل معرفة نوعية ، وهذا المطلب يعمل على تكوين قاعدة معرفية عامة لدى الطلاب بحيث يمكن لهذا التكوين أن يسهم في تكوين الملكة النقدية لدى أبنائنا الطلاب .
- تنمية القدرات الاستدلالية والإبداعية لدى الدارسين عن طريق التوسع في دراسة المناهج الحديثة المتطورة ، مع الوضع في الاعتبار المتغيرات العالمية بكل التصورات الممكنة لاستيعابها .
- أن يتم استيعاب التصورات المختلفة عن صراع الحضارات الذي يكشف عن نفسه بصور مختلفة ، وهذا يتطلب ضرورة إلمام الطلاب بالتيارات الفكرية المعاصرة لما لهذا من أهمية قصوى في تشكيل العقول مستقبلاً ، وهذا يعني ضرورة توسيع قاعدة المحتوى العلمي للكشف عن الأنساق العلمية والفكرية لمفكرينا وعلمائنا في الماضي والحاضر من خلال بيان أبعاد التواصل ، وفي هذا الإطار أيضاً يجب العمل على ضرورة تفعيل آليات الحوار بدلاً من الصراع .
- تعميق صلة العلوم النظرية والعملية بالمجتمع من خلال النظر في الأبنية المعرفية المختلفة للعلوم ، إن على مستوى المدخلات ، أو على مستوى النتائج .

وعلى الرغم من الانفجار المعرفي الذي يتسم به العصر ، والنمو المستمر ، والتقدم المطرد ، حتى قدر العلماء أن المعرفة تتضاعف كل عشر سنوات تقريباً ، وعلى الرغم من القفزة الهائلة في وسائل الاتصال والتقنية التي تمدنا بالمعرفة ، فإن كثيراً من المتعلمين يظل جامداً منغلقاً ، مقتصراً على جانب معين ، منعزلاً عن الثقافة الضرورية ، وهذه العزلة ليست من طبيعة العصر ، ولا من روح التربية .

التعليم للجميع

يعد التعليم للجميع إحدى الصيغ المستخدمة في مجال التربية ، التي تتضمن حق كل فرد في الحصول على فرصة التعليم بصرف النظر عن مرحلة العمر ، والإمكانات المادية ، أو القدرات

العقلية ، أو الطبقـة الاجتماعية ، وبالتالي فـإنه أعـم وأشمل من مفهوم "تعميم التعليم الابتدائي أو الأساسي" الذي يتطلب قضاء الطفل عدد معين من السنوات الدراسية في هذه المرحلة أو تلك، بينما التعليم للجميع - كما تحدده اليونسكو - يقضي بحق كل فرد في الحصول على عائد تعليمي معين يمكنه من المشاركة الفاعلة في عمليات التنمية ، مما يعني أنه في الحقيقة والواقع - عملية تعلم مدى الحياة ، تشكل مرحلة التعليم الأساسي أو الابتدائي قاعدة وأساس بنائه .

ويستمد "التعليم للجميع" أهميته من التعليم ، وما يستهدفه من تحقيق لغايات تنموية وتربوية ، سواء نظرنا إليه في حـد ذاته ، أو كوسيلة لتحقيـق غايات أخرى ، سياسيـة واقتصادية واجتمـاعية وثقافيـة ، فالتعليم له قيمـته الجوهرية في تحقيق إمكانات الفـرد ، وإبراز طاقاته الكامنة ، ومن أهم المؤشرات على ما يتـمتع به من حقوق أساسيـة . كما تأتي أهمية التعليم للجـميع من خلال الدور الذي يقـوم به في تضـيـيق الفـجـوة بين الإناث والذكـور - الريف والحـضـر - الأسـوياء وذوي الحاجـات والطبقـات غيـر القادرة ، حيث يأتي لمصلحة تلك الفـئات والشرائح التـي حرمت من فرصة الحصـول على التعليم وتحولها إلى طاقة منتـجة فاعلة في عمليات التنمـية . ومن هنا أصبح التعليم للجميع على رأس الاهتمامـات الدولية ، بالدرجة التي جعلته عنواناً للمؤتمرات والندوات التي أوصت بالعديد من الإجراءات التي تكفل تحقيق التـعليم للجميع ، ومنها ضرورة العمل على توسيع وتحسين رعاية وتربية الطفولة المبكرة ، وتوفير الاحتياجات للصغار والشباب والكبار الذين لم تتح لهم فرصـة الحصول على التعليم النظامي ، وذلك وفق برامج مـحددة تستهـدف إكسابهم المهارات الحـياتية الأساسيـة ، وتزويدهم بفرصة التـعليم لتضييق الفـجوة ، والفوارق الطبقـية بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، مع العمل على تحقيق جودة التعليم ، وضمان التفوق للجميع .

وتكشف خبرات وتجارب العديد من الدول في مجال التعـليم للجميع عن أنها تقوم بمجموعة من الإجـراءات التي ترى أنها تكفـل تحقـيق هذه الصيـغة علـى أرض الواقع ومنها : التـوسع في التعليم الأساسي ، وتـنمية الطفولة المبكرة ، ومحـو أمية الكبار ، والاهتمـام بتعليم الإناث ، وتبني مفهوم التعليم المستمر ، وغيرها من الإجراءات ذات الأهمية في هذا المجال .

وهناك تقـدم كـبيـر ، وتطور مـذهل في مـجالات عـديدة في مـجال تـكنولوجيـا المعلومـات

والاتصالات ، كرد فعل للتطوير السريع في علوم الحاسبات ، وشبكات المعلومات ، والتكنولوجيا الرقمية ، والتوظيف الواسع لها في شتى مجالات الحياة ، وسيادة عصر الإنترنت ، والبريد الإلكتروني ، والمؤتمرات واللقاءات التفاعلية ، ومن أجل ذلك تطورت منظومة التعليم ، وأصبح التعليم يقتحم هذه المجالات لاستكمال مسيرته العلمية والتعليمية ، وتحقيق النقلة النوعية ، والتطور المنشود للعملية التعليمية ...

التعليم .. والتنمية البشرية

إن التعليم هو المدخل الحقيقي ، بل والأوحد ليس فقط لمواجهة التداعيات السلبية للعولمة ، ولكن لدخول عصر الإنتاج كثيف المعرفة ، وامتلاك رؤية استراتيجية لبناء إنسان عربي جديد ومتجدد ، قادر على التواصل مع إيجابيات العولمة ، ومناهضة سلبياتها .

إن مفتاح تنمية أي مجتمع في أيدي الأفراد المتعلمين والمدربين ، وبذا يكون التعليم هدفاً أساسياً لتحقيق هذه التنمية ، وصارت تنمية التعليم نشاطاً يدعم ويعجل التنمية من خلال التوسع في المؤسسات التعليمية لإعداد جيل من العمال المهرة في كل قطاعات الإنتاج والخدمات ، وتعزيز المعرفة في الميادين النظرية والتطبيقية وإنتاجها والاستفادة منها .

ويعتبر التعليم بمثابة "العصا السحرية" للتنمية ، التي تتضمن للأمم إحداث تنمية سريعة بالتركيز على استثمار الموارد البشرية ، وقد اقترح تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تكوين مؤشر للتنمية يتخطى ما هو أبعد من مجمل الدخل القومي في قياس التعليم والصحة والقوة الشرائية لمجتمع ما أطلق عليه اسم "مؤشر التنمية البشرية" استناداً إلى تعريف التنمية البشرية باعتبارها "عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وفقاً لقدراتهم البشرية وتوظيفها أفضل توظيف ممكن في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية" واعتبر أن أهم هذه الخيارات الثلاثة هي : الحياة الطويلة الخالية من الأمراض - اكتساب المعرفة - التمتع بمعيشة كريمة ، وقد تم التعبير عن كل خيار فيها بمؤشر خاص . وبالتالي أصبح لدينا مؤشر مركب يعكس ثلاثة متغيرات هي : الصحة والتعليم والقدرات الشرائية .

وليس ثمة تناقض بين مفهوم التنمية البشرية والاستدامة ، ومن هنا جاء الطرح الجديد للتنمية للأمم المتحدة على أنها : "تنمية بشرية مستدامة" تقوم على التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال التي ستخلفنا ما فعلته الأجيال السابقة لنا .

إننا إذا نظرنا إلى مؤسساتنا التعليمية نجد أنها مؤسسات تابعة ، حيث نجد المدرسين يصبون جرعات متزايدة من المعلومات ، أغلبها لا قيمة له ، في أذهان الطلاب الذين ينبغي عليهم تنفيذ الأوامر ، وهذا ما جعل من مؤسسات التعليم العربي مؤسسات محافظة ومقاومة ، فلديها انحياز تلقائي للماضي وتراكماته بحكم أنها وليدة تلك المتمخضات لفترة طويلة اعتبر فيها التغير مشكلة، وتفاعل فيها متخذ القرارات التعليمية مع كل أزمة من الأزمات بعقلية ساخنة متحاربة . ونادراً ما يأخذون المستقبل بعيد المدى ومتطلباته في أفعالهم وقراراتهم ، وترتب على هذا كله أن الأحداث والتصورات أصبحت تتحرك بعيداً عن تأثير وسيطرة التربويين .

كما تحول التعليم من منطق القلة إلى تعليم الكثرة ، فتراجعت المرامي النوعية ، الأمر الذي قاد إلى تعزيز ظواهر غير صحية في التنمية ، وبالتالي فإن التعليم العربي عاجز عن أن يعطي الناس القدرة على فعل ما لم يكونوا قادرين عليه من قبل .

إن الإجماع يكاد ينعقد بين المعنيين بشئون التنمية كافة على أن التعليم قد أصبح مؤسسة مجتمعية بعد أن كان مجرد فلسفة طبيعية ، وأنه متى صار ثقافة فإنه يعني قيام التنمية ، أو على حد تعبير روني ماهو «أن التنمية هي العلم عندما يصبح ثقافة» ، أي أن العلم يصبح بهذا الشكل بمثابة الفهم الشامل لقضايا المجتمع والتنمية ومسائلها الملحة ، وبدهي أنه لسلامة الرؤية التنموية للتعليم أن ننظر في وضعية نظم البحث والتطوير في المنطقة العربية ، فاللافت أن هناك انصرافاً عن الاهتمام الجدي بشئون العلم ووسائل تطويره ، ويتجلى هذا الانصراف في عدة مؤشرات أساسية:

- نسبة ما تخصصه مجتمعاتنا العربية من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق على العلم ، فطبقاً لإصدار 1998 من تقرير "العلم في العالم" الذي تصدره منظمة اليونسكو ، يعد تمويل البحث في العالم العربي من أكثر المستويات انخفاضاً في العالم ، فقد بلغ الإنفاق العلمي نسبة إلى الناتج الإجمالي 0,14% فقط في العالم العربي عام 1996 مقابل 2,53% عام 1994

لإسرائيل ، 2,9% لليابان و 1,62% لكوبا

- تمتلك الدول العربية كوادر علمية كافية في مجالات العلم التقليدية ، في حين أن نسبة من يعمل فيهم في أطراف العلم المتقدمة ضئيلة للغاية ، ففي الوقت الذي نجد فيه 2600 عالم وباحث لكل مليون نسمة في الدول المتقدمة ، ينخفض العدد في البلاد العربية إلى حدود دنيا ، وإذا عقدنا المقارنة بين الدول العربية والأوروبية ، كانت نسبة توزيع العلماء المشتغلين بالبحوث والعلوم التطبيقية 1,4% للعرب مقابل 36,6% للأوروبيين .
- الإنتاج العلمي كماً وكيفاً في غير صالحنا ، فتقديرات اليونسكو ومؤسسات علمية أخرى تؤكد أن متوسط إنتاج رجل العلم العربي من حيث نشر الإنتاج العربي أقل من عُشر نظيره في البلدان المتقدمة ، وأقل من 0,1% من إنتاج الباحث في إسرائيل ، مما ينبئ بآثار خطيرة على التنمية في وطننا العربي ..

كما ينخفض نصيب البلاد العربية من إجمالي الكتب الصادرة في العالم إلى 1% وكذلك تتضاءل براءات الاختراع التي تمنح في الباد العربية مقارنة بما هو عليه الحال في بعض الدول الأجنبية .

- هناك فجوة رقمية بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقدها ، فعدد الهواتف والحواسب الشخصية، ومواقع الإنترنت المستخدمة يدل على ذلك .

والمدقق في مسيرة التعليم في المنطقة العربية يلاحظ رغم إسهاماته التنموية ، إلا أنه مازال يحتاج إلى مراجعة منهجية ، وفحص مستمر تمكيناً له من تحسين فعالياته وتحقيق أهدافه ومراميه .

ولقد تغيرت كثير من المفاهيم الأساسية التي كانت تحكم حركة البشر تجاه بعضهم البعض مع التطور التكنولوجي الهائل الذي تعرفه البشرية حالياً ، ولعل مفهوم التنمية البشرية أحد أكثر هذه المفاهيم والعمليات تأثراً بالتطور الحادث في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وفي كثير من الوثائق الدولية يوجد اعتراف قوي بدور هذه التقنيات الجديدة في الاقتصاد والتنمية والإدارة والتعليم والأمن القومي ، وغير ذلك في المجالات الكبرى .

ويعتبر التعليم بمثابة الطاقة المحركة للتنمية البشرية التي تهدف إلى تحقيق التقدم للعنصر

البشري من خلال التكوين الأمثل لقدرات الفرد ومعارفه ومهاراته ، بما يمكنه من التفاعل المثمر مع بيئته بمكوناتها المادية والبشرية والمؤسسية ، إذ لم تعد ثروات الشعوب تقدر بثرواتها الطبيعية فحسب ، بل أصبحت تقدر بثرواتها من القوى المتعلمة ، ذلك أن غيابها يهدد بقية الثروات في ظل التكتلات الاقتصادية ، وثورة المعلومات والتكنولوجيا .

ويمثل التعليم إحدى القدرات الاجتماعية للدولة بحيث أصبحت قوة الدولة تقاس بحجم المعرفة التي يحصل عليها المتعلمون ، فعلى الرغم من تراجع القوى نسبياً بالنسبة لروسيا ، إلا أنها مازالت تمثل مكاناً متقدماً بالنسبة لحجم المتعلمين ، حيث إن حجم القوة المتعلمة يمكن أن يقود التنمية على مختلف الأبعاد والمستويات إذا ما توافرت الموارد المادية والمالية ، والمناخ المناسب .

ونظراً للأهمية المحورية لدور التعليم في بناء القدرات الاجتماعية للدولة ، فقد ذكر الرئيس السابق نيكسون أن الدولة إذا لم تقم بتطوير سياسة التعليم لتخريج باحثين من شباب أمريكا فسوف تفقد تقدمها . وفي رئاسة الرئيس جورج بوش الأب أعلن وثيقة رئاسية هدفها تأكيد تفوق الولايات المتحدة وقيادتها لحضارة القرن الحالي ، حيث ذكر أنه لن تكون هناك نهضة دون ثورة ، ولن تكون هناك ثورة دون تعليم جيد ، وأنه يجب على كل أمريكي أن يكتسب المهارات اللازمة ليشارك في انتصار أمريكا في المنافسة الاقتصادية القائمة الآن في العالم .

وفي مصر بدأت ثورة التعليم عام 1991 وأعلن الرئيس مبارك أن مصر تحرص على وضع التعليم في طليعة اهتماماتها ، وتطوير نظم التعليم في جميع المراحل باعتبار التعليم ركيزة التقدم ، والشرط الأساسي لملاحقة كل تطور ، ومواجهة تحديات العصر ، وفي إطار ذلك بلغت ميزانية التعليم العام نحو 22,4 مليار جنيه ، والتعليم الجامعي ما يزيد على 5 مليارات جنيه ، ووصل عدد المدارس التي تم بناؤها إلى 33 ألف مدرسة ، وعدد الطلاب ما يزيد على 17 مليون طالب ، وتعكس تلك الأرقام والمؤشرات مدى قناعة الدولة بتطوير قدراتها الاجتماعية في المجال التعليمي والمعرفي في إطار منظومة قوى الدولة الشاملة ، بيد أن تطوير مثل هذه القدرات يحتاج إلى بذل الجهود نحو تطوير الجودة الشاملة للتعليم ، بحيث يرتبط التعليم بالمتغيرات المحلية والدولية ، ويلبي احتياجات الأسواق داخلياً وخارجياً .

وليس من شك في أن ما يجري في عالم اليوم من ظواهر متعددة مؤداها إحداث تغير مسارات جوهرية ورئيسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية وغيرها ، تؤثر تأثيراً مباشراً في الجوانب البشرية ، وذلك بحجم وكم حركة التفاعل والارتباط المتبادل معها . ولأننا جزء من الكوكب العالمي فسوف يحدث التأثير الإيجابي والسلبي معاً ، بقدر دور السياسات والاستراتيجيات والتدابير التي تقوم بها الدولة من خلال الآليات المتاحة ، والأدوات المستخدمة في ظل تلك التحولات الجوهرية ، والتي تؤكد أنه ميلاد عالم جديد يتشكل مع التوجيهات العالمية ، وتسعى الدولة والأجهزة المعنية بصفة خاصة خلال السنوات الماضية إلى بذل الجهد لإعادة بناء الإنسان المصري الواعد ، وذلك من خلال مجموعة مختارة من الحزم والبرامج التنموية لبناء إنسان قادر على التعامل مع تقنيات عصر المعرفة بكفاءة عالية ، وتقديم خدمات تسانده نحو تحسين الأداء الاقتصادي بشكل ملموس لنجاح خطط التنمية المتكاملة في مصر .

وقد أعلن في مؤتمر التنمية التكنولوجية عام 1999 حتمية خيار التنمية التكنولوجية لإحداث التنمية المنشودة على المستوى القومي باعتباره الطريق إلى النماء الاقتصادي والاجتماعي لمصر ، وتشهد التنمية الآن تطويراً شاملاً لمواجهة تحديات بالغة الصعوبة في الكثير من المجالات الاقتصادية ، حيث نجد أن جميع المنظمات الاقتصادية مطالبة اليوم برفع الكفاءة الإنتاجية وتنمية روح الابتكار والتجديد ، مع التميز المتواصل وخفض تكلفة الوحدة المنتجة ، وكذا الحد من النفقات الأخرى لمواجهة السوق والمنافسة ، كما نجد أن آليات التنمية تتطلب حتمية تحسين مستوى أداء العاملين وزيادة دخولهم ، ورفع مستواهم التقني والاجتماعي والمادي ، لذا تكون الثروات البشرية إحدى الركائز الأساسية ، والعنصر الفعال حيث لا يمكن الاستفادة من بقية الموارد الأخرى لتحقيق الأهداف المستهدفة إلا من خلال هذا العنصر الحيوي والمهم .

لقد أصبحت التنمية البشرية بمثابة المحور الذي يدور حول إعداد الفرد وتأهيله وتدريبه وصقله بالمهارات والخبرات ، والمعارف حتى يستطيع أداء عمله بدرجة عالية من الدقة والإبداع والخصوصية ، وأيضاً الحرفية المقننة وصولاً للتميز ، لذلك نجد أن مرحلة الإعداد والتأهيل الجيد لمصادر القوى البشرية تعتبر من أهم عناصر التنمية لمواجهة متطلبات النماء الاقتصادي

والاجتماعي ، حتى يمكن تحقيق الاستفادة المثلى منها .

وتؤكد مجريات الأحداث عبر العصور أنه لا يمكن بناء أو تطوير منظومة للتخطيط دون وجود رؤية استراتيجية قائمة على عناصر حاكمة من المنطلقات والمسارات والبدائل من خلال وضع خرائط المستقبل ، خصوصاً ونحن مع بدايات قرن جديد يتغير فيه المتاح في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقنية وغيرها .

ومن هذه المنطلقات تبادر جميع أجهزة الدولة الرسمية ، وقطاعات وفئات المجتمع المدني بكل طوائفه نحو المساهمة في وضع رؤى مستقبلية للتنمية التكنولوجية والبشرية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وتستهدف تلك الرؤى إيجاد إرادة حقيقية في المجتمع لإحداث التغييرات ، تلك الإرادة القائمة على تفهم المستجدات الحالية والمستقبلية ، والتي نعيش فيها حتى نتمكن من صياغة المستقبل ، ووضع خطوط الحركة له ، وهذا ما يستدعي إعادة النظر بشمولية منظمة في مختلف المجالات ، وهذا يتطلب التفاعل والانسجام بالمشاركة الإيجابية ، والحوار الفعال بين كل الأطراف الرسمية والأهلية وغيرها حول تلك الإشكالية الاستراتيجية في رؤية المستقبل ، واستشراف آفاقه لبناء بلادنا .

إن قضية التنمية التكنولوجية مسئولية قومية كبرى ، لا تقع ولا تتحمل مسئولياتها جهة إحادية بمفردها ، بل مسئولية فئات المجتمع المدني بكل طوائفه من خلال المشاركة الجماعية ، مما يعزز لغة الحوار ، ودفع روح الولاء والانتماء للوطن بعيداً عن الصراعات والاختلافات ، وإذا كان الجميع يؤكد حدوث ثورة تكنولوجية فائقة السرعة والتقدم في مجالات متعددة ، وتلعب أيضاً الدور المحوري في إحداث التنمية المنشودة ، فإن الأمر يتطلب توضيح نظريات أو مفاهيم التنمية التكنولوجية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والبشرية بغية وضع صياغة واضحة نحو تحقيق الاستفادة الحقيقية فيها ، وما تتطلب من رؤية استراتيجية من خلال الخطط والسياسات والبرامج والإجراءات بوضوح وشفافية خلال فترة زمنية قصيرة ومتوسطة المدى في مصر .

وهذا ما يدعو إلى طرح بعض التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات محددة من حلول عملية وعلمية مقننة ، حتى يمكن وضع رؤية مستقبلية قائمة على الشفافية والمصارحة والمكاشفة لبناء

استراتيجية تكنولوجية قومية هادفة إلى إحداث تغييرات جوهرية في التنمية البشرية تحقق الطموحات في تعظيم مخرجات العمل ، ورفع الكفاءة الإنتاجية ، وزيادة القدرات التنافسية ، بما يؤدي في النهاية إلى الإسهام الحقيقي في عملية بلورة تكوين رأسمال بشري في مصر في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وغيرها ، ويمكن تحديد التساؤل الرئيسي في :

- كيفية بناء المنظومة المقترحة لتحقيق نهضة تكنولوجية لتحويل مصر من دولة مستهلكة إلى دولة منتجة للمعرفة المتقدمة في المجالات المختلفة ، وذلك من منظور التنمية التكنولوجية والبشرية وعلاقتها في تطوير التنمية الاقتصادية المتواصلة؟ وهذا يتطلب طرح تساؤلات أخرى :
- ما هي الجهة أو الجهات المسئولة بهذه الاستراتيجية للتنمية التكنولوجية؟
- ما هي برامج العمل المطروحة لتنمية الموارد البشرية وتطويرها للاستفادة من المعرفة المتقدمة ، واكتسابها للخبرات والمهارات المستحدثة في أساليب الإنتاج والإدارة وغيرها لتعظيم العائد الاجتماعي الاقتصادي؟
- ما دور أجهزة ومراكز البحث العلمي لتفعيل الأساليب التكنولوجية وتطويرها في إحداث التغيير المطلوب؟
- ما دور أجهزة الاستثمار والتمويل لجذب المشروعات التكنولوجية المتقدمة التي تدعم البنية الاقتصادية؟
- ما دور الأجهزة التشريعية لتطوير القوانين واللوائح بغية تحقيق النهضة التكنولوجية التي تساند عمليات التنمية المتواصلة؟
- ما دور وسائل الإعلام ، وإدارات المعرفة في تهيئة البنية المعلوماتية الأساسية من كيانات وأنظمة لتوفيرها لدى الجماهير ، ومجتمع المستفيدين من المستثمرين؟
- ما هي الخطط والاستراتيجيات التي وضعتها إدارات الدولة والهيئات القومية المتخصصة نحو تحقيق المشروع القومي للنهضة التكنولوجية والبشرية لتكون موضوع التنفيذ والمتابعة؟
- ما هو الدور الاستراتيجي لأجهزة التعليم والتدريب من جامعات ومعاهد علمية ،

والمنظمات التدريبية ، وأجهزتها المختلفة؟

- إن هذه التساؤلات تتطلب من الجميع من هيئات سياسية ، ومراكز أبحاث وجامعات ومنظمات أهلية وغيرها المشاركة الحقيقية في محاولة لوضع استراتيجية وخطط وأنظمة وإجراءات قابلة للتنفيذ حتى يمكن بناء تقدم فعلي تجاه الجودة الشاملة في التعليم .

إن إصلاح التعليم الشامل هو المدخل الحقيقي للتنمية البشرية ، وتفرض علينا أزمة التعليم التي نعايشها أن نتحرك بسرعة وفاعلية لإنقاذ المؤسسة التعليمية من التدني ، خاصة بعد انتشار الدروس الخصوصية .

إن التعليم هو صناعة التنمية البشرية ، وقضية التطوير والتحديث تأتي من تغيير المضمون العلمي ، بحيث يستطيع التطور العلمي والتكنولوجي مواجهة سوق العمل ، مع ضرورة تطوير هياكل ومناهج التعليم لتحقيق التقدم مع ما يتلاءم مع ثورة المعلومات والاتصالات لخدمة طموحات التنمية ، خاصة وأننا في حاجة إلى ترسيخ قيم الابتكار ، وتجويد الأداء ، ولا تقتصر التنمية على التوسع العمراني فقط ، وإنما تشمل أيضاً التنمية الثقافية والاجتماعية والأخلاقية .

الجودة الشاملة

الجودة الشاملة في التعليم هي معايير عالمية للقياس والاعتراف ، والانتقال من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الاتقان والتميز ، واعتبار المستقبل هدفاً نسعى إليه ، والانتقال من تكريس الماضي والنظرة الماضية إلى المستقبل الذي تعيش فيه الأجيال التي تتعلم الآن .

إن وصول أعمار الأبناء لسن المدرسة هو بداية الدخول في مشكلات التعليم ، بالبحث عن المدرسة المناسبة ، والتي تلتزم بأساليب التعليم والمنهجية في الدراسة ، ثم مرحلة القبول في هذه المدرسة ، ومرحلة التنسيق ، ولكي نستوعب أعداداً كبيرة من الأطفال يجب تطبيق وتنفيذ نظام ضم مرحلة رياض الأطفال إلى التعليم الأساسي حتى تخفف من الضغط على المدارس التجريبية، ونساعد على تيسير القبول بالمدارس ، ولابد من التوسع في إنشاء المدارس النموذجية التي تدار بمستوى اقتصادي ، على أن تشتمل على كل الإمكانات الحديثة من أجهزة ومعامل ، وألا تتعدى

كثافة الفصول بها 30 طالباً ولا يتجاوز تكلفة التلميذ بها 7 آلاف جنيه ، يمكن أن يدفعها مرة واحدة في بداية التحاقه كوديعة يحق له استردادها بعد انتهاء دراسته بالمدرسة ، مع ضرورة خفض كثافة الفصول .

ولكي تصبح رياض الأطفال جزءاً من التعليم الأساسي ، لابد من تخصيص ميزانية أكبر لبناء المزيد من المدارس ، ويتطلب ذلك إعداد مديرات ومعلمات الرياض ، والعمالة الفنية المساندة متمثلة في المدخلات البشرية ، وتتمثل المدخلات التنظيمية في أساليب العمل وقواعده ، والتشريعات التي من شأنها تفعيل الأداء في رياض الأطفال ، والإجراءات التي من شأنها تحقيق عدالة توزيع هذه الأطفال ، كذلك تأتي المدخلات المادية على نفس الدرجة من الأهمية لتشمل المباني وملحقاتها وتجهيزاتها وتتضمن المساحات المعيارية التربوية لكل طفل ، ونصيبه من الملاعب وقاعات الدرس ، وحجرات الأنشطة .

أما المدخلات الثقافية وتشمل المناهج والأنشطة المصاحبة لها فيجب أن يتم التركيز من خلالها في هذه المرحلة على المهارات الحركية لعدم تجميد قدرات الطفل ، والاستفادة من طفرات النمو المبكر ، والتركيز على اللعب كوسيلة تربوية مثلى في هذه المرحلة يمكن من خلالها تكوين قيم الطفل ، وتوجيه سلوكياته ومدركاته ...

وينبغي أن يتوازى مع كل ما سبق وجود برامج لتثقيف وتوعية أولياء الأمور ، لإشباع الحاجات التربوية لديهم ، والمتصلة بتربية الطفل المبكرة .

إن إهدار قدرات الطفل في السنوات الست الأولى من حياته - وهي أهم السنوات في تكوين شخصيته - وعدم استثمارها ورعايتها في مناخ تربوي سليم يؤدي إلى ضمور هذه القدرات وضياعها وأهمها في هذه الفترة قدرات التخيل والإبداع ، وينعكس ذلك دون شك بصورة سلبية على مكونات شخصية الطفل ، خاصة وأن الطفل قد يقضي - في الغالب - هذه السنوات الأولى من عمره إما في المنزل أو في الحضانات ، ومن هنا يجب إلحاق طفل الـ 4 سنوات برياض الأطفال، لتوافر الأنشطة التربوية بها .

إننا نعيش هذا العصر بكل خصائصه ومعطياته ، تأثيراته وتداعياته ، عصر تضاعفت فيه

مردودات العلم وحصائله بمعدلات غير مسبوقة ، وبدرجة بات فيها العلم هو العامل الحاسم في تشكيل العقل والواقع على السواء ، والفاعل المؤثر في تشكيل ثقافة المستقبل ، فالعلم يسجل لنا كل يوم العديد والمزيد من الانتصارات وعلى كل الجبهات ، يسحق المكان ويفتت الزمان ، ويخترق فضاء المجرات الكونية ، ويميط اللثام عما يكمن داخل الذرة والخلية ، ويغوص منكباً عن دخائل النفس البشرية ، وخفايا البنية الاجتماعية ، إنه عصر تكنولوجيا المعلومات التي استطاعت أن تقلب الموازين والمعادلات بما تحمله من أرقام ورموز وشفرات ، عصر اختلطت فيه وتداخلت الأضداد لتزايد المردودات ، وسرعة الإنجازات ، وما ترتب عليها من آثار وتداعيات غير مسبوقة ، باتت فيه الأجيال اللاحقة تتعلم من السابقة ، مثلما تتعلم السابقة من اللاحقة ، بعد أن أصبحت معرفة من سبق تتهالك بمعدل يفوق في سرعته معدل اكتسابها ، مما يعني أن الماضي لم يعد يؤدي إلى الحاضر ، وإنما الحاضر هو الذي يهب الماضي معناه وجدواه .

إنه عصر مجهول المستقبل ، وبات اليقين فيه ضرباً من الخيال ، بل أصبح التنبؤ الصادق والوحيد فيه هو استحالة التنبؤ ، إننا نعيش عالماً مثيراً ، فيه يلهث قادمه ويكاد يلحق بسابقه ، تتقادم الأشياء وهي في أوج جدتها ، وتتآلف فيه الأشياء مع أضدادها ، عصر تهاوت فيه العديد من النظم والمفاهيم والأفكار .

عشرات الخصائص والصفات التي يتميز بها العصر الذي نعيشه اليوم ، وكلها تؤكد أننا بالفعل نعيش عصراً مغايراً تماماً لما سبقه من عصور ، ويشكل لحظة تاريخية حاسمة فارقة في تاريخ البشرية ، ويصعب التنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل ، ومن ثم لنا أن نتصور مدى حجم ونوع التحديات التي سوف نواجهها في الميادين والمجالات .

إن هذه التحديات فرضت أنماطاً جديدة من الفكر المطلوب التعامل معها ومواجهتها ، إنه فكر عصر المعلومات بكل ما ينطوي عليه من خصائص وأنماط ، فكر غير نمطي ، يتسق مع ظواهر الواقع ، حيث النقلات الفجائية ، والتغيرات العشوائية ، ومسارات التفكير المتوازية والمتداخلة ، دينامياً سريع التكيف مع ديناميات الواقع ، يرى الظواهر في مسار متصل ، ومن ثم لا مكان لديه لثنائيات المادي وغير المادي ، العضوي وغير العضوي ، الإنتاجي والاستهلاكي ، الفرد والجماعة ،

التعليم والتربية ، المدرسة والعمل ، وغيرها من الثنائيات التي تحصر التفكير بين بديلين لا ثالث لهما .

إنه فكر غير تخصصي قادر على عبور الحواجز بين نوعيات المعرفة المختلفة ، ومحاصرة غابة التداخلات التي تربط بينها . عشرات الأنماط والصفات التي باتت تفرض نوعية جديدة من الذهنية القادرة على التعامل معها ومواجهتها .

هل مدارسنا قادرة على تكوين الذهنية ، وإكساب المتعلم المهارات وأنماط التفكير القادرة على التعامل مع عصر المعلومات؟

إن القائمين على أمر التعليم في مصر ، يدركون جيداً حقيقة متطلبات العصر ، وندرك هذا من خلال تبني العديد من المفاهيم والأفكار الجديدة ، وإحداث ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة التغيير والتطوير ، التي باتت تسيطر على كل العاملين بجهاز التعليم على اختلاف الأصعدة والمستويات .

ويكفينا ما نراه من طرح تحديدي لخطى التعليم في المستقبل ، فتحديد هذه الخطى يعد أمراً في غاية الأهمية لأي عملية تغيير أو تطوير ، لأنها تتجاوز الأشخاص لتنفذ بعمق للسياسات والاستراتيجيات ، وقد طرحت وزارة التربية والتعليم رؤيتها القومية لمستقبل التعليم في مصر خلال العشرين سنة القادمة ، حيث تؤكد هذه الرؤية ضرورة توافر توعية تربوية جديدة تستوجبها المعرفة ، وتمليها ضرورات عصر المعلومات ، وذلك من خلال إحداث مجموعة من التحولات التعليمية التي تستهدف تحقيق ثقافة الاتقان والجودة ، الإبداع والابتكار ، والتحول إلى المشاركة ، وإلى الإنتاج ، ثقافة الاعتماد على الذات ، والتعلم مدى الحياة ، وإحداث التكامل بين حقول المعرفة المختلفة ، وعدد مصادر هذه المعرفة ، وتبني مفهوم الجودة الشاملة ، وتشكيل قاعدة معرفية عريضة من المعارف والخبرات التي تعطي المتعلم فرصة الانتقال والانسيابية بين أنواع التعليم والتخصصات المختلفة ، وإحداث تغيير جذري في مفاهيم وطرائق التعليم بما يمكن المتعلم من امتلاك مفاتيح المعرفة ، ومهارات الدراسة المستقلة ، وتحويله من مجرد متلق إلى باحث منتج للمعرفة ، ومكتشف مبدع للتكنولوجيا ، وتدريبه على التعامل مع النظم المعقدة ، وتوقع التغير ، وما يتطلبه ذلك من قدرة على التفكير المتشعب ، وحل المشكلات فائقة الصعوبة والتعقيد ، وتوقع

النتائج وغيرها ، والتوجهات ذات الارتباط الوثيق بفكر عصر المعلومات .

لابد إذن من تغيير الذهنية والثقافة السائدة التي عاشت مع التعليم عبر عصوره السابقة ، وعبر تطوره التاريخي الطويل ، سواء ما تعلق منها بالثقافة المجتمعية ، أو ثقافة المؤسسة التعليمية ، وهذا يسترعي انتباهنا إلى استثمار قدرات الأطفال الذين يكون بهم إصلاح التعليم ، ويتم على أساسهم تصميم الأنشطة المناسبة لقدراتهم ، وهناك قاعدة تقول : إن كل طفل منفرد ومتميز عن الآخرين من حيث القدرات والاستعدادات حتى لو كان على نفس مستوى الذكاء ، ومن هنا يجب أن تلقى هذه القدرات نصيبها من التنمية على حدة من خلال ما هو معروف "بالأركان التعليمية" الموجودة في نفس حجرة الدراسة ، والتي يتم فيها ومن خلالها مراعاة الفروق الفردية لكل طفل من خلال مزاولة نشاط يحبه ويبدع في إظهاره ، فضم رياض الأطفال إلى التعليم الأساسي هدف تربوي ، فهو يهيئ الطفل للمرحلة التالية واستيعابها ، بل قد تثير لديه غريزة حب الاستطلاع للتعرف على ما بعد هذه المرحلة .

ومع انفجار المعرفة وانتشارها بفضل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، جعلتنا أمام احتياجات متغيرة للتلاميذ ، وأمام تكنولوجيا متقدمة لنشر المعرفة والمعلومات إلى كل العالم متجاوزة الزمان والمكان ، ومن هنا كيف يجاري التعليم التدفق اللانهائي واللامحدود من كم الأفكار والمعارف؟ وكيف يستفيد من الثروة التكنولوجية ، وثورة الاتصالات والمعلومات؟

نحن إذن بحاجة إلى ثورة عميقة تزود المدارس بالإمكانات والأساليب والمناهج ، وطرق التقويم العالمية المناسبة لإعداد الطالب لكي يعيش بشكل صحيح في المجتمع العالمي ، لذا فإن إصلاح التعليم يتطلب المشاركة المجتمعية بتكاتف جميع مؤسسات الدولة ، ومؤسسات المجتمع المدني نحو تقبل التغيير لكي نواكب التغيرات العالمية ، وبذلك يكون لديهم دور أساسي لتغيير ثقافة المجتمع نحو الإصلاح المنشود لصالح العملية التعليمية .

وأيضاً تتطلب طبيعة العصر ، وتحديات العولمة ، نوعيات جديدة من المعلمين عالية الكفاءة ، ورفيعة المستوى الأكاديمي والمهني والثقافي والأخلاقي ، نوعيات فعالة في عملية التغير الاجتماعي. نحتاج معلمين قادرين على تعليم مهارات التفكير الإبداعي ، ومهارات البحث

والاستكشاف الذاتي للطلاب ، بالإضافة إلى ذلك نحن في حاجة إلى مديرين لديهم الفهم والوعي للطبيعة المتغيرة للمجتمع الأكبر الموجودة به المدارس ، وهذا لا يشمل فقط فهم عولمة الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، بل أيضاً يشمل كيف يؤثر هذا في المدارس ، وأن يتفهموا بشكل واضح طبيعة قدراتهم القيادية ومعرفتهم بالإدارة ، فكل مدير يحتاج إلى تقييم واقعي لقدراته الحالية ، وبهذا يمكن إيجاد قدرات ومهارات تفي باحتياجات المستقبل ، ومن هنا فلابد من :

- التدريب المستمر للمعلمين على الخبرات الأساسية ومهارات التعلم بهدف رفع كفاءة الأداء المهني للمعلمين ، والبعثات الخارجية لهم حتى يتم رفع كفاءة الأداء ، وتوسيع مدارك المعلمين من خلال احتكاكهم بالخبرات الدولية .
- تأسيس الكتلة الحرجة من المتميزين في التدريس والتوجيه والإدارة والتدريب للانطلاق بأفراد هذه المجموعة كبؤرة إشعاع بإعدادهم ليكونوا قوة داعمة للتغير ، ولنشر ثقافة التغيير التربوي ، وقيادة زملائهم نحو أهداف التطور المنشود .
- بناء العمود الفقري القيادي داخل النظام التعليمي ليتولى قيادة عمليات التغيير التربوي ، وذلك بتدريب أفراده على فنون إدارة التغيير ، والتعامل مع ثقافة المقاومة وفقاً للمعايير العالمية .

ولذلك يمكن أن يتحول أبناؤنا من مستهلكين للفكر إلى منتجين ناقدين ومفكرين ومبدعين قادرين على مواجهة تحديات العولمة ، وحتى نستطيع أن نستقبل العولمة بروح جديدة ، وعقلية متفتحة حتى لا نُهمش ، فعلينا بالعمل على محو الأمية الوظيفية والثقافية ، ولن يتأتى ذلك إلابفضل منظومة من المعايير والقيم التي تقوم على التكافل والمساواة ، وتحديد المسئولية وإتقان العمل، والإحساس بقيمة الوقت ، والكفاءة والنزاهة ، وكل ذلك يبدأ من منظومة التعليم . فمفاهيم التعليم التقليدي لم تعد قادرة على استيعاب المتغيرات الراهنة والمستقبلية التي تفرضها طبيعة التحديات ، ولن تجدي في تقويم مجالات المعرفة المتزايدة التي تنطوي عليها ثورة المعلومات إلا باستخدام التكنولوجيا المتطورة ، وأساليب جديدة في التقويم وفق معايير عالمية يتم التحول من

خلالها من التعليم والتدريس ، إلى التعلم وحصول الطالب على المعلومة بنفسه . وبذلك ندرب الطالب على استخدام وسائل المعرفة التي يحتاجها في حياته .

إن عملية التغيير تتضمن :

- التغلب على مقاومة التغيير ، وتتطلب إيجاد الدافعية للتغيير ، وتحديد جوانب عدم الرضا لدى أفراد المجتمع .
- إدارة عملية التغيير بكفاءة ، وتتطلب توفير وتطوير رؤية واضحة مرغوبة في المستقبل .
- تشكيل الملامح الأساسية والديناميكية للتغيير ، ويتطلب تطوير الدعم الذي يمكن تقديمه من جماعات العمل في المدرسة ، وتحديد طبيعة دعم القيادة .

ولابد من مواجهة مقاومة التغيير أو مقاومة إصلاح التعليم ، من خلال :

- توفير معلومات كافية حول الإصلاح المطلوب ، وأن تكون هذه المعلومات متعددة ، وتشمل الفكر العالمي المتقدم .
- فهم العاملين بالمؤسسات التعليمية لأسباب ومنطقية التغيير إلى إصلاح التعليم ، كوضع طبيعي تفرضه الظروف ، والمتغيرات العالمية .
- عقد الاجتماعات المستمرة لتلقي أسئلة العاملين بالمؤسسات التعليمية عن التغيير والإجابة عنها ، ويحدث ذلك من خلال التدريب المستمر في المديريات التعليمية ، وعبر شبكات الفيديو كونفرانس .
- توفير فرص المناقشة للقيادات والمعلمين حول تأثير التغيير عليهم ، وتتطلب مثل هذه الأمور وجود كوادر داخل المؤسسات التعليمية للتغيير لما لهم من دور مهم في إدارة وتسهيل إصلاح التعليم .

التدرج في التطور

إن الاهتمام بالتعليم أساس لبنيان أمة طال شوقها لركب المستقبل واللحاق به بأسلوب علمي وخطوات متدرجة واثقة ، وغير منفصلة عن ثقافتها وأصولها التاريخية العريقة ، ومع الأخذ بمبدأ

التدرج في تطوير التعليم . فإننا نؤكد أن إدارة العملية التعليمية قد تكون في أهمية محتوى التعليم ذاته بما يتضمنه من تنمية بشرية ، وذلك يرجع إلى النظرة الشاملة لتطوير التعليم ، ولمساحة التطوير الكبيرة ، فلابد من التركيز على محاور رئيسة ، العمل فيها يؤدي إلى تطوير باقي المحاور ، ويمكن حصرها في الآتي :

- التوجه نحو اللامركزية في الإدارة ، وهذا التوجه يقع ضمن رؤية للمشاركة المجتمعية .
- الاهتمام بالتنمية البشرية ، ومواجهة تحديات عدم وجود كفاءات ، وجرأة تقديم موازنات إلى الجهات اللامركزية ومحاسبتها ، وهو توجه له انعكاس ديمقراطي ، وتتم المشاركة المجتمعية هنا من خلال الرقابة والإدارة والتمويل .
- الاتجاه في التعليم إلى الكيف والجودة ، وقياس التعليم بالارتباط بمدخلاته ، وقياس جودة التعليم ، ويتضمن ضمان الجودة والاهتمام بها في التعليم من خلال تطوير المناهج التعليمية باعتبارها مسألة في غاية الصعوبة ، ومن المهم أن تكون مستمرة ، وأن تكون متصلة بالعالم ، وتهتم بعلوم المستقبل ... وينضم إلى التوجه نحو إعطاء مساحة أكبر لحرية الفكر عند التلاميذ ، وحرية الإبداع ، وتعلم القدرة على الوصول إلى المعلومة ، والخروج عن النمطية ، ودعم المبادرة الفردية ، وإتمام المنافسة الشريفة ، وعلى أن تتم مراجعة المناهج في جميع المراحل التعليمية من هذا المنظور .
- زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم ، إلى جانب الاستمرار في زيادة مخصصات الدولة للتعليم .
- إن عملية التعليم عملية متكاملة لا تقتصر فقط على النمو الاقتصادي وحده ، وإنما تتعداه إلى التنمية الثقافية والاجتماعية ، أي أنها تنمية شاملة لا يستطيع المجتمع تحقيقها إلا إذا اتخذ من التعليم أداة ووسيلة فعالة لإقامة التنمية الشاملة على أسس وقيم سليمة .
- مبدأ تكافؤ الفرص ، وهو مبدأ يجب أن نحرص على تطبيقه وصيانته بكل الطرق ، ويستلزم منا استكمال البنية الأساسية للمعرفة لمواجهة هذه المنافسة العالمية الضارية ، وذلك بالقضاء على الأمية .

- التوسع في التعليم ، التعليم للتميز ، والتميز للجميع ، لأننا اليوم مع سيادة نظام العولمة ، فقد أصبح هذا التعليم ضرورة بقاء ، وضرورة للأمن القومي ، والمنافسة العالمية .
- الجودة الشاملة ، وهي مرتبطة إلى حد كبير بالتعليم للتميز ، فالعالم اليوم يعتنق مبدأ الجودة الشاملة .. وبالتالي فالعالم كله مشترك في صراع رهيب في سوق عالمية واحدة تتنافس فيها كل الدول ، وليس أمامها من سبيل إلا تحقيق الجودة الشاملة الذي يتطلب أن ينجح نظام التعليم في تعظيم قدرة الإنسان المشارك في عملية التنمية ، وإذا سمحنا لأنفسنا أن تكون قوتنا العاملة ليست على المستوى المطلوب من الخبرة والقدرة ، ولا تتمتع بمفاهيم الجودة الشاملة ، فإن أولادنا لن يجدوا فرصة للعمل . وهناك أولويات في العمل يجب التركيز عليها لضمان الجودة الشاملة ، ولضمان فاعلية التطوير أهمها الأخذ بالتجارب والمفاهيم التربوية الجديدة التي تستهدف الارتفاع بكفاءة التعليم وتحسين جودته ، والانتقال به من دائرة المحلية إلى آفاق أرحب وأكثر اتساعاً وشمولاً تؤهله لأن يكون قادراً على الدخول بخطوات واثقة في المنافسة العالمية ، ومن هذه التجارب والمفاهيم "الاعتماد التربوي للمدرسة" ، وهو نظام يقوم على مجموعة من الإجراءات التي يجب الالتزام بها واتباعها ضماناً للجودة الشاملة التي تتطلبها ظروف المنافسة العالمية .
- تنمية الطفولة المبكرة ، وهو مرتبط بالوصول إلى التميز للجميع ، فالمنافسة العالمية منافسة ضارية من أجل التقدم والتميز ، وهي إحدى قواعد الوصول إلى القمة في ظل الاكتشافات التي أثرت تأثيراً ثورياً على نظريات التعليم ونتائجه ، لذلك يجب أن يضع التعليم البنية الأساسية بالكامل في السنوات الأولى من العمر ، ولابد من وجود آلية تضمن قدرات الطفل في هذه الفترة ، والاستفادة منها ، فبراعة العملية التعليمية تتوقف على مقدار رعاية الطفولة في تلك السنوات ، كما يجب أن يتخطى التعليم الحدود المكانية والزمانية المتعارف عليها خلافاً للتعليم التقليدي ، ويتطلب ذلك أن يتخطى التعليم أسوار المدرسة بدلاً من أن يقتصر على ما بداخلها . والعناية بالطفولة المبكرة ليست قضية خيرية ، وإنما هي قضية استثمار وضرورة مجتمعية ، وإن دمج الأطفال أصحاب الظروف الخاصة

مع بقية الأطفال ضرورة مجتمعية ، ونوع من التكامل يبين قدرات مختلفة ، كما أنه يمكن تنمية نوع أو أكثر من أنواع الذكاء لدى أصحاب الاحتياجات الخاصة . ويعد الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة الاستثمار الأمثل لأية أمة خاصة في عصر يقوم فيه الاقتصاد على المعرفة ، فقد بينت الدراسات التي أجريت عبر الأعوام الثلاثين الماضية أن توفير الرعاية للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة له فوائد كثيرة ، وأن عائد تقديم برامج رعاية الأطفال في السنوات الأولى من العمر تعادل أضعاف تكلفة تلك البرامج ، وقد تبين كذلك أنه إذا تأخرنا في تقديم الرعاية إلى ما بعد أن يتخطى الطفل تلك السنوات المهمة ، فإن الفوائد ستكون أقل كثيراً ، وعلينا ألا نقنع بالقلة المتميزة الموجودة ، ولكن علينا أن نستنهض كل قوة عمل وكل طاقة تفوق ... ولم يعد كافياً في ظل الإنتاج كثيف المعرفة أن نرضى بأن يكون لدينا 15% أو 20% من المتميزين ، لذلك كان لابد من شريحة كبيرة من المتفوقين ، وكان لابد من الكشف عن طاقة الموهوبين . لم يعد كافياً أن يعتمد التعليم على نقل الخبرة من المعلمين إلى الأجيال القادمة ، فالمستقبل يحمل الكثير من التحديات ، لذلك من الضروري أن نسلح أبناءنا بالقدرات التي تمكنهم من التعامل مع مشاكل وسيناريوهات لم نعاصرها ولم نتعامل معها ولم نتخيل إمكانية حدوثها .

لقد تغير مفهوم التعليم تغيراً جذرياً وشاملاً في هذه الحقبة الزمنية التي تظللها العولمة ، وتسيطر عليها آثار الثورة التكنولوجية ، والنفوذ الإلكتروني ، وأصبح التعليم لا يرتبط بالمدرسة ، ولكنه تعليم مستمر يسمح بحق الاختيار وحرية الاختلاف .

أصبح التعليم هو المحرك الأساسي لمنظومة التنمية الاجتماعية الشاملة ، وهو الوسيلة الفاعلة لتسليح الإنسان بالخبرات والقدرات ، ولإيجاد فرص العمل المتاحة في الإنتاج كثيف المعرفة ، وهو الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية ، وعامل من أهم عوامل جذب الاستثمارات التي تحتاج إلى عقل وفكر الشباب المتعلم في ظل نظام تعليمي حديث يتفق مع علوم المستقبل .

إن تقدم ورفاهية ورخاء الدول يسهم في تكوينه الرصيد الاجتماعي الذي يتمثل في نوعية مؤسسات الدولة ونظمها والبشر العاملين بها ، ومدى قدرتهم على التجديد والتطوير والابتكار

والإبداع ، وقدرتهم على المنافسة - ولأن الإنسان هو محور أي مؤسسة ولأنه دعامتها الأساسية ، لابد من التعليم الذي يمد الإنسان بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا وكل مقومات ومتطلبات العصر .

لقد تسببت ثورة المعلومات في تضاعف المعرفة الإنسانية ، وفي مقدمتها المعرفة العلمية والتكنولوجية ، فتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية ، وأصبحت قدرة أي دولة تتمثل في رصيدها المعرفي ، حيث تقدر المعرفة العلمية والتكنولوجية في بعض الدول بنحو 80% من اقتصادها ، وهذا يعني أن مجتمع المعلومات يرتبط بمفهوم مجتمع التعليم ، الذي يتيح كل شئ فيه فرصاً للفرد ليتعلم وليعرف ، ويتعلم ليعمل ، ويتعلم ليعيش مع الآخرين ، ويتعلم ليحقق ذاته .

وكل ذلك يتطلب ضرورة وجود شريحة عريضة من المجتمع من قوى عاملة على مستوى تعليمي عال ومتطور ، وقادر على الإبداع والابتكار ، وهذا يمثل تحدياً لنظم التعليم في مختلف المجتمعات ، ويلقي عليها مسئولية سرعة تطوير نفسها بحيث تصبح مجتمعات منتجة للمعرفة .

وليس من شك في أن هناك صعوبات وتحديات في مسيرة هذا التطور لابد من اجتيازها كمشكلة الزيادة السكانية ، والفجوة الموجودة في التعليم بين نسبة الذكور والإناث ، والمتسربين من التعليم ، وذوي الاحتياجات الخاصة ، والأمية والتعليم في المناطق النائية ، وغيرها من المشكلات ، مما جعل القائمين على التعليم يخوضون أشرس المعارك في مواجهة تحديات المستقبل بكل ما تحيطه من ثقافات وسياسات وعلوم تكنولوجية حديثة ، باعتبار التعليم ركناً جوهرياً في مسايرة التغيير ، ورافداً من أهم روافد الثقافة في كل المجتمعات .

لقد أصبح حتمياً الالتفات إلى دور المدرسة ، وتطوير منظومة الأداء بها من خلال رؤية مستقبلية للتعليم تقوم على فكر واع ، وتخطيط منظم يساير التطورات الهائلة والحادثة في العالم اليوم ، ويستلزم هذا منا أن نعمل على :

- تغيير دور المعلم .
- تزويد المدارس بالتكنولوجيا الحديثة اللازمة من حاسبات آلية ، ووسائط متعددة ، ومعامل العلوم المطورة ، وقاعات استقبال بث القنوات التعليمية بهدف رفع كفاءة العملية التعليمية .

- توفير القيادة الفعالة القادرة على هذا التحسين كتغيير من واقع نعيشه ولا نرضى عنه إلى مستقبل نرجوه للأجيال القادمة ، وأن يبنى العمل في النظام التعليمي على : تفويض السلطة ، والمشاركة في توزيع المسئولية ، والمساءلة ، ويتطلب هذا تأهيل الإدارة المدرسية على مهارات القيادة الفعالة ، والممارسة الجماعية من خلال الدورات ، ثم توفير كوادر جديدة ، وتزويدها بالمهارات والخبرات التي تجعلها قادرة على مخاطبة الرأي العام ، وصقلهم بخبرات ومهارات تساعدهم على التغلب على بيروقراطية العمل ، والعمل على تفعيل دور المشاركة المجتمعية وهذا يتحقق بعقد اللقاءات والمؤتمرات مع رجال الأعمال ، والمنظمات غير الحكومية ، وإشراك الأسرة ومجالس الآباء والأمناء والقيادات الشعبية ، وتنشيط دورها ، ورسم رؤيتها المستقبلية للمساهمة في خدمة العملية التعليمية والمشاركة في تطويرها بتبني قضايا التعليم ، مع الاستعانة بأصحاب الخبرة من قيادات المجتمع لتفعيل دور وحدات التدريب والتقويم بالمدارس .

ولتحقيق الجودة الشاملة في التعليم ، لابد من تطوير جميع العناصر المتضمنة في العملية التعليمية ، والتي من أهدافها تحقيق النمو الشامل للطالب ، وتمتعه بشخصية متوازنة ، ظهور حركة تنموية وسط التيار الثقافي السريع ، ويرجع مفهوم الجودة الشاملة إلى تحسين مدخلات العملية التعليمية بوجه عام بما تتضمنه من معلم ومتعلم وإدارة مدرسية ، ومبنى مدرسي ، ومناخ عام داخل المدرسة ، وتحسين العمليات التعليمية بتطبيق الأسس العلمية في تخطيط وتنفيذ المنظومة التعليمية على ضوء أهداف تربوية محددة يمكن قياسها ، ويمكن تصنيف معايير الجودة الشاملة في الآتي :

- الجانب المعرفي للطالب ، وكيفية وصوله للمعرفة ، بالإضافة إلى قدرته على ممارسة التعليم الذاتي الذي يؤهله للتوصل إلى الحقائق والمفاهيم بدقة ، وتقبله كل ما هو جديد وحديث طالما أنه لا يتعارض مع قيم المجتمع ، والنظر إلى ما يدرسه من مقررات دراسية على أنها وسيلة وليست هدفاً ، وإكسابه اتجاهات مبدئية نحو بعض القضايا الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية ، ثم تشجيعه على التحلي بالسلوك القويم بوجه عام ، وإكسابه مهارات

متنوعة يدوية وعقلية ، مع استخدام الأسلوب العلمي في التفكير والتفكير الابتكاري .

وقد أدت العولمة إلى ظهور مدن عالية التقنية ، وصاحب ذلك أن الدول القوية سادت العالم ، وستزداد هذه الزيادة قوة في المستقبل وسلاحها في ذلك هو المعرفة والتكنولوجيا المتطورة التي تؤهلها لإنتاج المعرفة ، ومن هنا فإن المعرفة ستكون أداة للسيطرة على الشعوب التي لا تملك المعرفة ، وتعكس هذه الصورة الحاجة إلى الوجه الإنساني للعولمة حتى لا يسود الظلم ، وحتى لاتنهار الدول الضعيفة .

وفي هذا الإطار تبدو مسئولية نظام التربية والتعليم في إعداد الأبناء ليكونوا قوة قادرة على معايشة تيار العولمة والمشاركة فيه على قدم المساواة مع الدول الأخرى .

الفصل الثاني

مسيرة التعليم

كان التعليم بشقيه الديني في الأزهر الشريف ، والتعليم الحديث يشكل مصدر قوة المجتمع المصري ، وثروة حقيقية استطاع بها المجتمع المصري أن ينطلق إلى آفاق الأمة الإسلامية ، والأقطار العربية ، وأصبح التعليم لكثير من الأسر القادرة والواعية الأمل الذي تضحي من أجل توفيره للأبناء بكل ما تملك ، حيث كان التعليم في النصف الأول من القرن العشرين هو السلاح الحقيقي الذي يمكن به ليس فقط الحفاظ على الوضع الاجتماعي للأسرة ، بل أيضاً الوسيلة التي تمكن من يمتلكها من شغل وظيفة آمنة تقيه شر الحاجة ، فقد كان بمثابة السلم الاجتماعي للكثيرين .



وهذا الذي دعا لأن يكون التعليم كالماء والهواء ، وأن يكون أحد الأسطر المضيئة في كتاب الدكتور طه حسين "مستقبل الثقافة في مصر" الصادر في طبعته الأولى عام 1938 ، فتتحقق مجانية التعليم الابتدائي ثم يتوج الدكتور طه حسين هذا الاتجاه بأن ينجح في إصدار قرار مجانية التعليم الثانوي ، وهكذا أصبح التعليم قبل الجامعي مجانياً بكل مراحله ، وتتاح الفرصة هنا لأن يكون الضغط من أسفل ، حيث القاعدة الشعبية الجماهيرية للحصول أولاً على التعليم العام ثم التعليم الجامعي والعالي ، فتتوسع الجامعة المصرية الأم في قبول الطلاب ، ثم تنهض إلى جوارها منارات علمية وتعليمية متعددة هي جامعة الإسكندرية ثم جامعة عين شمس ، ثم يعد لجامعة رابعة في الصعيد ، ثم تضع الثورة بصماتها على التعليم بأن تضمن التعليم المجاني بالجامعة أيضاً لكل أبناء الشعب ، وهكذا تتسع فرص الحصول على تعليم جامعي ، يسمح لأبناء مصر جميعاً أن ينطلقوا إلى جامعات العالم المتقدم ينهلون من العلم ، ثم يعودون إلى وطنهم ليكونوا عماده ، وعماد الأمة العربية في مواكبة ما يحدث من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية ، تجعل منه عالماً مختلفاً .

ولأن التعليم للبشر ، يأتي إسهام الرأي العام كأحد مكونات الرؤية القومية للتعليم ، ويصبح ولي الأمر والتلميذ والإدارة المدرسية والمدرس بعض أركان التغيير في سياسة التعليم التي لابد أن تظل متطورة ، وأمام المشكلات التي نواجهها ، فإن أي ميزانية ترصد للتعليم مهما زادت تصبح غير كافية ، هنا تأتي ضرورة الدعوة للمشاركة المجتمعية في قضايا التعليم التي ألحت عليها المؤتمرات القومية لتطوير التعليم ، سواء كانت المشاركة بالفكر والرأي ، أو المشاركة المادية بتقديم أراض ، أوإمداد المدارس بالتجهيزات ، أو المشاركة في الجهود المباشرة لمحو الأمية . تقول الأرقام الرسمية إن أعداد الدارسين بالمدارس والمعاهد والجامعات يبلغ نحو 17 مليون طالب وطالبة ، منهم نحو 7 ملايين طالبة ، يقوم على إعدادهم نحو مليون معلم ، وأكثر من 40 ألفاً من أعضاء هيئة التدريس .

أن يكون التعليم مجانياً ، هذا شئ نقدره لأهميته ، ولكن الأهم أن يكون هناك تعليم ، فالتعليم هو القضية الثالثة بعد الخبز والصحة ، ولكي نرتفع بنوعية التعليم ، يجب أن تكون الزيادة السكانية منظمة ومحكومة ، حتى لا تأكل هذه الزيادة السكانية كل ما يبذل من جهد ، فلدينا اليوم

قوى بشرية عـاملة تضم أكثر من 3,5 مليون من خـريجي الجامعـات ، ومثلهم من العمـال المهرة ، وهذا بالتالي يؤدي إلى زيادة الأعباء التي تضيفهـا الزيادة السكانية سنوياً على حجم الاستثمارات المطلوبة للتحديث في التعليم .

إن التعليم حق من حـقوق الإنسان ، وضرورة بقـاء للوطن والمواطن معاً ، حـفاظاً على الأمن القومي لمواجهة تحديات المستقبل ، وهدف رئيس من أجل التنمية البشرية للتمكن من الدخول إلى المنافسة العالمية ، وبناء المواطن بناء مـتكاملاً من جميع الجوانب البدنية والعقلية والنفـسية والمعرفية والسلوكية لمواجهة متطلبات العصر ، مع الحفـاظ على شخصيتنا وهويتنا المتميزة ، وما يتطلبه ذلك من نظم ووسائل لتحقيق الهدف المنشود ، ولكي نتعلم ممن سبقنا من الأمم الأخرى ننظر ماذا فعل التعليم الجاد في اليابان ، وماذا فعلت أمريكا عندما وجدت خللاً في نظامها التعليمي ، لقد رفعت شعار "أمة مـعرضة للخطر" وتكونت اللجان ، وأجريت الدراسـات ، ونوقشت الآراء ، وجمعت الاقتراحات في كل ولاية من الولايات المتـحدة الأمريكية ، واعتبرت قضيـة قومية ، وبعد هذا كله ترتب على هذه الدراسـات بناء هيكل تعليـمي جـديد ، وطبق النظام الجديد لـلتعليم الذي جـعل لأمريكا مكانة مرموقة بين الأمم الأخرى .

إن التعليم ضرورة حتمية ، وعملية مستمرة لا يمكن تأجيلها ، لأن التعليم دعامة أساسية للأمن القومي في ظل متـغيرات عالمية متـلاحقة تتطلب تعليماً مـتميزاً ، وتميزاً للجـميع ، وتطوير التعليم يتطلب حواراً إيجـابياً لتحـقيق المصلحـة القوميـة ، ورؤية كاملة للواقع والمستـقبل مع الاستـرشاد بتجارب عالمية ناجـحة ، في إطار منظور شامل ، من خلال رؤية قومية ، وحـوارات ديمقراطية عبر وسائل الإعلام مقروءة ومسموعة ومرئية ، ومناقشات لمجالس ونقابات .

التعليم هو إعـداد الطالب لحياته المستـقبلية ، وإكسابه للـمهارات والمعرفة ، يتـعلم كيف يعلم ويثقف نفسـه أفضل من أن يلقن فينسى ، إذا تعلم كيف يصطاد لن يحتـاج إلى من يعطيه سمكة ، فهل يعـد التعليم الطالب الإعداد الذي يمـكنه من التفاعل مع المجـتمع ، ويكون موهلاً ليـسهم في حل مشكلات بيئته ومجتمعه والنهوض بهما؟

إن الثقة في قـدرتنا على التغييـر والتطوير الفعال لن تتحـقق بدون تضافر جهـود أولياء الأمور

ومجالس الاباء والمدرسين ، وخبراء التعليم والمثقفين والمفكرين ، ورجال الاقتصاد . إن الهدف من التطوير هو تنمية قدرات ومهارات الطلاب ، مما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى الخريج ليناسب سوق العمل العالمية التي أصبحت تعتمد على المهارات .

وهناك ركائز أساسية للتحديث يجب الأخذ بها ، وهي أن يكون التحديث مستمراً ، ولامساس بمجانية التعليم التي كفلها الدستور لمختلف المواطنين بدون استثناء ، وعلى أن يسهم التحديث في تعميق الانتماء والولاء للمجتمع وقيمه ، مع الاهتمام بعلوم المستقبل ، وإكساب الطلاب مهارات التعامل مع التكنولوجيا المتطورة ، ولابد من الأخذ في الاعتبار أهمية التجريب قبل التعميم ، والبعد عن النقلة المفاجئة التي تهز الرأي العام ، مع تفضيل الأسلوب المتدرج ، والتمسك بحسن وجدية التطبيق لضمان التطوير ، وتلافي العوامل التي تؤدي إلى الفشل رغم وجاهة النظرية .

يجب أن يبدأ الإصلاح من البرامج التربوية في الكليات المسئولة عن إعداد المعلم ، لتخريج الكوادر العلمية القادرة على التطبيق الأفضل لسياسة تطوير التعليم ، لأنه لا يكفي إعداد المنهج المثالي ، بل لابد أن يكون هناك الإنسان الكفء القادر على تحويل الأفكار إلى حقيقة على أرض الواقع ، وإلا لن يكون للإصلاح أثر ملموس في المجتمع ، وأن يتم تهيئة كل المؤسسات الاجتماعية لدعم سياسة الإصلاح بدءاً من المؤسسات الإعلامية ، والثقافية بحيث تركز على تنمية القيم الأخلاقية ، والاعتداد بالقدوة الحسنة ، والكفاءات العلمية والدينية عند إبراز النماذج والكوادر التي تكون قدوة للأجيال الواعدة .

إن تحديث التعليم يهدف إلى تحقيق حياة أفضل للناس ، وهذا يتطلب تحقيق تفاعل ومشاركة بين طرفي المعادلة في هذه السياسة الإصلاحية ، وهما مؤسسات الدولة والمواطنين ، على اعتبار إن لهذه العملية مسئولية كبرى في بناء إنسان المستقبل ، لأن البصمات التي يتركها التعليم عند الطالب تلازمه طوال حياته ، فإما أن يكون مواطناً صالحاً ، أو غير ذلك ، ولكل تأثيره على درجة التقدم والتطور ، وإن بث روح الإيمان بالله وبالقيم السماوية التي جاءت بها الأديان هو المدخل الحقيقي لإصلاح التعليم ، فالقوة المادية لا تجدي إلا في ظل الإنسان المتعلم ، المؤمن بالله .

لقد شهد التعليم في مسيرته تطوراً ونهضة على أيدي عمالقة الفكر والأدب والثقافة ، الدكتور طه حسين ، وإسماعيل القباني ، والدكتور مصطفى كمال حلمي ، والدكتور أحمد فتحي سرور ، والدكتور عبد السلام عبد الغفار ، تمثلت هذه النهضة في تعديل الهيكل التعليمي ، وصياغ سياسة جديدة للتعليم تحقق الجودة في التعليم . ومرت القضية بمراحل صعبة خلال الفترة من عام 1952 حتى عام 1985 حتى وجدت القضية من يرعاها من الرئيس محمد حسني مبارك في عام 1987 وأكد على أن إعادة النظر الشامل في سياسة التعليم في مختلف مراحله هي من الأولويات التي يجب أن توجه إليها الاهتمام ، لهذا كان من الضروري وضع استراتيجية جديدة لتطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية الشاملة ، ومواجهة التحديات ، ومتطلبات القرن الحادي والعشرين ، فالمستقبل - كما قال الرئيس - يفرض علينا نفسه كما لم يحدث مع جيل آخر ، لا نملك ترف قراءة خاطئة لحركته أو مؤشراته ، لأننا نواجه عصراً يتسارع إيقاع متغيراته على نحو غير مسبوق ، تحكمه سطوة الاقتصاد ، وقوة العلم والمعلومات ، والقدرة على المنافسة ، وهيمنة الكيانات القوية، ونواجه عالماً تتداخل شبكة علاقاته ومعاملاته على نحو أكثر تعقيداً ، لا يعطي فرصة التقدم إلا لمن يقدرون على اغتنامها بقوة واقتدار ، ونواجه فوق ذلك تحديات داخلية عديدة ، تلزمنا أن نشد العزم ، ونشحذ الهمم ، كي نكون في طلائع ركب التقدم الإنساني .

علينا في القرن الحادي والعشرين أن نوطد أنفسنا على اغتنام الفرصة ، وقبول التحدي ، لانتأخر لحظة واحدة عن التعامل مع حركة المستقبل ، حتى نضع شبابنا في المكانة الأفضل في عالمها.

إن التعليم في هذا العصر ليس مجرد تنشئة الفرد المسلح بالعلم والقادر على الإنتاج وإنما هو قضية أمن قومي ، فالمجتمع الذي تتفشى فيه الأمية ، ويسوده الجهل ، يسهل اختراقه والسيطرة عليه، أمية ما يدور حولنا في العالم بعد انفجار الثورة المعلوماتية ، والغزو الفكري والثقافي والعقائدي ، عن طريق شبكة المعلومات الدولية ، ووسائل الاصتال الحديثة ، فائقة السرعة ، والذي قد يحمل أفكاراً ومبادئ لا تتناسب مع عقائدنا ومبادئنا ، كما أن التعليم استثمار بعيد المدى للقوى البشرية ، وإنه كلما زادت فرص التعليم لأبناء الوطن ، وتحسنت وتطورت الخدمة التعليمية ، وزاد ارتباطها بمواقع الإنتاج ، وبحركة سوق العمل وآلياته ، أمكن تكوين الفرد المتفتح،

والقادر على الإنـتاج ، والمحصن ضـد أي فكر أو غزو هدام من أي نوع ، وهذا يعـود بالنفع على المجتمع ويحميه ، ويدفع عجلة التنمية في جميع المجالات .

وقد تولى أمر التعليم في مصر من عام 1952 حتى الآن ثمانية عشر وزيراً هم :

- سعد اللبان عام 1952 وزير معارف .
- إسماعيل محمود القباني 52 - 54 وزير معارف .
- د . عباس مصطفى عمار 1954 وزير معارف .
- د . محمد عوض 1954 وزير معارف .
- كـمال الدين حـسين 54 - 55 وزير معـارف ومن 55 - 58 وزير تربيـة وتعليم ومن 58 - 61 مركزي .
- أحمد نجيب هاشم 58 - 61 وزير تربية وتعليم تنفيذي .
- السيد محمد يوسف 61 - 67 وزير تربية وتعليم .
- عبد العزيز السيد 67 - 68 وزير تربية وتعليم .
- محمد حلمي مراد 68 - 69 وزير تربية وتعليم .
- د . محمد حافظ غانم 69 - 72 وزير تربية وتعليم .
- علي عبد الرازق أحمد داود 72 - 74 وزير تربية وتعليم ، على فترتين .
- د . مصطفى كمال حلمي 74 - 75 ومن 75 - 77 ومن 77 - 78 ومن 79 - 82 ومن 82 - 84 ومن 84 - 85 .
- د . حسن محمد إسماعيل 78 - 79 وزير التعليم والبحث العلمي والثقافة .
- د . عبد السلام عبد الغفار 84 - 85 وزير التربية والتعليم .
- منصور إبراهيم حسن 85 - 86 وزير التربية والتعليم .
- د . أحمد فتحي سرور 86 - 90 وزير التعليم .
- د . عادل عبد الحميد عز 90 - 91 وزير التعليم والبحث العلمي .
- د . حسين كامل بهاء الدين 91 حتى الآن .

والمستقرئ لأحداث ووقائع التطور التربوي في العالم العربي ابتداء من الربع الثاني من القرن العشرين لا يمكن أن يغفل عن ذلك الأثر الكبير الذي تركته الفلسفة البراجماتية على التربية العربية فكراً وتطبيقاً ، وذلك من خلال الرواد الأوائل للتربية في مصر مثل إسماعيل القباني ومحمد فؤاد جلال وغيرهما ، وكان مسرح الأحداث هو معهد التربية الذي أنشئ عام 1929 .

والدارس للإنتاج الفكري التربوي المصري في ذلك الوقت يستطيع أن يلمس ذلك بوضوح ، فلم يحظ فيلسوف على سبيل المثال بترجمة عدد كبير من كتبه إلى اللغات العربية مثلما حظى جون ديوي ، وكانت المدارس النموذجية مثل النقراشي والأورمان وغيرهما معملاً ضخماً طبقت وجربت فيه العديد من آراء هؤلاء الفلاسفة كما نرى في "دراسات في مسائل التعليم" و "التربية عن طريق النشاط" لإسماعيل القباني ، وكذلك في كتابي "التربية القومية" و "اتجاهات في التربية الحديثة" لمحمد فؤاد جلال .

وهكذا فمصر لها تاريخ طويل في العملية التعليمية ، وريادة في هذا المجال ، وأن عملية التعليم كانت محل اهتمام في كل العهود التي مرت بها مصر ، وقد تحققت خلال الخطط الخمسية الأخيرة طفرة كبيرة في مجال التعليم ، ولكننا في حاجة إلى وقفة لوضع سياسات مستقبلية تحقق الآمال والطموحات ومزيداً من التقدم والإنجازات ، باعتبار التعليم المشروع القومي لمصر ، وحتى يمكن لنا أن نواصل إسراع الخطى التي بدأناها بالفعل لنلحق بركب العالم المتقدم ، ويتحقق التطوير والتحديث بالتصميم ، وبالأخذ بما حقق العالم ، وبأن تتولى المسئولية في هذا العناصر ذات الخبرة والقدرة والرؤية ، حتى يمكن التوصل إلى تحقيق مستوى جودة ، تتوافر له القدرة على المنافسة والمساواة مع ما هو قائم في العالم .

إن الانتشار الجغرافي الواسع ، وما يفرضه من ضرورة توسعة نطاق الخدمات ، خاصة في المؤسسات التعليمية مما يستلزم توفير كل عناصر العملية التعليمية للوصول إلى مستوى الجودة المطلوبة على اتساع الخريطة الجغرافية سواء على مستوى الطالب أو المعلم ، وضرورة أن يحقق التحديث والتطوير المعايير الدولية ، وإعداد قوة عمل ذات ميزة تنافسية ، وتخريج أجيال قادرة على أن تتدرج في سوق العمل ، ويتاح لها فرص العمل .

ويرجع الاهتمام بالعملية التعليمية باعتبارها أساساً للحفاظ على مقومات الوطن ، ودعم قدرة المجتمع وإقامة الدولة الحديثة ، وأن كل بناء هو مرتبط بالأساس بقدرتنا على تعليم الأجيال حتى يمكن بناء مجتمع ديمقراطي واقتصاد قوي ، وبناء جيل من الشباب لديه إمكانيات العالمية ، والتطور العالمي والتكنولوجي والبحث العلمي .

التشريعات

ليس من شك في أن هناك جهداً ملموساً من جانب المشتغلين بالتعليم في إطار عملية التطوير، ولا أحد يستطيع أن يجزم بأن التطوير يتم بإصدار التشريعات والقوانين فقط ، خاصة وأن هناك عناصر كثيرة في العملية التعليمية تحتاج إلى إعادة نظر لكي يكون التطوير حقيقياً ، ومن أجل التطوير لابد من تكثيف الاهتمام بالإدارة والتمويل في المؤسسات التعليمية ، وبالمعلم والمنهج ، كذلك لابد من إرساء مبدأ اللامركزية ، وفي النهاية يأتي دور التشريعات والقوانين التي تدعم التعليم ، وتتماشى مع المتغيرات العالمية .

وتسمح التشريعات في مصر بالتطوير ، فهي تضع القواعد العامة ، وتتيح الفرصة من خلال الأفكار الجديدة والابتكارية ، كما أنها مرتبطة بأحوال التعليم ، وحتى نضمن عدم تأثيرها سلبياً يجب ألا يكون هناك شئ مفاجئ ، فالتعليم تدريجي وحفظ التوازن بين الاستقرار والتشريع والتطوير في الأساليب ضروري ، بالإضافة إلى أهمية ارتباط التشريعات بالعالم والمستقبل .

ويجب أن يكون التعليم تربية وليس سياسة ، حيث إنه يتضمن جزءين الأول تعليمي منهجي يزود قدرة المعرفة ، والثاني ينمي المهارات ويوجد الشخصية التربوية ، وينحصر توجه الدولة في أن يكون هذا الدور تعليمياً وتربوياً ، ولابد من الاهتمام بجميع عناصر العملية التعليمية التي تشمل المعلم والمنهج والكتاب والإدارة والتمويل ، حيث تظهر أهمية تأهيل المعلم ، والارتقاء بمستواه ، وإلا سنفقد جميع الجهود الموجهة للعملية التعليمية والتي تحرص على تطوير الكتاب المدرسي ، واتباع الأسلوب العلمي في وضع المناهج التعليمية المعمول بها عالمياً ، والاتجاه نحو الابتكار ، وإعادة النظر في شكل الكتاب المدرسي ، وفي أسلوبه وطباعته ، وحيث إننا لا نستطيع

فصل التعليم عـما يدور حولنا من أحداث عالمية ، وبالتالي لابد من وجود مؤسسات تعمل على تقويم المنهج ، ومقارنته بما يشابهه من مناهج عالمية ، وعلينا الاستفادة من المناهج المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا ، مع إخضاع أسلوب تصميم المنهج إلى التطوير والتعديل طبقاً للوسائل العالمية في التعليم .

ولابد أن تخرج التشريعات والقوانين إلى نطاق التوجه اللامركزي ، فذلك يتيح قدراً من التمويل ، وتوفير ما يدعم التعليم عن طريق إنشاء صندوق محلي ، فمصر تحتاج من المدارس خلال المرحلة القادمة نحو 2000 مدرسة سنوياً لاستيعاب القدرة الطلابية ، والقضاء على كثافة الفصول ، ويمكن تحقيق ذلك بالمشاركة الاجتماعية من خلال مدارس أهلية غير هادفة للربح يتحمل فيها الطلاب تكاليف تعليمهم ، ويوجه العائد للاستثمار في التعليم ، وتقوم الدولة بتوفير الأراضي والمتابعة لضمان الجودة ووضع المعايير التي لا تسمح للمؤسسات التعليمية بالخروج عن توجهات موضوعة مسبقاً . وما التشريعات إلا آليات لإنجاز الأهداف ولها طابع الاستقرار ، والقضية تنحصر في فلسفة التعليم وأهدافه .

وإذا كنا نشهد زيادة ملحوظة في عدد الأطفال في مرحلة الإلزام مع مر السنين ، حيث وصل عدد التلاميذ إلى نحو مليون وربع المليون سنوياً ، الأمر الذي يحتاج إلى زيادة المباني التعليمية، والمعلمين لمواجهة هذه الزيادة ، والتعليم يفتقر للإمكانات والمشاركة الاجتماعية ، وتأثرت الأسر المصرية بهذه السياسة التعليمية ، فوضعت تعليماً موازياً هو الدروس الخصوصية ، وقد حان الوقت للتوسع في التعليم لرفع المستوى الاجتماعي للمواطنين ، ومعالجة الآثار السلبية التي طرأت على العديد من أنواعه ، كالذي يتطلبه التعليم الفني من تعديل شامل .

إن التطوير ليس خطاً مستقيماً ، وهو لا ينتهي عند نقطة محددة ، فكل يوم نرى الحديث والجديد فيه ، وفي المقابل لا تنتهي الآمال ، ولن نتخلف عن المسئولية في ملاحقة التطورات والطموحات ، وحل مشاكل الناس المتجددة والمتغيرة ، كما أن الدراسات الخاصة بالتطوير لابد أن تقوم على أسس علمية متكاملة من خلال إعداد قاعدة بيانات متكاملة حول كل شئ يخص التعليم بداية من الإدارات والمدارس وما بها من أدوات ، ومروراً بالمدرسين ونوعياتهم ، ووصولاً

إلى المناهج والتقويم في جميع المراحل ، فالبيانات هي التي توضح أبعاد المشكلة وحقيقتها .

لقد دفع الاهتمام العالمي بقضية التعليم منظمة اليونسكو لأن تصدر تقريرها الشهير بعنوان "تعلم لتكون" بما يعني أن التعليم هو أساس الإحساس "بالكينونة" والإحساس بالحياة والارتباط بوطن وأرض ، ولقد استجابت العديد من الأمم لهذا الشعار ، ومن ثم أخلصت في تطوير وسائل التربية ونظم التعليم ، ومن هذه الأمم أمريكا واليابان وأوروبا .

فالجميع يعمل لتطوير نفسه ، ويلتزم طريق العمل الجاد للتطوير ومجالات البحوث . وهناك محاولات للتطوير والتحديث في مصر ، فقد بلغ مثلاً عدد المدارس التي تم إنشاؤها خلال عشر سنوات (1992 - 2002) نحو 12500 مدرسة ، كما زاد عدد تلاميذ المدارس خلال هذه الفترة من اثنى عشر مليوناً إلى نحو خمسة عشر مليون تلميذ ، وأن درجة الاستيعاب قد تزايدت بنسبة تصل إلى 16%، كما أن هناك محاولات لتطوير المناهج والكتب والمعلمين .

لقد رصدت الدولة المليارات (21 مليار جنيه) في سعيها لتطوير التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته ، ومع ذلك لم نصل إلى ممارسة تعليم عصري ، وتربية متكاملة رغم ما تقوم به الوزارة من تحديث وتطوير وإنشاء الآلاف من المدارس ، فلا تزال الفصول بشكلها التقليدي وما تحتويه من وسائل ونماذج وتجارب وحدائق وملاعب ومكتبات ومعامل ، ولا يزال هناك قصور من المعلمين والمدربين والعمال الفنيين في استخدام التكنولوجيا وعلى رأسها الحاسبات الآلية التي لاتستخدم بكفاءة مقابل ما أنفق عليها .

يقول الفيلسوف اليوناني هرقليطس : «نعيش في عالم الأضداد» من ذلك على سبيل المثال : تغيير أسماء المراحل التعليمية ، وعددالسنين التي تشتمل عليها كل مرحلة منها ، وأسماء الشهادات التي تنتهي إليها ، وحذف بعض الشهادات القديمة ، واستحداث شهادات أخرى جديدة، وتقرير دور ثان في الشهادات العامة ، ثم العدول عن ذلك ، ثم العودة إلى تقرير الدور الثاني ، وتخصيص درجات لأعمال السنة في امتحانات النقل ، ثم إلغائها ، وتشعيب الثانوية العامة إلى شعبتين ثم إلى ثلاث شعب ، ثم العودة إلى التشعيب الثنائي ، والتوسع في مواد المستوى الرفيع ، ثم تضييق هذا التوسع ، وتمديد الثانوية العامة إلى عامين ومرحلتين وامتحانين

ودورين ، وتحسين بعد تحسين ، ثم العدول عن نظام التحسين ، وتغيير اسم الوزارة من وزارة للتربية والتعليم إلى وزارة للتعليم فقط ، ثم العودة إلى اسمها القديم ، والفصل بين التعليم العالي، وما قبل العالي ، كل منهما في وزارة مستقلة ، ثم الجمع بينهما في وزارة واحدة ثم العودة إلى التفريق والفصل بينهما ، وإدخال الكمبيوتر إلى المدارس وجعله مادة هامشية لا يترتب عليها نجاح أو رسوب .

وهكذا تعاقبت سياسات التعليم سياسة بعد سياسة ، كل سياسة منها هي سياسة وزير لا دولة، ووزارة ثماني سياسات للتعليم على مدى ربع القرن الأخير ، كل سياسة منها تنسخ سابقتها وتجمدها ، وقد وضع بعض الوزراء وثيقة بعنوان "ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر" جاءت في سبعين صفحة من القطع الكبير ، عقب عليها بوثيقة أخرى بعنوان "تطوير وتحديث التعليم في مصر سياسته وخططه وبرامج تطويره" جاءت في 56 صفحة من القطع الكبير، وعرضتا على اللجان على مدى عامين واتفق على وضع خطة شاملة وتحديث التعليم ، وما إن تغير الوزير حتى شطب الوزير الذي تولى بعده أعمال اللجان وبدأ من نقطة الصفر ، وهكذا ... حتى جاءت وثيقة جديدة بسياسة جديدة بعنوان : "مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل".

إن تطوير وتحديث التعليم عملية منظوماتية تستثمر الذكاء ، وتقدح القدرات وتنمي المهارات ، وتثير الهمم في عصر أصبحت فيه الثورة الحقيقية الوحيدة في التاريخ . يقول "وول ديورانت" في مؤلفه "دروس التاريخ" هي تنوير العقل وتحسين الشخصية الإنسانية بخطط تربوية تعليمية طموحة تعيد صياغة العقول لفهم ومعايشة أو تحدي ما يجري في حاضر ومستقبل عالم جديد يتجه بقوة نحو العولمة .

وقد وضعت الدولة خمسة محاور ومعايير مهمة يتعين الالتزام بها في أية محاولة لتطوير أو إصلاح التعليم :

1- إن التعليم منظومة كجسم حي تتداخل مكوناتها ويشد بعضها بعضاً كالبنيان المرصوص .

2- إن نظام التعليم نظام اجتماعي ظاهرة اجتماعية جملة وتفصيلاً ، والنظم الاجتماعية تلقائية النشأة ، تتداخل معاً ويفسر بعضها بعضاً ، وتختلف في جميع مظاهرها باختلاف الأمم

والبيئات ، وتختلف في الأمة الواحدة باختلاف العصور ، وهي في تطورها ومسارها تتأثر تأثراً كبيراً بما تسير عليه الأمة من نظم في شئون السياسة والاقتصاد والأخلاق والتربية وماتمتاز به شخصيتها الجمعية وما يكتنفها من ظروف ومتغيرات وأساليب حياة ، وبالتالي فهو - نظام التعليم - لا يخضع في تطوره ومساره لما يريده له أهل القمة من مشرعين ووزراء ، أو نقل نظم تعليمية عن الغرب وزرعها في منظومة متهالكة فعند جماهير التعليم الخبر اليقين .

3- إن سياسة التعليم هي سياسة دولة ووزارة تعيش عصرها ، عصر ثورة المعلومات والانفجار المعرفي ، والمعرفة التي تغير ثوبها كل خمس سنوات .

4- إن تطوير وإصلاح التعليم عمل مهني ، وعملية اجتماعية ديمقراطية بالدرجة الأولى ، ولايجوز في أعراف المهنة وأخلاقياتها ، والديمقراطية وأساليبها أن تستبد به فئة للوجاهة السياسية أو الأكاديمية أو الاجتماعية في غياب الفئات الأخرى ذات الأثر الفعال في حقل التعليم .

5- إن فرض التطوير والإصلاح من أعلى - فيتولى أهل القمة وضع السياسات والخطط وتحديد المهام ، ويقوم من هم دونهم بتنفيذ ما يفرضه أهل القمة - هو تطوير وإصلاح مشوب بالعوار، يهمل نتائج دراسات وبحوث عالمية كثيرة أجريت في مجالات إدارة التعليم والتخطيط للتغيير ، وإدارة التغيير وسيكولوجية الجماعات بعامة والمهنية منها بخاصة ، والتربوية بصورة أخص .

التقويم

مسألة تنموية للتعليم ، فلم تعد مهمة التعليم الحفظ والتلقين ، ومن ثم تكون الامتحانات ، وإنما أصبحت مهمته التشخيص والعلاج إلى جانب التنمية ، ولن يتحقق الدخول في المنافسة العالمية إلا عند الأخذ بمبدأ الجودة الشاملة التي تعتمد على الثروة البشرية المؤهلة بدرجات أعلى من القدرات والخبرات .

ولكي يكون التقويم مستمراً فلا نقوم شهراً ونترك الآخر ، أو سنة ونترك الأخرى ، فإننا ننطلق من مبدأ أن العلم هو تراكم للمعرفة والخبرة ، ولابد أن نقوم الشخص بمجمل قدراته ، والبعد عن قياس تميز الطالب بنوع واحد من ذكائه ، وهو قدرته على الحفظ ، بينما هناك 12 نوعاً من الذكاء تقيس بها الدول الأخرى قدرات الطلاب . وتعتبر عملية التقويم عملية علاجية وتعزيزية لقدرات الطالب والمعلم والمؤسسة حتى نبتعد عن أسلوب الامتحان الواحد الذي يعد استجواباً بينما يعد التقويم حواراً .

لابد إذن أن يكون التقويم طوال العام ، وليس في نهاية العام فقط ، فهناك المناقشة الأسبوعية والامتحانات الشهرية ، ونصف السنوية ، ونهاية العام ، وهذا هو الأسلوب الأمثل ، فالتعليم تراكمي ، ولابد أن يستيقظ التلميذ طوال العام .

الحفظ مطلوب ، وأي متعلم سوي لابد أن يمتلك قدرات ومهارات مختلفة تساعده على أن يحفظ ما يساعده على الاستمرار في الحياة ، والتعليم وتطبيق ما يتعلمه ، وإلا أصبح فاقد الذاكرة، فلا نقصد الحفظ لذاته ، ولكن الحفظ كوسيلة للاستمرار في التعليم ، وتراكم المهارات المختلفة لتحقيق الانطلاق في آفاق التعليم والمعرفة ، غير أن الحديث عن المدرسة والتعليم لا نجده إلا قرين الحفظ والتلقين في نظرنا ، مع أننا أنفسنا الذين نسعى إلى أن يقوم المدرس الخصوصي بتلقين أولادنا وتحفيظهم ما يجعلهم ينجحون ، ويحصلون على درجات عالية في الامتحانات حتى يلتحقوا بكليات القمة دون نظر إلى عواقب هذا ، فلو تعاون الآباء مع المدرسة حقاً ، وشاركوا في مجلس الآباء بجدية ، لأمكن تحقيق الكثير .

لقد عشنا في عالم الامتحانات ، تلك الأداة التي تقيس بعداً معرفياً واحداً ، وتستبعد العديد من القدرات والإمكانات غير المحدودة لدى الإنسان مما جعل النظام التعليمي يكرس ثقافة الحفظ والاستظهار والتلقين ، فترتب على ذلك طغيان ظاهرة الدروس الخصوصية ، واستبدال المدرسة بالمنزل ، واستبدال المعلم الحقيقي بالمعلم المزيف خارج جدران المدرسة ، لأن القضية تمحورت حول التحصيل .

إذن لابد من نظام آخر ، نظام يتيح للإنسان أن يبدع وأن يبتكر ، وأن يعمل تلك القدرات

العديدة التي وهبها الله للإنسان دون سائر مخلوقاته ، فظهرت فكرة التقويم المستمر والشامل والمتراكم استجابة للأدبيات التربوية المعاصرة التي يعيش عالمنا المعاصر في كنفها ، والتي تفعل النظام التعليمي ، وتجعله قادراً على إيجاد وبناء الإنسان ذي الشخصية الوطنية ، والقادر على التعامل بإيجابية مع مستجدات العصر وتقنياته ، فقدرات وإمكانات الإنسان لا محدودة ، وعلينا أن نكشف عنها ، ونسعى نحو بلورتها وتفعيلها ، وهذه القدرات لا يجوز قياسها مرة واحدة وفي لحظة ساكنة ، هي لحظة الامتحان الوحيد الذي يمكن أن يكون الطالب خلاله يعاني مشكلة من المشكلات النفسية أو الأسرية أو المرضية أو ما شابه ، هنا سوف يتحدد مصيره في امتحان ولمرة واحدة ، إذن لابد أن تتاح الفرصة أمام الطلاب للامتحان غير مرة ، وتنفذ جميع الدول هذا النظام، مثل نظام التعليم الأمريكي (الدبلومة الأمريكية) الذي يتيح للطالب دخول الامتحان 8 مرات .

إن التقويم التربوي له أبعاد أساسية ، بعد معرفي ينحصر في امتحانات تحريرية ، وبعد مهاري لا يمكن قياسه إلا من خلال ممارسة الأنشطة والفعاليات المدرسية المتعددة التي تساعد على تنمية المهارات الأساسية للطلاب ، وبعد سلوكي تربوي وهو هدف أصيل حيث إن التعليم لا يتم في فراغ ، ولكن يتم في إطار ثقافي ومعرفي مجتمعي ، ونحن نريد أن نعدل من سلوك طلابنا بما يتجانس مع ثقافة المجتمع ، وقيمه وسعيه نحو التقدم ، والنهضة . من هنا فإن طرح تلك الأفكار التربوية المعاصرة أمر يشكل خطورة على غير المهتمين بالجودة الشاملة .

إن فكرة التقويم المستمر والشامل والمتراكم فكرة حاكمة لأي حركة تسعى نحو تطوير أو تغيير أو جودة ، وطالما أننا نتحدث عن الجودة الشاملة في التعليم ، فلابد من المشاركة في الحوار من أجل تحقيق هذه الجودة ، ولا شك أن الثورات التي غيرت وجه الأرض ، وحركة الناس وأساليب معيشتهم ، بدأت بأفكار للنقاش والحوار ، وتبلورت وتكرست في صورة عامة ، وإطار عام حصل على إجماع الأمة ، وشكل رابطة وطنية تدفع المجتمع إلى الأمام .

إن تلك الأفكار في حاجة إلى تهيئة البيئة المدرسية ، والمناخ المدرسي : المدير والمعلم ، والطلاب وأولياء الأمور ومشاركتهم ، وتفعيل مجالس الآباء والمعلمين ، وشراكة المجتمع الأهلي والمدني ، والجمعيات الأهلية في معاونة المدارس ومساعدتها .

فنظامنا التعليمي في حاجة إلى إعادة الهيكلة في بنيته بما يمكنه من الوجود والمشاركة في عالمنا المعاصر ، فلم يعد التعليم وتطويره مسئولية وزارة فقط ، ولكنه أصبح مسئولية مجتمعية ، وقضية في الأساس تهم المجتمع بأسره ، وقضية تهم الرأي العام ، كما أنه قضية أمن قومي .

كما أن على الوزارة أن تطلب من مدارسها عمل بطاقة تراكمية لكل طفل هدفها جمع سجلات منتظمة كلما انتقل الطفل من عام دراسي إلى آخر ، وذلك بغرض التعرف على مسيرة تطور الطفل لصالح المعلمين وأولياء الأمور ، وتحتوي معظم السجلات على :

- بيانات شخصية : الاسم - الجنس - العمر - العنوان - معلومات عامة عن المدارس التي ذهب إليها .
- الظروف الصحية والمنزلية مثل المرض أو الإعاقات ، وإعمال العقل اللفظي والتعرف على الكلمات .
- التحصيل في القدرة العامة والقراءة والفهم والحساب التي تم تناولها عند أعمار مختلفة في المدرسة .
- الاهتمامات مثل الموسيقى والرياضة والأنشطة الاجتماعية والمهارات العملية .
- الحضور .
- السلوك والشخصية .
- تعليقات عامة .

كما ترسل تقارير عن المواد الدراسية لأولياء الأمور مع التعليق على مستوى التلميذ ، ثم يأتي اللقاء الشخصي بين المعلم وولي الأمر للتعرف على مستوى التلميذ ، والمساعدة في أسئلة هادفة تشغل أذهان أولياء الأمور كثيراً .

وعلى ذلك فالتقويم المستمر بأساليبه المتعددة ، ووظيفته في التشخيص والعلاج يمكن أن يكون مدخلاً لتطوير التعليم ، والانتقال من التعليم إلى التعلم ، ومن التركيز على الذاكرة ، إلى قدرات المتعلم وشخصيته وتعديل مساره ، بالإضافة إلى ما يحمله هذا المدخل من مزايا تتطلب التغلب على امتحان المرة الواحدة ، وما يعكسه من أعباء نفسية على المجتمع ككل ، ولا يحقق الموضوعية

في الحكم على الطلاب ، ولهذا فإن الرأي العام مطالب بأن يتفهم ضرورة التطوير ، وعليه مساندة إجراءات هذا التطوير ، من خلال مناقشة وحوار موضوعي حول الضوابط التي يمكن أن تتبناها الوزارة من أجل الجودة الشاملة في التعليم ، بما يحقق المصلحة الحقيقية لأبنائنا الطلاب ، وفي نفس الوقت يحقق الرؤية المستقبلية للتطوير في ظل عالم تسوده المنافسة بين النظم التعليمية .

إن تطوير التقويم ضرورة بقاء ، وإيمان يقيني بأن التقويم هو أحد عناصر المنظومة التعليمية والموجه الرئيس لنموها وتطويرها ، والمشخص لمواطن القوة ونواحي القصور بها ، لما يوفره من المعلومات والبيانات التي تعتمد عليها عمليات التغذية الراجعة إصلاحاً وتطويراً لمواطن القوة ، وعلاجاً لنواحي القصور ، وشمولاً لكل عناصرها من حيث الأهداف العامة ، ومدى ارتباطها بأهداف المجتمع واحتياجاته ، والمناهج الدراسية وأدوات التدريس المختلفة والأنشطة التربوية ، والمعلم وكفايته ، إلى غير ذلك من مكونات المنظومة التربوية .

إن التقويم هدف أساسي للتطوير ، وبدأت التوجهات إلى تطبيق معايير الجودة التعليمية الشاملة للأداء المدرسي ، ومن ثم التقويم الشامل ، واستخدام التقويم بأنواعه المختلفة المبدئي والتكويني والتجميعي والتراكمي والذاتي ، وممارسة أساليبه بأنواعها المختلفة فردياً وجماعياً ، وعلى ضوء معايير واضحة ومحددة للأداء المدرسي ، ومؤشرات عملية للدلالة على هذه الجودة تضمن التطوير والارتقاء بصفة مستمرة .

إن شمولية التقويم تفرض على القائم بالتقويم استخدام أدوات متنوعة ومتعددة للحكم على جودة المنتج للعملية التعليمية ، وليس الامتحانات فقط ، بل عليه أن يستخدم بطاقات الملاحظة والمقاييس ، واختبار القدرات والأداء العملي ، والمقابلة وغير ذلك للحكم بموضوعية على النواتج المكتسبة لدى المتعلم .

إننا في حاجة إلى تقويم يهدف إلى التحقق من مدى اكتساب المعارف والمعلومات ، وكيفية الحصول عليها من مصادرها المختلفة ، تقويم يقيس قدرات الطالب ومهاراته المتعددة وأدائه في المواقف الحياتية ، وسلوكياته في التعامل مع الآخرين ، وكذلك قدرته على تحقيق ذاته ، ومدى إسهاماته في تنمية مجتمعه المحلي والقومي .

إن مبدأ الشمولية وهو أحد المنطلقات الأساسية لعملية تطوير التقويم لا يعني تقويم مضمون التعليم والأداء للمؤسسات المدرسية والنظام التعليمي فقط ، بل يجب أن يتناول عناصر التمويل والإدارة ، والأهداف العامة للنظام التعليمي ، وأن يرتبط بمفاهيم الحق والعدالة والموضوعية والإنصاف والجودة ، وبمشاركة واسعة لكل الأطراف ذات الصلة بالعملية التعليمية . ونحن لدينا مؤسسة بحثية متخصصة في التقويم التربوي ، وهي إحدى ثمار تطوير التعليم ، لكنها تحتاج إلى تفعيل دورها في هذا المجال .

لابد من تغيير ثقافة المجتمع ، ونحن نعيش قيم التقدم ، والتعليم الجيد هو أساس هذا التقدم المنشود ، والتقويم الشامل هو وسيلة فعالة لتنمية قدرات المواطن ، وتسليحه بالمهارات والمعارف الحديثة ، التي تمكنه من الاستمرار في التعليم مستخدماً الأسلوب العلمي في التفكير ، وأسلوب التعامل مع المعلومات ، ويعتبر تطوير نظم التقويم مدخلاً أساسياً لتحريك قضايا التعليم وتطوير المنظومة التعليمية يحقق الأخذ بمعايير الجودة الشاملة في التعليم .

إن تغيير المفهوم الخاطئ بأن التعليم للامتحان وليس للحياة يحتاج إلى مجهود ضخم يشترك فيه المجتمع بجميع فئاته بدعم من الإعلام الواعي ، وليس التغيير سهلاً ، ويمكن الاستفادة من النماذج العالمية ، مع استخدام التطبيقات المحلية .

وينبغي التركيز على التقويم بدلاً من الامتحان ، لأنه يتسم بالشمول لتقييم جميع نواتج التعليم، كما أنه يتسم بالاستمرارية لقياس ما حققه الطالب يبدأ من بداية التعلم ، وينتهي معه ، ويتسم كذلك بتنوع الأدوات والأساليب المستخدمة فيه ، وتعدد القائمين عليه سواء من المعلمين أو الزملاء أو الأخصائي الاجتماعي أو مدير المدرسة ، أما الامتحان فهو يركز على جانب واحد من الشخصية ، ولا يقيس الذكاءات المتعددة ، والقدرات والمهارات المتنوعة ، فهي تقاس بأساليب أخرى متعددة .

إن الأهداف الأساسية لتطوير التعليم باتفاق خبراء التعليم تتركز في تسليح الطالب بالمعارف والقدرات والمهارات التي تمكنه من الاستمرار في التعليم ، ويتطلب ذلك تدريبه على الأسلوب العلمي في التفكير ، وكيفية التعامل مع المعلومات والبحث العلمي وتنمية قدراته في التعليم

الذاتي ، وهذا يرتبط بالحاجة إلى مواطنين تزداد لديهم فرص اكتساب المهارة والمعرفة والتكيف من خلال الاستمرار في التعليم ، كما أن المؤسسات التعليمية لا تشكل سوى 40% من الإطار المعرفي للإنسان ، والباقي يتكون من جهد ذاتي للمواطن تضيفه خبراته وتعلمه ، وهذه حقيقة علمية فضلاً عن أن المعرفة العلمية تتضاعف كل 18 شهراً ، ثم إعداد المواطن الصالح القادر على خدمة وطنه ، وتعميق الهوية لديه ، وتنمية ولائه للوطن ، وتعريفه بتاريخه وعقيدته وتدريبه على ممارسة الديمقراطية ، والحوار الجاد ، والتعبير عن رأيه ، والمشاركة في أنشطة المجتمع .. ثم إعداد المواطن المنتج وتمكينه من المشاركة في سوق العمل ، ويتطلب ذلك تسليح الطالب بالمهارات التي تمكنه من أن يكون فعالاً في عملية الإنتاج الشامل عن طريق ربط التعليم النظري بالتطبيقات العملية .

ولابد من إقناع الناس بقيم التقدم التي تفرضها العولمة ، وحرية التجارة والمنافسة العالمية ، فإن التعليم الجيد هو أساس هذا التقدم ، ولابد أن نهيئ الرأي العام بأسس التقويم الجديدة ، ولابد أن نغير رؤية الأسرة .

وهناك تجربة للتقويم التراكمي في فرنسا يمكن الاستفادة من بعض جوانبها ، حيث تركز على ملاحظة الطالب ، ومتابعته طوال فترة تعليمه ، بحيث يكون له ملف أو بطاقة منذ بداية مرحلة التعليم حتى النهاية ، يرصد هذا الملف بيانات الطالب ، وقدرته على التحصيل والتحليل والفهم ، وما يملكه من قدرات ومواهب ، وما يستطيع أن يفعله من انتصارات ومهام صعبة ، ومدى ارتباطه بالمجتمع وميوله مما يساعد المعلم في توجيه الطالب من خلال ظروفه .

إن نظام التقويم يتطلب توفير المناخ الملائم في الفصول ، ويتضمن ضوابط ومعايير ذات أولوية تساعد المعلم على مساعدة الطلبة على التفكير ، ومن ثم على الحكم بوضوعية على مستوى الطالب في كل الجوانب ، بعيداً عن أهواء الدروس الخصوصية التي تهدد ميزانية الأسرة ، وتؤثر بالسلب على دور المدرسة التعليمي ، ومن الضروري تطبيق آليات معينة تساعد على ترسيخ مبدأ حيادية التقويم بقدر الإمكان ، مثل تبادل مواقع المعلمين خلال عملية التقويم ، بحيث يتم تطوير أداء الطالب بمعرفة معلم من خارج المدرسة أو من خارج الفصل الدراسي ، أو بمعرفة معلم يقوم بالتدريس لسنة دراسية مختلفة ، كذلك يجب أن يتم تطبيق المفاهيم الحديثة في التقويم بدءاً من

مرحلة التعليم الأساسي ، وحتى نهاية مرحلة التعليم العام ، وتكون الدرجات في النهاية هي مجمل تقويم أداء الطالب تراكمياً من مرحلة التعليم الأساسي ، فعملية التقويم تهدف إلى تعويد الطلاب على التقويم الحديث من بداية السلم التعليمي .

الاختبارات والمعلوماتية

إن الاختبارات تمثل في الوقت الحاضر ، عامل إحباط بالنسبة للكثير من الطلاب . فهي ترتبط بالشعور بالتقصير ، ويمكن أن تولد لدى الطالب موقفاً سلبياً تجاه التعليم كله ، ومن أجل ذلك كانت إمكانية امتحان الطلاب لأنفسهم في أي وقت ، في جو خال من أي مخاطرة ، يمثل شكلاً من أشكال استكشاف الذات . على أن ذلك لن يحل المشكلات التي تواجه العديد من مدارسنا الحكومية : تخفيضات الميزانية ، العنف ، المخدرات ، معدلات الغياب العالية ، المدرسين المشغولين بتدبير أسباب العيش أكثر من انشغالهم بقضايا التعليم ، فتقديم تكنولوجيا جديدة ليس كافياً بذاته، وإنما سيتعين على المجتمع أن يعالج أيضاً المشكلات الأساسية .

إن طريق المعلومات السريع سوف يساعد على رفع المقاييس التعليمية لكل فرد في الأجيال القادمة ، وسوف يتيح ظهور طرائق جديدة للتدريس ، ومجالاً أوسع للاختيار ، وسيكون بالإمكان توفير مقررات دراسية عالية الجودة بتمويل حكومي ، وسوف يمثل التعلم باستخدام الحديث نقطة الانطلاق نحو التعلم المستمر ، وسوف يقوم مدرسو المستقبل الجيدون بما هو أكثر من تعريف الطلاب بكيفية العثور على المعلومات ، وسيظل مطلوباً منهم أن يدركوا متى يختبرون، ومتى يعلقون ، أو ينبهون ، أو يثيرون الاهتمام ، وأن ينموا مهارات الطلاب في مجال الاتصال الكتابي والشفاهي .

إن تدريس العلم يتلاءم بوجه خاص مع استخدام النماذج ، أو تستخدم عملية محاكاة لاستكشاف ما الذي يجري خارج هذا العالم ، وفي المستقبل ، سيكون بإمكان الطلاب من كل الأعمار وعلى اختلاف قدراتهم أن يتعاملوا بصرياً مع المعلومات وأن يتفاعلوا معها ، إلى أن ندخل ميدان "الواقع الافتراضي" .

ويكتشف عدد من طلاب المدارس الثانوية الآن ، مثل طلاب المدرسة الثانوية الحكومية "125" بنيويورك ، كيف يمكن أن يساعد الحصول على المعلومات عن بعد ، والذي توفره الشبكات الكومبيوترية ، على التعلم من طلاب من ثقافات أخرى ، والمشاركة في مناقشات عبر العالم على اتساعه . وتتجمع فصول دراسية عديدة بالفعل الآن ، في مختلف الولايات والبلدان ، فيما يسمى أحياناً "دوائر التعلم" ويتمثل هدف أغلب دوائر التعلم في جعل الطلبة يدرسون موضوعاً نوعياً ما، بالتعاون مع نظراء موجودين على مسافات نائية . كذلك ستكون الإمكانات التعليمية لطريق المعلومات السريع متاحة أمام الطلاب غير المنتظمين في مختلف أنحاء العالم . وسوف يكون بإمكان الناس في أي مكان الحصول على أفضل الدورات الدراسية التي يدرسها مدرسون عظام . وستتاح الفرصة أمام كم كبير من الآباء ، وقيادات المجتمعات المحلية أو القيادات السياسية، للمشاركة في العملية التدريسية ، حتى لو كانت في حدود ساعة واحدة بين حين وآخر، فسيكون ذلك من الأنسب عملياً . ومن هذا المنطلق لابد أن يقوم التعليم على الحوار ، والحوار كلمة صادقة قادرة على تغيير العالم ، وهي ذات بعدين : الرؤية (الفكر) ، والفعل ، فإذا جردت من أحد البعدين فإنها تصبح عاجزة عن القيام بدورها ، وتتحول إلى مجرد ثرثرة فارغة المحتوى ، وبالقدر نفسه فإن قيمة الكلمة تحتوي على ما في داخلها من رؤية ، فالعمل من غير رؤية يلغي الحوار ولا يتحقق به شئ على الإطلاق ، وينبني على هذا أن العيش إنسانياً يعني معرفة العالم ، والعمل على تغييره.

الأمل المنشود

لقد أدرك المربون أن التعليم ليس شيئاً تنجزه في حجرة الدراسة فحسب ، أو تحت إشراف المدرسين فقط ، فوضع التكنولوجيا موضع التطبيق من أجل الجودة الشاملة في التعليم سوف تنجم عنه منافع جمة في كل مجال من مجالات المجتمع ، على أن أي شخص شاهد التلاميذ الصغار وهم يعملون معاً حول كمبيوتر ، أو راقب الحوارات التي تدور بين طلاب في حجرات دراسة تفصل بينها المحيطات ، سيدرك قيمة التكنولوجيا في بيئة التعليم ، ونفس القوى التكنولوجية التي ستجعل التعليم مطلباً ضرورياً سوف تجعله أيضاً شيئاً عملياً وممتعاً . يرى هوارد

جاردنر ، الأستاذ بمعهد الدراسات العليا للتربية بجامعة هارفارد ، أن الأطفال المختلفين ينبغي أن يتم تعليمهم بطرق مختلفة ، بالنظر إلى أن الأفراد يفهمون العالم بطرق مختلفة ، ويوصي جاردنر بأن تكون المدارس "ممتلئة بالدورات التدريبية المهنية ، وبالمشروعات ، والتكنولوجيات على اختلافها" بحيث يمكن لكل المتعلمين على اختلافهم أن يجدوا محتوى التعليم المناسب لهم ، وسيصبح التعلم الجماعي وفقاً للخصائص الفردية للمتعلمين ممكناً ، نتيجة لأن الكومبيوترات سوف تدخل تعديلات دقيقة على المنتج - المادة التعليمية ، في هذه الحالة - لكي تتيح للطلاب اتباع مسارات متباينة نوعاً والتعلم وفقاً لمعدلات أدائهم الخاصة .

وسوف يكون في متناول أي فرد في المجتمع ، بمن في ذلك الأطفال ، كم من المعلومات ، مماسوف يحث حب استطلاع وخيال الكثير من الناس . وسوف يصبح التعليم مسألة فردية بحتة ، مع أن سرعة المعلومات لن تحل محل ، أو يحجم أهمية ، أي من الكفاءات التعليمية الإنسانية التي نحتاج إليها من أجل تحديات الغد : المدرسين الملتزمين ، والإداريين المبدعين ، وأولياء الأمور المعنيين، وأيضاً الطلاب المجتهدين . وسوف يوفر طريق المعلومات السريع دون انقطاع أفضل ما كتبه عدد لا يحصى من المدرسين والمؤلفين ليشارك فيها أي فرد . وسيكون بإمكان المدرسين الاعتماد على هذه المادة ، كما ستتوافر الفرصة للطلاب لاستكشافها على نحو تفاعلي ، وفي الوقت المناسب، سيساعد هذا الوصول لتلك الوفرة المعلوماتية على انتشار الفرص التعليمية والشخصية ، حتى بالنسبة للطلاب الذين لم يصادفهم الحظ الكافي للالتحاق بأفضل المدارس أو التمتع بالدعم الأسري الأمثل . وسوف يشجع الطفل على أن يفيد إلى أبعد حد الإفادة من مواهبه الفطرية .

إن المدرسة الابتدائية أو الثانوية في الولايات المتحدة تختلف كثيراً عن المنشأة التجارية الأمريكية العادية ، فيما يتعلق بإمكانية تكنولوجيا المعلومات الجديدة ، ويدخل أطفال مرحلة ماقبل المدرسة - الذين ألفوا التليفونات المحمولة ، والكمبيوترات الشخصية - روضات الأطفال حيث تمثل "السبورات" و "البروجيكتورات العلوية" الوضع الراهن لتطور التكنولوجيا في المدارس ، وستظل الأنماط الأساسية للتعليم كما هي ، فالطلاب سيواصلون الذهاب إلى الفصول، والإنصات إلى المدرسين ، وطرح الأسئلة ، والمشاركة في الأنشطة الفردية والجماعية وأداء

"الواجب" المنزلي .

ومن الواضح أن هناك التزاماً ما على مستوى العالم ، بإدخال المزيد من الكومبيوترات في المدارس ، غير أن المعدل الذي يتم به تزويد المدارس بها يتفاوت من بلد لآخر . ورغم أن حجرة الدراسة ستظل كما هي ، فإن التكنولوجيا ستغير الكثير من التفاصيل . فالتعلم داخل حجرة الدراسة سوف يتضمن عروضاً متعددة الوسائط ، كما سيتضمن الواجب المنزلي استكشاف وثائق إلكترونية ونصوص دراسية ، بل وربما تضمن ما هو أكثر من ذلك .

إن مستقبل التدريس يبدو مشرقاً مع تحسين الابتكارات الحديثة المطرد لمستويات المعيشة ، فهناك دائماً زيادة في نسبة القوة العاملة المخصصة للتدريس ، وسوف يزدهر المربون الذين يضفون الحيوية والإبداعية على فصول الدراسة . وسيصادف النجاح أيضاً المدرسين الذين يقيمون علاقات قوية مع الأطفال ، بالنظر إلى أن الأطفال يحبون الفصول التي يدرس لها بالغون يعرفون أنهم يهتمون اهتماماً حقيقياً بهم .

إن المدرسين عندما يؤدون عملاً ممتازاً ويعدون مواد رائعة ، فإن العشرات القليلة من طلابهم هم وحدهم الذين يفيدون منها كل عام . فمن الصعب بالنسبة للمدرسين في المواقع المختلفة أن يعتمدوا على أعمال بعضهم البعض ، وسوف يتمكن المدرسون من المشاركة في الدروس والمواد عن طريق الشبكة ، بحيث يمكن للممارسات التعليمية الأفضل أن تنتشر .

وسوف يساعد التقدم العلمي المدرسين على متابعة ، وتقييم وتوجيه أداء الطلاب ، سوف يواصل المدرسون إعطاء واجبات دراسية للطلاب ، وسوف ينشئ الطلاب وصلاتهم الخاصة ويستخدمون عناصر متعددة الوسائط في واجبهم المنزلي ، والذي سيقدم عندئذ إلكترونياً على قرص صغير مرن ، وسيكون بإمكان المدرسين الاحتفاظ بسجل تراكمي للواجبات الدراسية المؤداة من قبل كل طالب ، والذي سيصبح الرجوع إليه في أي وقت . كما ستساعد برامج برمجياتية خاصة على تلخيص المعلومات المتعلقة بمهارات الطلاب ، وتقدمهم ، واهتماماتهم ، وتطلعاتهم ، وسيتم استخدام هذه المعلومات في تحضير المواد المناسبة للفصل ، وفي إعداد الواجب الدراسي للطلاب ، وسيكون بإمكان كل من المدرسين وأولياء الأمور مراجعة ومناقشة التفاصيل المتعلقة

بمدى تقدم الطالب بسهولة ، ومن ثم يتحقق تعاون وثيق بين المدرسين وأولياء الأمور الذين سيصبحون في وضع أفضل فيما يتعلق بمساعدة أطفالهم في نشاطهم المدرسي ، والواقع أن الانسجام بين الأطفال والكمبيوتر أوضح جزئياً ، لأنهم ليسوا مكبلين كالكبار بطرائق مقررة لفعل الأشياء ، كما أن الأطفال يميلون إلى استثارة رد الفعل ، والكومبيوترات متفاعلة .

التعليم من بُعد

التعليم من بعد - أو عن بعد - هو طريقة تتيح لنا دراسة مقرر بالسرعة التي نحددها ، وفي الزمن الذي يسمح به وقتنا ، والهدوء والراحة اللذين يوفرهما لنا بيتنا دون الحاجة للوجود أمام معلم ، ومع التنامي السريع في الوسائل التكنولوجية ، وسرعة الاتصال عن طريق الإنترنت أصبح في الإمكان تحقيق ذلك بسهولة ، وبتكلفة زهيدة ، ولا يعني ذلك أن المدرس سينقرض أو يتقلص دوره ، بل يتطور حتى يتفاعل مع الأدوات التكنولوجية الجديدة ، فيقل زمن الاحتكاك المباشر على حساب التفاعل عن بعد ، وبالطبع لا نخص مدرسين بعينهم أو مواد بعينها .

وأصبحت الحاجة ماسة بإرساء هذا النمط التعليمي في بلاد كثيرة من العالم للأسباب الآتية :

- استيعاب الأعداد الكبيرة من المتعلمين .
- تحسين أداء الطلاب لسهولة اطلاعهم بيسر على المعلومات .
- سهولة تخزين واسترجاع المحاضرات في أي وقت مما يقلل من تكاليف الأداء .
- قبوله لنظم وبرامج جديدة مثل الوسائط المتعددة لسهولة إدراجها به .

وقد استشعرت دول العالم هذه الاتجاهات في التعليم في العقدين الأخيرين سواء في التعليم أو التدريب . فهناك 26 دولة في العالم منذ سنة 1994 تقدم 28000 برنامج للتعليم من بعد ، وبها 800 مؤسسة تعليمية تقوم بذلك . ويمكن للطالب اختيار إحدى هذه المقررات ليدرسها من حوالي 500000 مقرر مطروح حول العالم . وبعض هذه البرامج تتيح للدارس فقط الحصول على دبلوم وبكالوريوس بل الماجستير والدكتوراه ، وهناك بجانب ذلك توسع مشابه من خلال الجامعات التقليدية التي تتطلع بجدية لأن تكون بائعة لهذه التقنية ، وتكون إحدى موارد دخلها المهمة ،

ويطلق على هذه الجامعات ، جامعات ذات طبيعة مزدوجة ، مثلما يحدث في إنجلترا وأستراليا سواء في التعليم العام أو المنتسب كالتعليم المفتوح الذي خرج في بريطانيا وحدها ما يقرب من مليوني متعلم ، ومن المتوقع أن يزدهر سوق التعليم المفتوح في العالم حتى يصل إلى ميزانية سنوية تقارب 5,2 مليار دولار في سنة 2004 بناء على المؤشرات التي نشرها المركز الفيدرالي لتكنولوجيا التعليم . وهناك عدة شركات دخلت هذه السوق وكل يوم تدخل شركات جديدة فتطرح برنامجاً لها في هذا المجال .

وقد جربت مصر أنظمة التعليم المفتوح أولاً من خلال تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية سنة 1983 بمساعدة كليات التربية وبمشاركة وزارة التربية والتعليم في صورة أشرطة تعليمية ، ثم ماقامت به الجامعات المصرية من خلال التعليم المفتوح منذ سنة 1990 في كليات الأعداد الكبيرة (الزراعة والتجارة ...) .

لكن مع تنامي وسائل الاتصالات الحديثة وتداولها يمكن تطبيق التعليم من بعد بيسر كبير لم يكن متوافراً من قبل ، فقد دخلت عدة طرق أو وسائل لتحقيق التعليم من بعد أهمها :

البريد العادي - الشرائط الصوتية - البث الإذاعي - شرائط الفيديو - الإرسال التليفزيوني وبالأقمار الصناعية - الأقراص المدمجة - الإنترنت وما يوفره من البريد الإلكتروني .

ويمثل التعليم الإلكتروني أهم نوعية من التعليم ، وهو بالطبع ليس جديداً ، بل هو موجود على الساحة منذ فترة كما في تدريب الطلاب عن طريق الشبكة ، فمنذ سنة 1980 والأقراص المدمجة تستخدم لتدريب العمالة حتى هذا النوع من التعليم دخل المجال الأكاديمي ، واليوم تستخدم كثير من الشركات هذا النوع من التعليم لتدريب عامليها في مناطق متفرقة من العالم .

وينقسم هذا النوع من التعليم إلى نوعين : الأول يحاكي فصلاً افتراضياً يحضره جميع الطلاب المشتركين في الوقت الحقيقي بحيث يشترك الأستاذ عبر الشبكة في محاضرة لتلاميذه عن طريق الوسائل السمعية والبصرية ، والآخر يجعل الطالب يحوز برامج مسجلة بحيث يزورها في الوقت والمكان المناسب له ، ثم يناقش الأستاذ عن طريق البريد الإلكتروني ، وعلى هذا تتضح ميزات التعليم من بعد ، ومنها إزالة تكلفة السفر .

وعلى ذلك فالتعليم من بعد هو وسيلة لأن يأخذ الطلاب مقررات في الوقت المناسب لهم ، والمكان المناسب على راحتهم دون أن يحضروا إلى الفصول ، ويهيئ لهم التعليم من بعد :

- غرف دردشة وبريداً إلكترونياً بحيث يمكن الطلاب من الاتصال ببعضهم خارج الفصول ، والأساتذة في ساعاتهم المكتبية ، ويمكن للطلاب الذين فاتهم درس أن يسترجعوه .
- طريقة آلية لتقويم الطلاب بحيث يستطيعون تتبع تقدمهم الدراسي .
- سهولة الإعلان عن الدروس والمراسلات المهمة والنشرات والواجبات المطلوبة منهم ومواعيد الامتحانات .
- سرعة تداول المقررات وملاحظات الأساتذة والمذكرات بعد الفصول .
- تقديم نظام فهرسي متكامل للطالب عند بحثه في المراجع .

وللأساتذة هناك برامج جاهزة متوافرة لتصميم مقرراتهم ، وبها طرق للتقويم ذات كفاءة عالية، توفر آليات سهلة من شأنها توفير الوقت للمدرس ، فالمفروض أن هذا المجال لا يقتحمه الهواة فيضر العملية التعليمية أكثر مما يفيد . وتأخذ هذه الحزم بيد المدرس خطوة بخطوة لتصميم وحداته الدراسية وإدارتها بكفاءة ووضع امتحاناته ، كما تسهل له إدخال البيانات والرسومات والجداول دون الحاجة للغة الإنترنت ، أي أن هذه الحزم تقدم حلولاً متكاملة للعملية التعليمية بدءاً من المقررات البسيطة ، حتى وضع المناهج بأكملها على الشبكة ، بل حتى شئون الطلاب والتسجيل والأندية والنشرات الجوية والنشاط الرياضي ، وجميع الأنشطة التي تهم الطلاب تكون في متناول أيديهم بطريقة آلية .

وتشير الدراسات العالمية إلى أن تطبيق نظام التعليم عن بعد يوفر 70% من الوقت و50% من تكلفة التعليم ويحسن كفاءة العاملين بنسبة 40% ، فإذا كانت العقبات المادية تقف حائلاً دون توفير متطلبات التعليم التقليدي .. فإن الحل التكنولوجي كما يراه الخبراء يتمثل في تطبيق نظام التعليم عن بعد .

وقد أوضحت الدراسات المبدئية لمشكلة البطالة بعض الأسباب المهمة لذلك ، ومنها ضعف العملية التعليمية ، نظراً لكثرة الأعداد وقلة الموارد إلى جانب عدم مواءمة الخريجين لمتطلبات

سوق العمل ..لذلك فقد أصبح التعليم عن بعد باستخدام شبكة الإنترنت والتليفزيون ووسائل الاتصال الحديثة أحد الحلول الرئيسة لحل مشكلة البطالة ، وإعادة تأهيل الشباب لمواكبة المتطلبات والتكنولوجيات الحديثة في سوق العمل مما يسهم بشكل كبير في حل مشكلة البطالة ورفع معدلات التنمية .

إن جميع المؤسسات لديها الحافز لزيادة كفاءة الخريجين ، وللكثير الرغبة في التعلم عن بعد للاطلاع على أحدث ما توصل إليه العلم ، وأيضاً للاستفادة من أحدث طرق التدريب ، مما يزيد من قدراتهم وإتاحة الفرصة أمامهم لإيجاد فرص عمل سواء بالداخل أو بالخارج ، و بالنسبة للشهادات والدرجات العلمية المعتمدة ، فإن التعليم عن بعد يحتاج إلى التشريعات والقوانين الضرورية لضبط آليات العمل ، وسيتم ذلك على مراحل لاكتساب ثقة المتدرب أو الطالب ثم بعد ذلك التسجيل بالجامعة أو المركز الذي يريد الالتحاق به ، ومتابعة برامجه التعليمية ، وإجراء الامتحانات طبقاً للنظام الذي تتبعه الجامعة ، والحصول على شهادات سواء من الجامعات العالمية أو المحلية .

وقد أنشئت أول شبكة معلومات متكاملة عبر الإنترنت عام 1994 ، وهي تعد البنية الأساسية لنقل المعلومات عن طريق الشبكة ، والمكون التكنولوجي القادر على التعامل مع إنتاج المادة العلمية على وسائط ممغنطة يمكن الاستفادة بها عند تطبيق نظام التعليم عن بعد ، وقد قامت كل جامعة وكلية بإنشاء موقع إلكتروني خاص بها على الإنترنت ، ويحوي قاعدة بيانات عن كل الأنشطة داخل الجامعات ، وبيانات عن المناهج الدراسية ، وأعضاء هيئة التدريس ويستطيع أي عضو هيئة تدريس أو طالب ، أو جهة الدخول على موقع الجامعة أو الكلية ومعرفة كل البيانات التي يحتاجها .

ويعد التعليم عن بعد مرحلة تالية للتعليم المفتوح ، ويحتاج لوسائل أكثر تقدماً ، وتكنولوجيا عالية . والتعليم المفتوح هو اللبنة الأولى لتطبيق نظام التعليم عن بعد . وتتجه معظم الدول الكبرى حالياً لتطبيق نظام التعليم عن بعد ، بمعنى بث المواد التعليمية من خلال شبكة الإنترنت ، وتجري المناقشات أيضاً عن طريق الشبكة نفسها .

ويتم حالياً تحميل المناهج الدراسية الخاصة بجميع مراحل التعليم المختلفة ، بداية من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية مروراً بالمرحلة الإعدادية على الأقراص المدمجة ، بطريقة سهلة ومبسطة وشائقة تساعد الطالب على الفهم والاستيعاب السريع للمناهج الدراسية ، وقد تم حتى الآن تحميل نحو مليون قرص مدمج ، مما يعطي إمكانية للطالب أو المستخدم لمراجعة المنهج بالإضافة إلى إعداد نماذج الامتحانات والإجابات ، وذلك كمرحلة أولى بدأ العمل بها منذ فترة ، ولكن الآن يتم تحميل هذه المناهج على الموقع الخاص بشبكة الوزارة على الإنترنت ، وكذا تحميل نماذج أسئلة الامتحانات من بنك الامتحانات على الموقع نفسه بالشبكة ، ويتم إعدادها بالصوت والصورة مع الشرح المبسط حتى يتسنى للطالب الاطلاع على المادة وشرحها ، ونماذج امتحاناتها وتقويم إجاباته . ويستطيع من خلال الموقع الدخول لموقع التعليم عن بعد ، والذي تم البدء في تطبيقه كمرحلة أولية مبسطة على ثلاث مواد للثانوية العامة .

إن متوسط استخدام العاملين لبرامج الحاسب الآلي على الإنترنت قد ارتفع من 20% إلى 100% أي زيادة القدرة الاستيعابية وكفاءة العاملين لأعلى درجة ، وذلك بعد تطبيق نظام التعليم عن بُعد، ويمكن للتعليم عن بعد أن يحل مشكلة الدروس الخصوصية التي تتكلف نحو 12 مليار جنيه سنوياً ، حيث سيقوم المدرس أو المحاضر بإعطاء الدروس عن طريق الإنترنت ، ويتلقى المناقشات ويرد على الأسئلة بأحدث الطرق ، وآخر ما توصل إليه العلم من معلومات .. كذلك فيمكن القيام بعملية تدريب الخريجين وتأهيلهم للوظائف المختلفة .

التعليم في اليابان

يرجع تقدم اليابان في كل الميادين إلى التعليم ، مما جعل الدول التي لا تجيد اللغة اليابانية ترسل بعثات تعليمية وتربوية لتتعرف على أساليب اليابان في التعليم ، وذهبت الدول الغربية إلى وضع مناهج لتدريس اللغة اليابانية في مدارسها ومعاهدها من أجل هذا الغرض أيضاً ، وأعادت دول أخرى هيكلة أنظمتها التعليمية مستفيدين من التجربة اليابانية ، إلى جانب إدخال اللغة اليابانية ضمن مناهجها الأساسية لتدريس اللغات الأجنبية في مدارسها منذ المراحل المبكرة .

إن التعليم في اليابان حقق نموه الاقتصادي وتقدمه ، ومصرنا تتطلع إلى غد مشرق ، وأمل مفعم بالتفاؤل من أجل مستقبل أفضل ، والعزم في النظام التعليمي ، ومتطلبات تطويره ، وزيادة قدرته على مواجهة تحديات ومتغيرات العصر ، وعلينا أن نخطط لذلك وفق استراتيجية طويلة المدى ، ومصر تتحدى المشكلات والصعوبات ولابد أن تضع في اعتبارها كما فعلت اليابان أن إصلاح التعليم هو البداية الأساسية لأي تقدم مستقبلي ، والتعليم السليم هو الذي سيحدد معالم الطريق .

إن التعليم في اليابان مثل غالبية الدول الأخرى ، لا يمكن فهم أبعاده بدقة بعيداً عن إطار البيئة التاريخية والثقافية ، خاصة وأن القيم التاريخية في اليابان لها تأثير قوي واسع المدى على التعليم المعاصر في اليابان ، وأعزو نجاح التعليم فيها إلى التوجيه والإدارة والتمويل .

إن دخول المدرسة الابتدائية يعتبر خطوة كبرى في حياة الطفل الياباني ، حيث يبدأ الاستعداد لها قبل ذلك بعدة أشهر ، وعلى الأم أن تحضر اجتماعات تعدها المدرسة التي سيلتحق بها طفلها ، وتحدد المدرسة ما تتوقع من الطفل أن يعرفه وأن يفعله عند الدخول ، ويحتل مدير المدرسة والمدرس الأول القيادة في المدرسة . إن نظام التعليم في كل دول العالم في حالة مراجعة شاملة ، حيث ينظر إليه على أنه من أهم الوسائل لإعداد الفرد ، للتعامل مع المستقبل ، وتحقيق الغايات المرجوة .

ومن أجل طلاب اليوم لابد من جعل المدارس الموجودة فعلاً أكثر مسئولية ، ومن أجل طلاب الغد ، لابد من ابتكار نوعيات جديدة من المدارس . ومن أجل الكبار ، والذين قد يبدو للبعض منهم أن أيام المدرسة قد انتهت ، فإنه لابد من الاعتراف بأن التعليم عملية مستمرة مدى الحياة ، وأخيراً فإنه لابد من إنشاء مجتمعات خارج جدران المدرسة ، تجعل من التعليم أمراً ممكن الحدوث باستمرار .

إن نظام التعليم هو الأمل والملاذ والذي بواسطته يمكن إعداد عقول واعية قادرة على مواجهة المستقبل بكل مسئولياته ، تعليم مشروط بتوافر عناصر أخرى في المجتمع تكمله أو تساعد على الانتفاع به . إن فلسفة التعليم ونظامه في أي مجتمع إنما هو حصاد ومحصلة لمعارك صعبة ، وكفاح طويل عبر القرون والسنوات ، وليس من السهل نقل نظام تعليم من بلد إلى آخر ، ولكن تبقى الدراسة لتلك النظم التعليمية للإفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال ، وتحقيق المزيد من الفهم لثقافات الدول الأخرى .

ولأول مرة في التاريخ المعاصر يزيد حجم الإنفاق على التعليم ، حيث تعتبر التنمية البشرية أهم ما تسعى إليه الحكومات ، وتتطلع إليه الشعوب ، حيث إن توسيع فرص التعليم ، وتحقيق استمراريته لجميع من يقدر ويرغب يعتبر من ملامح تحقيق العدالة بين المواطنين . وتكمن أهمية التعليم في القدرة على التعامل مع الانتصارات العلمية الهائلة ، وهنا يزداد دور التعلم والمعرفة التي تعتمد على معين متجدد لا ينضب هو العقل الإنساني نفسه .

إن التعليم الياباني هو الأعمدة الخرسانية الضخمة التي يقوم عليها تقدم اليابان المذهل ، وهو يعتمد بالدرجة الأولى على المدرس الذي يتحمل المسئولية الكبرى في التربية الأخلاقية والعلمية ، إنه خبير ومؤهل أكاديمياً ، ومهما ترقى في السلم الوظيفي ، فإنه يظل في موقعه متخصصاً في مرحلة تشكيل الطفل وتأهيله للمرحلة الثانوية ، التي يتولاها مدرسون في مستوى أساتذة الجامعة.

إن التجربة اليابانية سواء في التنمية أو التعليم مليئة بالدروس الجديرة بالتأمل فيها ، والإفادة منها ، ففي مجال التعليم نظر إليه على أنه الوسيلة المضمونة لتحديث وتصنيع المجتمع ، والمضي بخطى واثقة نحو الرقي والتقدم ، فالتعليم من أهم وسائل الارتفاع بوعي الجماهير ، وتعديل الاتجاهات ، وإعادة بناء الإنسان ، والتكيف مع المواقف والمتغيرات الجديدة ، والتعامل مع البيئة بعقلية واعية ، وهو مصدر القوى العاملة المنتجة .

وبالرغم من امتلاك اليابان لهذه التجربة ، إلا أنها لاتزال غير قانعة بما وصلت إليه ، وتنشد المزيد ، وتسعى نحو الأفضل ، وهذا هو شأن الأمم العريقة التي لا تقبل إلا أن تظل على القمة متفوقة بسواعد المتعلمين من أبنائها ، وبالتطوير المستمر لتعليمها ، باعتباره أساس نهضة الشعوب ورقي الأمم .

أزمة الوطن العربي

لم ينج أحد من الأزمة التربوية ، التي تجتاح الوطن العربي كله ، من دول الخليج التي تمتلك الموارد المادية ، وتعوزها الموارد البشرية ، إلى الدول التي تمتلك الموارد البشرية ، وتعوزها الموارد المادية ، مثل سوريا ومصر وفلسطين ، وحتى تلك التي توافر لديها الموردين ، مثل جزائر

السبعينيات ، وعراق ما قبل الغزو والحرب ، ولبنان ما قبل الحرب الأهلية ، وظلت جميع محاولات التجديد والإصلاح قاصرة عن تحقيق أهدافها ، وهناك من يؤمن بأن لا أمل في نهضة عربية حقيقية ، دون ثورة تربوية شاملة يقبل ثوارها التحدي المزدوج لتنشئة الأجيال القادمة ، على أسس تربوية جديدة، وعلاج الإنتاج الرديئ للأجيال الراهنة ، التي خرجتها بالفعل مؤسساتنا التعليمية ، وليست تلك الازدواجية من قبل العدل الاجتماعي فقط ، بل أيضاً تحركها الدوافع العملية .

وقد تعددت ملامح الأزمة التربوية وتنوعت أسبابها واختلفت حدتها من بلد عربي إلى آخر ، وينحصر القاسم المشترك لها في :

- **التعليم وسوق العمل** :فمعظم نظم التربية العربية تشكو من انفصال ناتج التعليم الرسمي ، عن مطالب سوق العمل ، وغياب التنسيق بين التخطيط للتعليم وللقوى العاملة ، وبين ماتتطلبه مشاريع التنمية وأهدافها ، وعدم التوازن بين التخصصات النظرية ، والعملية خاصة في بلدان الخليج . فنحن نتعلم وفقاً لطاقة التعليم المتاحة ، لا وفقاً لحاجتنا الفعلية ، وتحت ضغوط من الفلسفة الاجتماعية السائدة ، وفي ظل فلسفة تربوية خاطئة تضع حواجز بين المعارف النظرية والمهارات العملية .

  إن قطاعات العمل في البلدان العربية ، لابد أن تشارك مع مؤسسات التعليم والتدريب غير الرسمية ، في إعادة تأهيل فائض الخريجين ، فعدم مساهمة المؤسسة العلمية في حل المشكلة العملية التي يواجهها المجتمع ، يعد عائقاً أمام أن تحظى هذه المدرسة بالقدر الكافي من الموارد المادية ، ودعم القيادات السياسية والشعبية ، وهي أمور لا غنى عنها في إحداث التجديد التربوي .
- **عدم تكافؤ فرص التعليم** : وتعود أسباب هذه الظاهرة للدروس الخصوصية ، وسوء نظام التقييم ، والتفاوت في الخدمات التعليمية بين مناطق الحضر والريف ، والمناطق الصحراوية النائية .
- **تعدد مسارات التعليم** : فنحن نعاني ازدواجية تربوية بين تعليم النخبة ، وتعليم العامة ، كما في لبنان ومصر ، وبين أبناء العرب المقيمين وأبناء العرب الوافدين ، كما في بعض بلدان

الخليج ، فلابد أن ذلك سيؤدي إلى تعدد الثقافات ، وأن ميل النخبة القادرة في المجتمعات العربية إلى تعليم أولادهم في المدارس الأجنبية ، يحرم حملة "تعريب العلوم" الأكثر أهمية في عصر المعلومات من جماعات الضغط المؤثرة التي عادة ما تمثلها هذه النخبة .

- **عزوف عن مداومة التعليم** : ذلك أن أساليبنا التربوية القائمة على التلقين ، والتحفيظ والضغط والكبت ، والقهر ، وخنق المواهب تنفر صغارنا من العلم والتعليم ، أما كبارنا فقد تولدت لديهم قناعة راسخة بعدم تقدير مجتمعاتهم للعلم والعلميين ، رغم أن التعلم المستمر إحدى السمات الأساسية للتربية في هذا العصر .
- **سلبية المعلمين** : وعزوفهم عن المساهمة في حركات الإصلاح والتجديد التربوي ، ولا يمكن إحداث التجديد التربوي المطلوب ، دون مساهمة إيجابية من قبل المعلمين والمربين ، فالمدرس لابد أن يكون قائد هذه الثورة التربوية .
- **عدم فاعلية البحث العلمي** : سواء داخل الجامعات أو المعاهد العلمية ، وانفصاله عن المشاكل العملية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج والخدمات .
- **تدني مستوى الخريجين** : سواء من حيث مستوى التحصيل ، أو مستوى مهارات التعليم الأساسية ، وتحتاج هذه الأجيال إلى حملة قومية ، والتراخي في ذلك يعني أننا نسلم أنفسنا وأقدارنا لأجيال غير مهيأة للانتقال بالمجتمع إلى التقدم والنمو .
- **الهادر التعليمي الضخم** : فلا يوجد نظام تربوي يلقى بنتاجه في البحر ، كما تفعل معظم مجتمعاتنا ، ومظاهر التبديد عديدة منها البطالة السافرة والمقنعة ، وقتل قدرات الخريجين وعدم تنميتها ، وتسرب أعداد كبيرة من مراحل التعليم الأساسي ، وعدم قدرة المدارس على استيعاب الأعداد الزائدة نتيجة النمو السكاني ، مما يضيف حشوداً جديدة كل يوم إلى جيوش الأمية ، وبات علينا أن نواجه في هذا العصر أمية مزدوجة : أبجدية وكمبيوترية، وعلينا أن ندرس بدقة تجربة العراق واليمن في محو الأمية .
- **فقدان المجتمع ثقته في مؤسساته التعليمية** : من دور الحضانة إلى الجامعة ، ومن الإدارة المدرسية إلى القيادة التعليمية السياسية ، ومن تأهيل المدرسين ، وتطوير مناهج التعليم إلى

مراكز البحث العلمي ، والأمر يحتاج إلى قيادات تربوية مؤهلة تساندها القيادات السياسية، والثقافية ، والإعلامية والمهنية .

- **عدم تعريب العلوم** : فمازال التعليم في بعض المراحل الثانوية في دول المغرب العربي ، يشكو من ازدواجية لغوية (عربية / فرنسية) ، وكانت المواد العلمية في لبنان تدرس باللغة الأجنبية ، ومازال الكثيرون من الأساتذة في الجامعات العربية يعترضون على التدريس في الكليات العملية كالطب والهندسة باللغة العربية ، ويصعب تصور إمكان لحاقنا بعصر المعلومات ، عصر اقتصاد المعرفة وانفجارها ، دون ترسيخ العلم في وجدان الإنسان العربي وعقله ، وهو هدف دون تحقيقه تقاعسنا في تعريب العلوم .
- **تخلف المناهج وطرق التدريس** : مازالت غالبية طرق التعليم لدينا تعتمد على أساليب التلقين والتحفيظ واعتبار المدرس والمقرر هما المصدر الأساسي للحصول على المادة المعرفية ، ولم تعد مهمة التعليم هي تحصيل المادة التعليمية في المقام الأول ، بل تنمية مهارات الحصول عليها وتوظيفها ، بل وتوليد المعارف الجديدة ، وربطها بما سبقها ، ولانعني بذلك إهمال مادة التعليم بل نقصد ضرورة التركيز على الأفكار الرئيسية والمفاهيم الأساسية للمادة التعليمية دون الحشو والتفاصيل . إن إنسان الغد ، لابد أن يكون مبتكراً حتى يستطيع التعامل مع ما يستجد من مواقف ، ومشاكل مستحدثة ، ولابد كذلك من تنمية ملكة التفكير النقدي لدى الأجيال العربية ، حتى يمكنهم مواجهة حملات الغزو الثقافي من الخارج .
- **ضعف الإدارة التعليمية** : مما أدى إلى سوء استخدام الموارد التعليمية المتاحة ، وسوء اختيار المديرين الذين لم يتم تأهيلهم للإدارة بالقدر الكافي ، ولا يمكن إحداث الثورة التربوية المطلوبة ، تحت وطأة قيادة من النوع الرديء ، خاصة وأننا نتوقع من الإدارة في هذا العصر جهداً مزدوجاً لتحقيق مهمة التجديد التربوي ، والتعليم العلاجي في الوقت نفسه ، فلابد من توافر مهارات عالية ، ومرونة هائلة ، ولابد أيضاً من تدريب الطلبة على التعامل مع مصادر المعلومات المتعددة كالمراجع ، ودوائر المعارف ، بل وبنوك المعلومات العلمية والتكنولوجية .

الفصل الثالث

الطفـــل والنمـــو

أطلق العـالم المفكر الفيلسـوف التربوي "روبـرت فيشـر" في كتـابه "تعليم التـفكير" قـولته الشـهيـرة : «علم ابنك كيف يفكر - كـيف يقرأ.. كيـف يجادل ويناقش ويحلل وينقد ويقتـرح» ، وهو نفس ما أطلقته السيدة سوزان مبارك في صيـحتها الشهيرة : "اقرأ لطفلك" .

فكتـاب "فيـشر" يدور حـول خلق منهج فلسـفي يساعـد على زرع التفكير الـناقد ، والتفكير الابتكاري في عـقول الأطفال ، وذلك من خلال ما أسماه الكاتب "الفلسفة للأطفال" .

ولا يعني ذلك تعليم الأطفال مادة الفلسفة ، وإنما تعليمهم كـيفية اشتراكهم في نوع خاص من المناقـشة ، مناقـشة فلسفية تقوم على الحـوار والتحليل والتساؤل والاستنتـاج والتعليق ، يعني يقوم



على إشراك الأطفال في طرق التفكير والسماح لهم برفع أصواتهم ليسمعهم الجميع .

فالاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة أمر ضروري ، حيث إنها عماد التقدم في أي أمة تسعى نحو التقدم ، لأنه من خلالها نستطيع أن نربي صغارنا على كل القيم الفاعلة في المجتمع في سنوات عمرهم المبكرة ، وهنا تأتي أهمية مشاركة الأسرة والمجتمع في العملية التعليمية بالمتابعة والتقويم المستمر لتلك العلاقة .

ولا شك في أن الأطفال الموهوبين ثروة قومية ينبغي الحفاظ عليها ، والسعي لاكتشاف مواهبهم في سن مبكرة ، وتعهدهم بالرعاية والتنمية لصقل وتنمية طاقاتهم الإبداعية . وفي هذا الصدد أعد الدكتور محمود همام ، الأستاذ بكلية الفنون الجميلة جامعة حلوان بحثاً يحمل عنوان: "تهيئة مناخ أفضل لرعاية الأطفال الموهوبين" يهدف إلى إبراز الأطفال الموهوبين في شتى المجالات لتنمية قدراتهم الإبداعية ، وخلق روح الابتكار فيهم ، فقد ركز الباحث على الاستفادة من التجارب الذاتية الناجحة ، وذلك عن طريق إلقاء مزيد من الضوء على أسباب النجاح ، والتعرف على جوانب القصور وأسبابه لتداركها بالتشخيص والعلاج . وقد أسفرت نتائج البحث عن أن البيئة المحيطة والطبيعة يلعبان دوراً أساسياً وحيوياً ، فعالاً في تنمية قدرات ومواهب الطفل . فالتعايش السلمي بين الإنسان والبيئة والطبيعة يوفر مناخاً أفضل للطفل الموهوب يساعده على تنمية شخصية سوية متوازنة عقلاً ووجداناً .

ورغم ظهور مواهب متعددة لدى بعض الأفراد منذ طفولتهم ، فقد ثبت أن قسوة وتزمت رب الأسرة قد يعرقل نمو هذه المواهب ، كما يؤدي التشدد إلى ظهور بعض الأعراض المرضية ، كالميل إلى العزلة والخوف .

وقد أظهرت الدراسة أن اللعب والخروج إلى الطبيعة يمثلان جانباً مهماً في حياة الطفل بصفة عامة ، والطفل الموهوب بصفة خاصة ، لذلك فإن بعض لعب الأطفال الهادفة تساعده على الابتكار ، وهكذا تتحول اللعب إلى أدوات تثقيف وتعليم وتدريب للحواس ، وتصبح عاملاً تربوياً ينمي في الطفل حاسة التذوق الفني .

وأوضحت نتائج البحث ضرورة توفير المعلم التربوي المثالي القادر على العطاء والتوجيه

العلمي والفني السليم ، وذلك نظراً لخطورة دوره على التلاميذ ، وأكدت الدراسة مشكلة خطيرة منتشرة في مجتمعنا وهي أن المعلم قد يدمر الموهبة فور اكتشافها ، أو يدمرها بسوء معاملته ونقص خبرته ، لذلك يطالب بإنشاء مراكز لرعاية الموهوبين باعتبارها ضرورة حتمية وواجباً إنسانياً وحضارياً بشرط أن يشرف على هذه المراكز متخصصون وفنانون تربويون ، قادرون على العطاء ، ويتمتعون بالموهبة العالية .

لقد انشغلت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية بقضية الطفولة المبكرة ، ومن أجلها جعلت مصر عقد التسعينيات هو عقد الطفل المصري ، وكانت هناك جهود ذات أثر بالغ للسيدة الفاضلة سوزان مبارك في مجال الاهتمام بالطفولة والطفل المصري ، ولقد قامت بتخصيص وقتها في استنهاض طاقات المجتمع ومؤسساته الرسمية والشعبية والأهلية نحو الاهتمام والانشغال بقضايا الطفولة المبكرة ، إلا أن الصورة المعيشية تجعلنا في حاجة إلى بذل المزيد من الجهد والعطاء والاهتمام بتلك المرحلة . فواقع الطفولة المبكرة يجعلنا في أمس الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد ، وجعل هذه القضية على أولويات العمل التربوي والتعليمي ، حيث إن حوالي 14% من الأطفال في المرحلة العمرية 4 - 6 سنوات هم الذين يلتحقون بمؤسسات رياض الأطفال ، كما يبلغ إجمالي عدد الأطفال برياض الأطفال بالمؤسسات الحكومية والخاصة حوالي 385 ألف طفل ، منهم حوالي 199 ألفاً بالمدارس الحكومية ، وحوالي 186 ألفاً بالمدارس الخاصة والأهلية ، كما تتركز مؤسسات رياض الأطفال (الحضانات) في الحضر ، حيث تستوعب 300 ألف طفل مقابل 85 ألف طفل في حضانات الريف على مستوى الجمهورية ، كما يبلغ مستوى المدارس التي وجد بها رياض أطفال حوالي 3919 مدرسة على مستوى الجمهورية ، بها حوالي 12 ألفاً و 403 فصول دراسية للحضانة ، منها 2725 مدرسة حكومية بها حوالي 6545 فصلاً مقابل 1194 مدرسة خاصة بها 5858 فصلاً ، وتعتبر نسبة إجمالي عدد الأطفال في الحضانات الحكومية والخاصة 14% نسبة متواضع للغاية في دولة في مكانة مصر وأهميتها ، وطموحها نحو المستقبل ، ولعل ذلك يجعلنا نضع تلك المرحلة العمرية والتي يتشكل فيها الطفل وجدانياً وثقافياً ، ويملك القدرات الإبداعية المتعددة ، وفرص التعليم الواسعة في أولويات العمل التربوي والتعليمي .

وقد ركزت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية على الأطفال ، وأهم الوسائل التي تؤدي إلى نجاح موهبة الخلق والإبداع عندهم ، ومن أهمها تزويدهم بالأدوات التي تساعدهم على تنمية هذه الموهبة ، ولا تقدم لهم الأشياء السهلة البسيطة ، وتصل بهم إلى الأصعب عن طريق التدرج ، وتترك لهم الحرية الكاملة في تخليق الأشياء التي يريدونها ، فإن لديهم شغفاً كبيراً في اكتشاف مايقدم إليهم ، على أن نهيئ لهم الظروف المناسبة .

إن التغيرات السريعة في عالمنا المعاصر ، تجعلنا نعيد النظر فيما يمكن أن نعامل به الأطفال ، ومايمكن أن يتعلمه وكيفيته ، خاصة في سنواته الأولى ، حيث يتم فيها أسرع نمو في الخصائص الجسمية والعقلية ، فهي أعظم الفترات للتأثر بالبيئة وما حوله ، والرغبة في أن يتعلموا عن العالم الذي يعيشون فيه .

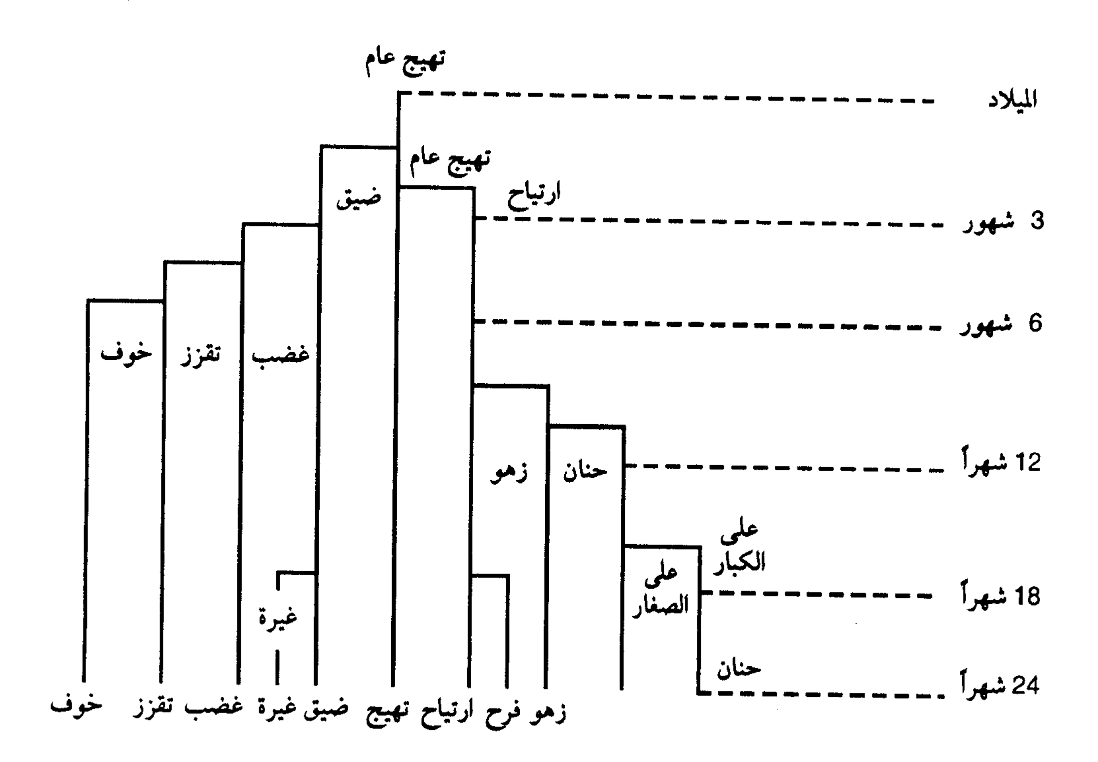
ومن المؤكد أن هناك علاقة أثبتتها الدراسات العالمية والمحلية بين الرعاية الصحية والغذائية وبين نمو الطفل وقدرته على التحصيل والتفوق والابتكار ، وأن البيئة الغنية بالظروف الطبيعية تعمل على نمو الجهاز العصبي والمخ ، وعلى ذلك فالأطفال محتاجون إلى ذلك ، لأن الخلايا العصبية في مخ الطفل تنمو بدرجة متزايدة منذ لحظة ولادته ، لتكون المراكز العصبية المرتبطة بوظائف المخ كالتفكير والانتباه والإدراك ، والعاطفة والسلوك ، ولذلك كلما عاش الطفل في بيئة غنية بكل الأبعاد المعنوية والمادية ، كان ذلك مؤثراً قوياً على مستوى ذكائه ، كما أن زيادة عدد خلايا المخ في مرحلة الطفولة والشباب تحمي من أمراض الشيخوخة .

إن نمو ذكاء الطفل يتطلب معيشته في جو عائلي صحي ، يتوافر فيه العطاء المعنوي ، والاندماج الاجتماعي ، مع توفير وسائل التسلية والألعاب التي يفضلها ، وتشجيعه على التعبير عن نفسه ، وإحساسه بالثقة ، حيث يساعد ذلك على نمو خلايا المخ ، ونضج مراكزه الحيوية ، وزيادة عدد خلاياه ، وهذا النمو والنضج يصاحبه زيادة في اكتساب القدرات العلمية ، وارتفاع معدل الذكاء لديه .

إن الموهبة وراثية فطرية ، ولنا أن نكتشفها بالملاحظة لبعض سماتها وخصائصها ، أو عن طريق بعض الاختيارات ، فالعقل البشري ساحة فسيحة غير محدودة من حيث مرونتها في الاستقبال

والتفاعل مع مؤثرات خارجية معلومة ، وغير معلومة لنا ، تتولد من خلالها طاقات وقدرات متعددة ومتنوعة ، ومن ثم فإن ما يمكن أن يظهر في تلك الساحة من موهبة أو أكثر ، إنما هو نتاج ومحصلة لتلك المؤثرات البيئية ، ومن بين ذلك النتاج قدرات معينة تتصف بالحيوية والنشاط ، وسمات لمحاولة تجاوز النمط العادي في تجلياته وأشكاله المألوفة ، ولابد أن تعنى مؤسسات المجتمع كلها ، وتسعى لاكتشاف الموهبة ورعايتها وتنميتها ، لأنها ضرورة قومية .

وتعد الموسيقى من أهم الأشياء التي تنمي موهبة وقدرات الطفل في مراحل العمر المختلفة ، من أجل ذلك كانت الكلمة التي تصل إلى الطفل مغناة أسرع وأجدى مما لو قدمت له عن طريق الإلقاء ، فالكلمة ذات الإيقاع لها أثرها لدى الطفل ، وتجعله يقبل عليها برغبة وحب .



الحياة الانفعالية لدى الأطفال في السنتين الأولتين

التدرج الصوتي عند الطفل

يبدأ الطفل باكتساب اللغة من خلال اتصاله بالبيئة الثقافية بصورة عفوية تقوم على التقليد والمحاكاة ، ومن بين ما يعتمد عليه تطور لغة الطفل مستوى النمو الجسمي والعقلي والانفعالي والنفسي ، بما في ذلك نمو أجهزة جسمه ، ذات العلاقة بعملية النطق ، أما استخدام اللغة فإنه يعتمد إلى حد كبير على تعلم الطفل لمفردات اللغة وطرق بنيانها في أنساق لفظية .

ويبدأ الطفل الوليد لغته بإطلاق أصوات غير محددة ، ففي الأسابيع الثلاثة الأولى تتضمن أصواته نغمات مختلفة لا تحمل تعبيراً معيناً ، ولكن الأصوات سرعان ما تتخذ نوعاً من التمايز ينطوي على تعبير عن الألم ، أو السرور مثلاً ، ومع نمو الأجهزة الصوتية تبدأ ثرثرات الطفل في مناغاة متكررة تتدرج حتى تأخذ أصوات حروف هجائية كثيرة ، بأصوات مشابهة لبعض الكلمات دون أن يكون للطفل قصد في إطلاقها .

ويجمع الباحثون على أن الطفل خلال العام الأول من عمره يستعمل كل الأصوات التي تعد أرضية لتعلم أي لغة ، وتضمحل بعض الأصوات بعد أن يكتسب الطفل اللغة السائدة في ثقافة مجتمعه إذا كانت تلك الأصوات غير مستخدمة في تلك اللغة .

ويستمتع الطفل عند استماعه إلى مناغاته فيعمل على تكرار ما يطلق من أصوات ، كما يدفعه ذلك التكرار أن الأم أو من يحيط بالطفل يكررون هم أنفسهم بعض أصوات المناغاة للطفل ، والمناغاة نشاط متعلم ، ولهذا فإن الأطفال الصم الذين لا يسمعون أصواتهم ، ولا يسمعون أصوات من يحيط بهم لا يطلقون أصوات المناغاة ...

وقبل انتهاء السنة الأولى من عمر الطفل يصير بمقدوره تقليد الآخرين في بعض أصواتهم وكلماتهم ، ويكون التقليد أول الأمر عفوياً ، ومن ثم يكون مقصوداً ، وينطق الطفل الكلمة الأولى قبل نهاية السنة الأولى في أكثر الأحايين .

وتستمر مرحلة التقليد حتى يبلغ الطفل السنة السادسة أو السابعة ، إذ تبدأ مرحلة الاستقرار اللغوي ويتمكن الطفل من لغته ، ويتشكل لديه عدد كبير من العادات الكلامية ، ولكن لغة الطفل في هذه المرحلة تظل ذات صفات متميزة عن لغة الراشدين ، وحتى حين يشب الطفل فإن لغته

لاتصبح مطابقة كل المطابقة للغة الراشدين لأن لكل جيل سمات تميز لغته بسبب ما يحصل من عمليات تغير في المجتمع .

وتلاقي الأصوات التي يطلقها الطفل الصغير تشجيعاً وتدعيماً اجتماعياً من خلال ما يبديه أفراد الأسرة من سرور بها وترديد لها ، أو من خلال الاستجابة لها وتلبية مطالب الطفل استناداً لها ، ويؤدي هذا التدعيم إلى خلق الدافعية لدى الطفل لتقليد وترديد ألفاظ أكثر ، وبمرور الزمن يتعلم معاني الأصوات كما يتعلم الاستجابة للنبرات الصوتية التي يستقبلها .

ويجد الطفل أن اللغة ترتبط بحياته وبحاجاته ارتباطاً وثيقاً مما يشكل حافزاً له لاكتساب اللغة ، فالطفل خلال السنوات الثلاث الأولى يكون قد امتلك ناصية قاموس لغوي ضخم من الكلمات ، وتعرف إلى كثير من التراكيب والأساليب والقواعد اللغوية دون أن يكون هناك سعي مخطط من جانبه لذلك ، ولكن شعور الطفل بالحاجة إلى اللغة وارتباطها بمواقف حياته المختلفة ارتباطاً تلقائياً غير مفتعل ، ودون شعور منه بأنها مفروضة عليه فرضاً ، إضافة إلى ما يلاقيه من تدعيم اجتماعي ، كل ذلك يمهد له أن يتعلم اللغة دون بذل جهد كبير رغم الصعوبة الكبيرة في اللغة .

وهنا يمكن القول إن لغة الطفل تمر في فترات نمو سريعة وأخرى أقل نمواً ، ولكنها تظل تدريجية ، وإن الطفل في السنوات الأولى لا يستثار باللغة وحدها الاستثارة الكافية ما لم تصاحبها ظروف أخرى كالإيماءات والحركات والإشارات بنبرات معينة ، ويقل دور هذه العوامل عند استمرار نمو الطفل حيث يمكن أن يكبر استقلال الألفاظ المركبة عن تلك الظروف ، ولكن الألفاظ وحدها تظل دائماً غير كافية لنقل المعاني في أي مرحلة من مراحل نمو الإنسان .

ويعني هذا أن الكلمة الموجهة إلى الطفل ليست رمزية بشكل خالص في الكلمات الأولى في البداية ، ولكنها تكتسب هذه الصفة بصورة تدريجية حين يتهيأ الطفل لفهم الكلمات عندما تكون في معزل عن ذلك الكل الذي كانت تطفو فيه . لذا ينظر إلى تلك الفترة من عمر الطفل على أنها مرحلة أولى من مراحل تطور اللغة تعقبها مرحلة أخرى تكتسب فيها الكلمة صفة عامة إلا أنها تظل غير مستقرة إزاء الطفل ، ثم لا تلبث أن تأخذ بالاستقرار عند ارتباطها بشئ أو موضوع أي أنها تكتسب في هذه الحالة معنى له بعده الموضوعي النسبي .

وكلام الأطفال المكتوب يختلف عن كلامهم الشفهي ، من حيث الأصل والتركيب وطبيعة الوظيفة ، فإذا كان الكلام الشفهي وليد الاتصال المباشر فإن الكلام المكتوب يختلف في صفات عديدة منها : الاختلاف في الصوت. فالكلام الشفهي يرتبط بالاتصال المباشر ، ويعتمد على التصويت والإيماءات بينما تفتقد اللغة المكتوبة في كثير من الأحيان مع ما يتزامن معها من قرائن .

وقد ركزت البحوث التي أجريت في الوطن العربي لقياس ثروة الطفل اللغوية على حساب تكرارات الكلمات التي تشيع في كتبهم المدرسية دون أن تتوجه إلى قياس قدرة الأطفال على تأليف الجمل والعبارات أو فهم ما يسمعون أو يقرؤون فهماً صحيحاً ، كما لم تجر بحوث لحساب الكلمات التي تشيع في برامج الأطفال الإذاعية والتلفازية أو صحف الأطفال أو كتبهم ، وعليه فإن كل البحوث التي أجريت في هذا المجال ، لم تنته إلى قياس ثروة الطفل اللغوية بصورة وافية .

وتعتبر سعة الثروة اللغوية للطفل إحدى المهارات الاتصالية في حالة تعبيره ، وفي استقباله المضمون الاتصالي ، وتظل اتصالات الأطفال قليلة الفاعلية طيلة الفترة التي تسبق اكتسابه اللغة ، وتتيح مقدار ثروة الطفل اللغوية له التفاعل اجتماعياً بشكل أوسع ، أي الاتصال بفاعلية أكبر ، كما أن الطفل يعبر عن أفكاره ويستقبل أفكار الآخرين عن طريق اللغة ، فهي لصيقة بالتفكير .

وتعجز لغة الأطفال عن التعبير عما يحملون من أفكار ومشاعر وعواطف ، ونتيجة للنمو العقلي فإن اللغة تلعب دوراً جوهرياً في الفكر ، وفي حالات عديدة يمكن أن تفقد الكلمات دلالتها فتخلو اللغة من الأفكار . إن أبرز المهام الملقاة على عاتق القائمين بالاتصال بالأطفال هي بلورة الفكر لدى الأطفال من خلال لغة معبرة ، ومن خلال الاستعانة باللغة غير اللفظية إلى جانب اللغة اللفظية . كما تقع عليهم مسئولية استخدام اللغة التي تناسب مستويات الأطفال في النمو .

النمو اللغوي والنمو الحركي

السن	النمو الحركي	النمو اللغوي
12 أسبوعاً	يرفع رأسه عندما يكون منبطحاً على وجهه	يبتسم لمن يتحدث إليه ، ويخرج أصوات مناغاة
16 أسبوعاً	يلعب بالشخشيخة عندما توضع في يده .	يدير رأسه استجابة للأصوات البشرية
20 أسبوعاً	يجلس مستنداً	يخرج أصوات مناغاة تشبه الحروف المتحركة والحروف الساكنة
6 شهور	يمد يده يقبض على الأشياء،	تتحول المناغاة إلى لعب كلامي يشبه الأصوات ذات المقطع الواحد
8 شهور	يقف مستنداً يلتقط الفتات بالإصبع والإبهام	زيادة في تكرار مقاطع معينة
10 شهور	يحبو ، يرفع نفسه للوقوف ، يسير بعض الخطى الجانبية وهو مستند إلى شئ ما	يبدو وكأنه يميز بين الكثير من كلمات الراشدين المختلفة عن طريق الاستجابات المتمايزة
12 شهراً	يمشي عندما يمسكه أحد من يد واحدة ، يجلس نفسه على الأرض	يفهم بعض الكلمات وينطق (ماما - بابا - دادا)
18 شهراً	يمكنه أن يقبض ويمسك بالأشياء ويعيدها بدرجة جيدة ، يحبو نزولاً على الدرج بالخلف	له حصيلة لغوية ما بين ، 30 و 50 كلمة ينطقها منفردة

تابع - النمو اللغوي والنمو الحركي

السن	النمو الحركي	النمو اللغوي
24 شهراً	يجري ويمشي ويتسلق الدرج صعوداً ونزولاً	تزداد حصيلته اللغوية إلى أكثر من 50 كلمة يستعمل عبارة من كلمتين
30 شهراً	يقف على قدم واحدة لمدة ثانيتين ويمشي بعض الخطى على أطراف أصابعه	زيادة هائلة في المفردات المنطوقة والكثير من الجمل التي تحتوي على 3 - 5 كلمات
3 سنوات	يمشي 3 ياردات على أطراف أصابعه ويقود الدراجة ذات الثلاث عجلات .	يبلغ عدد المفردات حوالي 1000 كلمة ينطقها بوضوح تام
4 سنوات	القفز على الحبل ، الحجل برجل واحدة	تبدو اللغة وقد اكتمل لها الاستقرار

الذكـــاء

الذكاء هو مزيج مثير لا يمكن تحليل عناصره الأولية ، فهو حصيلة توليفات مركبة للعديد من القدرات مثل : التصميم والابتكار وصياغة الأفكار وملكة الاستنتاج والتفسير وتنمية المعتقدات ، وتحديد الأهداف والغايات ، ووضع الخطط ، وعلى الرغم من شدة تعقده وغموضه فقد حاول البعض وضع تعريفات عامة له على غرار :

- الذكاء هو القدرة على اكتساب المعرفة ذاتياً وتخزينها وربطها بسوابقها ، والتكيف التلقائي مع الظروف المتغيرة التي يعيش فيها الكائن الذكي إنساناً كان أو حيواناً أو نظاماً آلياً .
- الذكاء هو استغلال المعرفة المتاحة للإجابة عن الأسئلة بصورة سليمة ومتسقة وحل المشاكل الصعبة منها والسهلة .

- الذكاء هو ملكة انتقاء البديل الأمثل من ضمن عدة أبدال ممكنة في ضوء الغايات المحددة والمعايير المحكية المقررة سلفاً .
- الذكاء هو القدرة على التصرف إزاء المواقف المستجدة بصورة غير مبرمجة .
- الذكاء هو التصدي للمعقد بأن نظل نفتته حتى نكشف عن ماهيته لنعيد بعدها بناءه بصورة أكثر اتساقاً وسفوراً .

وعلى الرغم من بساطتها الظاهرة تبطن هذه التعريفات قضايا خلافية عديدة وشائكة ، وتوحي بمنطلقات عديدة للبحث النفسي والمعرفي والفلسفي ، وأسس مبتكرة لتصميم نظم الذكاء الاصطناعي . ويولد الطفل وهو عاجز عجزاً يكاد يكون تاماً ، ويدخل بيئة معادية بعد أن كان في بيئة حانية توفر له كل ما يحتاج دون طلب ، ويولد ودماغه لم يكتمل تطوره -من حيث القدرات والإمكانات - ويعتمد تطور الدماغ بعد الولادة على المؤثرات التي تصل إليه عبر حواسه الخمس ، ولكن خلو عقله من أية معلومات مسبقة يمكن أن يرجع إليها لفهم المؤثرات التي تأتي إليه يجعله معتمداً على أمه في مساعدته على فهم هذه المؤثرات وبالتالي الإفادة منها . وهذه العملية تدفع الدماغ للتفاعل مع البيئة ونتيجة لهذا التفاعل يحدث تطور الدماغ ونموه إلى حجم إمكاناته المقررة وراثياً . وتتوارد المؤثرات المختلفة على دماغه فتتفاعل معه وتدفعه للتطور تدريجياً ، وينمو الطفل بالتدريج ، ويرث الطفل صفاته الوراثية من أبيه وأمه ، ويظل عقله هو الميزة التي تميزه عن سائر الكائنات ، ومن هنا تختلف درجة الذكاء من طفل لآخر نظراً لاختلاف المؤثرات .

وقد أعلن العلماء أنهم وضعوا أيديهم بعد تجارب طويلة على دليل علمي يؤكد أن الجانب المتصل بعمليات التعلم والذاكرة في مخ الإنسان لديه خاصية إعادة تنشيط نفسه باستمرار ، واتفقوا على أن الإنسان هو المخلوق العاقل والمتفوق بالعقل الذي وهبه الله له ، فإن قدرات الإنسان من الزاوية التطورية - تظل متباينة في ترجمة التجارب المكتسبة إلى عملية نشيطة وفاعلة تجدد نشاط العقل ، وتفتح أمامه أبواباً أخرى للعلم والمعرفة .

وإذا كان الأطفال أكثر الكائنات ذكاء فإننا حين نتعامل معهم يجب أن ندرك مدى براعتهم في الحصول على رغباتهم بأي طريقة ، وأطفال اليوم أكثر ذكاء من أطفال الماضي بعد أن تعلموا كيفية

استخدام الحاسبات والإنترنت وشاهدوا الأفلام التي تعرض على شاشات الفضائيات ، وقد أصبحت مداركهم قادرة على استيعاب أحدث تقنيات العصر .

وكذلك اختلفت شخصية الأم عن ذي قبل ، ونتيجة لهذا التطور في التركيبة النفسية لكل من الأم والطفل ، نجد أن طبيعة العلاقة بينهما اختلفت ، وأصبح الطفل أكثر قدرة على التعبير عن نفسه وعن رغباته دون خوف أو تردد .

إن الطفل الذي يتمتع بكثرة الحركة والنشاط هو طفل ذكي بلا شك ، وأكدت الأبحاث أن الطفل زائد النشاط يولد طبيعياً ولديه درجة ذكاء عالية ، ولكن زيادة كهرباء المخ التي تحدث بسبب العوامل الوراثية تجعله كثير الحركة ، وهؤلاء الأطفال يمكن أن يحققوا النبوغ والتفوق إذا تم التعامل معهم منذ البداية بشكل سليم ، وعناية شديدة ولكن الخبراء يؤكدون أن الأطفال زائدي النشاط هم من الفئات التي لم تأخذ حقها من الاهتمام والدراسة ، ولا يوجد لهم أماكن للتأهيل أو مدارس خاصة بهم ، على رغم أن نسبتهم زادت، حيث وصلت في أمريكا مثلاً إلى 25% بينما ترتفع نسبتهم في مصر مثلاً بصورة أكثر ، ولكن ليس هناك إحصاءات محددة لهؤلاء الأطفال .

وإذا كان اهتمامنا بذكاء الأطفال يجب أن يشمل كل النواحي التي يتأثر بها ، فإن الغذاء هو أحد هذه النواحي المهمة لتنمية ذكاء الأطفال ، وله دوره السحري في تنمية قدرات الأطفال العقلية والمخية ، حيث إنه هو الطاقة ، وإذا كان الغذاء يلعب دوراً خاصاً وأساسياً في حياة الفرد في جميع المراحل العمرية ، فإن مرحلة الطفولة أحوج ما تكون إلى غذاء خاص يساعدها على النمو وبناء الجسم ، والمخ على وجه التحديد .

إن في استطاعة أي إنسان أن يزيد من قوة ذاكرته خاصة ذلك التلميذ أو الطالب الذي يحتاج إلى ذاكرة فولاذية لكي يحتفظ بمعلوماته التي يقوم بتحصيلها أثناء الدراسة ، والمذاكرة وأيضاً لكي يرفع من مستوى ذكائه .

وقد توصل العلماء مؤخراً إلى اكتشاف وظيفة جديدة مهمة وحيوية للموسيقى الكلاسيكية إلى جانب الاستمتاع بها ، وتتمثل هذه الوظيفة بتنمية ذكاء الطفل ، وزيادة قدرته على التركيز ، وتحسين سلوكه . فقد أثبتت التجارب أن الأطفال الذين يستمعون إلى الموسيقى الهادئة نمت لديهم

القدرة على تذكر الجمل التي تلقى عليهم خلال استماعهم للموسيقى ، وقالت الدكتورة "سوزان هالام" التي أجرت التجربة في معهد التعليم بلندن إن الاستماع إلى المقطوعات الموسيقية العظيمة يؤدي إلى زيادة نمو وتطور المخ لدى الطفل ، وأثبتت التجربة أيضاً أن قدرة الطفل على الاستيعاب، والإنصات ، والتعلم وربط الأشياء تنمو بمعدل سريع حتى سن السادسة ، وتنصح بزيادة فترات استماع الطفل للموسيقى من أجل رفع معدلات تطور فهمه ..

فئات الأشخاص	تصنيف الأشخاص حسب نسب الذكاء
رفيع الذكاء (أو عبقري)	فوق 140
ذكي جداً	140 - 130
ذكي	129 - 120
فوق المتوسط	129 - 110
عادي (متوسط)	109 - 90
غبي	89 - 80
الحد الفاصل (70)	79 - 70
ضعاف العقول :	
أهوك	69 - 50
أبله	49 - 25
معتوه	أقل من 25

الخلق والابتكار

وتبدأ موهبة الخلق والابتكار عند الطفل في المراحل المبكرة من العمر ، خاصة في سن الثانية ، كما أكدت ذلك دراسة أمريكية ، وبينت أن الطفل في هذه المرحلة من العمر يكون لديه القدرة على التعبير عن احتياجاته ومطالبه ، وأحاسيسه ومشاعره ، ويستطيع أن يقوم برسم بعض الرسومات البسيطة ، أو اللعب ببعض الألعاب كالعرائس ، إلى جانب اللعب الجماعية ، ففي هذه المرحلة يكون خيال الطفل خصباً عندما يختلق بعض القصص والحكايات ، ويتخيل أن اللعب الخاصة به شخصيات حقيقية ، وهنا يجب مشاركة الطفل في تخيلاته ، وعدم إظهار الدهشة إذا مارسم وجه أي شخص بطريقة غريبة ، بل يجب تشجيعه إلى أن يتعرف الطريق السليم من خلال

تجاربه . ومن المعروف أن الأطفال في هذه المرحلة من العمر يكون لديهم مقدرة كبيرة على الخلق والابتكار ، ولابد من تشجيعهم على تنمية هذه الموهبة ، وقد أكدت الأبحاث والدراسات العلمية على أهمية موهبة الخلق والابتكار عند الأطفال ، لأنها تسمح لهم بالتفكير السليم ، وتساعدهم على التوصل إلى أنسب الحلول لمشكلاتهم ، ومن المعروف أيضاً أن موهبة الخلق والابتكار تشغل كيان الطفل وتفكيره ومشاعره ، وتساعده على النجاح في حياته الدراسية والاجتماعية فيما بعد ، وهي إحدى المفاتيح المهمة في تكوين شخصيته ، فينمو بطريقة طبيعية ، ولا يصاب بالانطواء أو التوتر النفسي ، فيجب ترك الحرية الكاملة للطفل لكي تكتشف موهبة الخلق والإبداع عنده دون الاعتماد على الآخرين .

إن الطفل يولد وهو مزود بنعم كثيرة : كالسمع والبصر والحس والعقل ، ما تلبث أن تنمو لتشكل له رأس مال يكون به قادراً على العيش ، ومواصلة النماء ، وتلبية حاجات الحياة ، ومضت سنة الله في خلقه استكمالاً لهذه النعم الفطرية بما أودع في الإنسان من طاقات هائلة ، تؤهله للرقي والارتقاء ، وتعده للإنتاج والإبداع ، وتساعده على التكيف والعطاء ، وتشكل له أساساً لابد منه في حياته الفردية والاجتماعية ، وأبرز ما يتمثل ذلك في اكتساب اللغة ، من هنا وجب الاهتمام بالتعليم على مستوى الفرد ، والمجتمع أيضاً ، وتنهض عناصر التربية ، ومؤسسات التعليم بهذا المطلب الحيوي الجوهري ، بحيث تتحقق الجودة الشاملة في التعليم ، فالطفولة من أهم وأخطر المراحل التي يمر بها النشء وتتنامى خلالها قدراته العقلية ، وملكاته الإبداعية ، وفيها يكتسب الطفل العديد من المهارات والسلوكيات المتباينة وفق ما تمليه ظروف الأسرة ، وأوضاع البيئة المحيطة به ، لذلك تصبح هذه المرحلة بمثابة الإعداد الأساسي لمستقبل الطفل ، وصمام الأمان في تنشئته .

الطفل والكمبيوتر

إن الطفل يولد مبدعاً مبتكراً يقيم البنى الذهنية الخاصة به كما يقول جين بياجيه ، خاصة وأن ثقافة عصر المعلومات غنية بالمفردات التي تمكن الطفل من تنمية تفكيره المنطقي ، والأطفال عادة

مايكتسبون هذه الملكة تلقائياً دون موجه ، إن الكمبيوتر وسيلة طيعة لتنمية عادات التفكير المجرد حيث يمكن للكمبيوتر أن يجسد المفاهيم المجردة ، لذا فهو وسيلة فعالة لعبور العقبة الكؤود ، التي تحدث عنها كثير من المربين ، ويقصد بها تلك التي يواجهها الطفل عند انتقاله من مرحلة الطفولة ، إلى مرحلة النضج واجتيازه الحد الفاصل بين التفكير الذي يتعامل مع الأشياء المادية ، وشواهد العالم المدركة حسياً ، وبين التفكير المجرد الذي يتعامل مع المجردات والرموز ، علاوة على ذلك ينمي الكمبيوتر القدرة على التفكير "التبادلي" ونعني به تعامل الذهن مع عدة أبدال محتملة في الوقت نفسه ، وأن يتتبع بصورة متوازية أكثر من مسار لتسلسل الأفكار .

إن أطفالنا يموتون صغاراً ، وقد حرموا في منازلهم من الصحة النفسية والعقلية ، قبل التحاقهم بمدارسهم لتقبر مواهبهم وملكة تعلمهم التلقائي في فصول الدراسة المكتظة ، التي تخلو من البهجة ، وتمارس فيها أساليب مرفوضة . إن طرق التعليم الحالية والمناخ الاجتماعي السائد ، لايمكن أن ينشئ إنساناً مبدعاً ، يحدث هذا في الوقت الذي يسعى فيه أهل التربية في العالم نحو تنمية ملكات الإبداع والابتكار لدى الأطفال ، بل ويفكر البعض في تنمية ذلك وهم أجنة في بطون أمهاتهم ، من خلال إعطاء الأم أنواعاً معينة من الهرمونات والفيتامينات ، والأملاح المعدنية، ولا يمكن التنبؤ بما يمكن أن تقوم به هندسة الكائنات في مجال تحسين النسل البشري . والتحدي هو في كيف تنمى ملكة الإبداع لدى أطفالنا ؟ إن الكلمة السحرية في تنمية الإبداع لدى الصغير ، كما تقول بيرجاندي : «هو التوازن ، التوازن بين إطلاق حريته وإعطائه القدر المناسب من التوجيه ، بين حثه على فعل المزيد ، وعدم التسرع في إنضاجه خشية الاضطراب النفسي والعقلي ، بين البحث عن المكتمل دون تحذلق ، والإغراق في التفاصيل ، وهو أيضاً التوازن بين الوقوف على أرض الواقع الصلبة ، والتحليق في عالم الرؤى الخيالية للعقل المبتكر الوثاب بحثاً عن آفاق جديدة» .

إن رحلة الإبداع لدى الطفل ، تبدأ من المنزل ويسهم فيها الوالدان خاصة الأم بالدور الأكبر ، وفيما يخص علاقة الطفل بأسرته هل يمكن لنا تقبل الفكرة الجريئة التي طرحها الخولي بقوله : «إننا في حاجة ماسة إلى تعميق الهوة بين الأجيال ، فعلى حين أرى أن جيل الكبار في المجتمعات

العربية اليوم ، عاجزاً بشكل عام عن ملاحقة مسيرة الزمن ، والتعامل مع الواقع الذي يفرض علينا بحد أدنى من القدرة على السيطرة على أمور مجتمعاتنا ، أرى في المقابل صغاراً لم يدركوا بعد العقد الثاني من أعمارهم يتعاملون مع متغيرات العصر بيسر وكفاءة ، ومن مستوى فكري منطقي، رفيع حقاً ، يعجز كثير من الكبار عن إدراكه بسهولة ، وليست هذه هي حالنا نحن وحدنا بل إنها ظاهرة ملموسة في المجتمعات الغربية المصنعة» .

لقد أصبحت مهمة التعليم ، هي تعليم التلميذ كيف يتعلم ذاتياً ، وكيف يداوم على عملية التعلم تلك على مدى فترات طويلة في حياته العملية ، لقد تعددت مصادر اقتناء المعرفة لتشمل بجانب المدارس : الكتاب ، والمراجع ، والبرامج التعليمية ، والمناهج المبرمجة ، وبنوك المعلومات ، ويعني ذلك نقل تركيز تعليمنا من التحصيل إلى تنمية قدرات التعلم ذاتياً ، والاهتمام بمؤسسات التعليم غير الرسمية من مراكز التدريب ، والجامعات المفتوحة .

ولمطالب النمو أهمية في الكشف عن المستويات الضرورية التي تحدد كل خطوة من خطوات تطور الفرد ، وهي بذلك تصلح لتوقيت العمليات التعليمية المختلفة وترتيبها في وحدات متتابعة متعاقبة . وتبين مطالب النمو مدى تحقيق الفرد لحاجاته ، وإشباعه لرغباته وفقاً لمستوى نضجه ، وتطور خبراته التي تتناسب مع سنه . وتظهر هذه المطالب نتيجة للنمو العضوي ، وبعضها ينتج من الآثار والضغوط الثقافية للمجتمع ، وبعضها ينتج من القيم التي يعتنقها الفرد ، ومن مستوى الطموح الذي يهدف إليه ، وتنتج مطالب النمو من تفاعل عوامل هي : مظاهر النمو العضوي ، ومظاهر الثقافة القائمة ، ثم مستوى طموح الفرد .

والإنسان يتعلم لغة الكلام القومية منذ طفولته ، بعد أن يتوافر لديه الاستعداد الفطري التام لاكتسابها ، ويلتقي عنده خطا اللغة والفكر ، ثم يبدأ شيئاً فشيئاً بالكشف عن مميزات اللغة وإدراك غاياتها ووظائفها وارتباطها بما حوله ، وتصبح عملية اكتساب الإنسان للغة متطابقة مع قوانين اكتساب العادات والتقاليد الأسرية والاجتماعية ، ضمن إطار العلاقات المثيرة والاستجابات كما يرى ذلك السلوكيون أمثال واطسون وسكنر .

ويبين التقسيم الآتي مطالب النمو في كل مرحلة من المراحل العمرية المختلفة :

- مرحلة المهد والطفولة المبكرة من الميلاد وحتى سن 6 سنوات :

تبدأ بمرحلة المناغاة ، تتحول حين يتجاوز الطفل شهوره السبعة الأولى من المناغاة إلى مقاطع ثم كلمات ، ويبدأ بعدها في التعبير عن جملة بأكملها في كلمة واحدة ، معتمداً في ذلك على قدرته على التقليد والمحاكاة .

وفي نهاية السنة الثانية يبدأ في تعلم العلاقات بين عناصر الجملة ، والصفات الدلالية لأجزائها المكونة ، ويبدأ في تكوين الجملة ذات الكلمتين ، ثم إلى تكوين الجمل .

وتكون القدرة على اكتساب اللغة في أوج نشاطها - كما يرى بعض علماء اللغة - قبل السنة الخامسة . ويبدأ الطفل في اكتساب الكلمات وتحصيلها كجزء من اكتسابه العام للغة منذ طفولته ، وقد يتأخر نطق الطفل للكلمات ، أو يبقى حتى الشهر العاشر أو الثاني عشر في مرحلة الكلمة الواحدة ، أو في دور نطق المقاطع رغم أنه يفهم كلمات عديدة .

يحصل الطفل من ألفاظ اللغة في الثمانية عشر شهراً الأولى عدداً من الكلمات ، تزداد عندما يبلغ سنتين ونصف السنة من العمر ، ويظل هذا النمو مع التقدم في سنوات العمر ، وقد لاحظ بعض الدارسين أن معظم ما يكتسبه الطفل قبل المدرسة ، أو الطفل في بدايات نموه عامة ، كلمات ذات دلالات محسوسة ، وبالأخص الكلمات التي تدل على أشياء أومخلوقات متحركة أو قابلة للحركة . وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على الأطفال في المراحل الدراسية الأولى ، أن المفردات اللغوية لديهم تظل تتزايد سنة بعد أخرى ، فاكتساب اللغة يظل أكثر ارتباطاً بالأطفال ، وحالات الإنتاج والفهم أو الإدراك ليست محددة بمرحلة عمرية معينة .

ويأتي اكتساب الطفل السوي لما يتعلمه عفوياً تلقائياً ، لأن ذهن الطفل مهيئ بشكل من الأشكال لإتمام عملية التكلم ، واتجاهه لإثبات وجوده الاجتماعي اتجاه فطري .

ويعتمد الطفل على أمه في بداية هذه المرحلة اعتماداً كلياً ، وعليه فالأسرة ، بل المحيط الذي يعيش فيه الفرد بأكمله ما هو إلا جزء من المجتمع الكبير الذي تظهر وتنمو فيه اللغة

القومية ، وقد بينت الدراسات والتجارب أن الأطفال الرضع في سن شهر أو شهرين يمكنهم التمييز بين بعض الوحدات الأولية للأصوات الصادرة أثناء الكلام .

- **مرحلة الطفولة المتأخرة : 6 - 12 سنة .**

يتعلم الطفل المهارات الحركية ، مع تكوين اتجاه عام نحو نفسه وحولها ككائن حي ينمو ، ويتعلم مصاحبة الأتراب ، ويكون المفاهيم والمدركات الخاصة بالحياة اليومية ، وتكوين الضمير والقيم الخلقية والمعايير السلوكية ، وتكوين اتجاهات نفسية متصلة بالمجتمعات البشرية المختلفة ، ويأتي ذلك عن طريق ما يعرفه الطفل من لغة ، فتتكون الجمل من الكلمات لديه في تسع سنوات ، فيستخدم الأسماء للدلالة على الناس والحيوانات والأشياء ، وكذلك الأفعال لتعبر عما يفعله الناس ، وما يحيط به ، ويستخدم الصفات لوصف ما يشاهده .

- **نمو البلوغ والمراهقة : 12 - 21 سنة .**

في هذه المرحلة يتقبل الفرد التغيرات التي تحدث له نتيجة لنموه الجسمي ، ويكون علاقات جديدة مع الأصدقاء ، ويستقل عاطفياً عن الأسرة ، ويصل إلى مستوى الاطمئنان ، كما يحدد مستقبله لما يتكون لديه من المهارات والمفاهيم العقلية الضرورية للمواطنة الصحيحة ، ويتقبل المسئولية الاجتماعية ، وتتكون لديه قيم سلوكية .

إن من المسلم به أن لدى الأطفال استعداداً ولادياً لمهارة لغوية تسمى "جهاز اكتساب اللغة" يمكن الأطفال من السيطرة على الإشارات القادمة وإعطائها معنى وإنتاج استجابة . ويرى الكثيرون أن الأطفال يأتون إلى العالم مجهزين وراثياً أو جينياً للتعامل مع ما يتعلمونه بطريقة معينة، وأن المبادئ الفعالة في التعلم جزء من ميراثنا البيولوجي .

لقد أثبت العلماء أن الطريق الذي يتبعه الأطفال في تعلم دراسة الفكر والنتاج الفكري له سماته المميزة ، وأن أفضل المراحل العمرية للتعليم هي ما بين عامين وسن البلوغ .

وكلما تنوعت خبرات الطفل ، وتعددت ألوان حياته ، ازدادت سرعة نموه تبعاً لذلك ، فهو في طفولته النامية المتطورة أشد ما يكون حاجة إلى أن يتصل بضروب مختلفة من البيئات الاجتماعية

المحيطة به ، فالبيئة تؤثر تأثيراً واضحاً على نمط الشخصية التي يكتسبها الطفل ، فحياتنا الاجتماعية علاقات غير منظورة تصلنا بالأفراد والجماعات ، والثقافة المحيطة بنا فتتأثر وتؤثر ، وتتفاعل وتتكيف مع كل هؤلاء ، والأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى ، والبيئة الأساسية التي ترعى الفرد ، وهي لهذا تشتمل على أقوى المؤثرات التي تنمي طفولته - والبيئة المنزلية الجيدة وعدم التعرض للحرمان الثقافي من بداية حياة الفرد ، لها أهمية عظمى في النمو الجسمي والعقلي والسيكولوجي . وإن كانت البيئة الجيدة لا تجعل الأفراد متماثلين ، ولكنها تعطي فقط الفرصة لكل فرد كي ينمو للحد الأقصى التي تؤهله له قدراته ، والطفل في الأسرة يقلد الراشدين أو من هم أكبر منه سناً ، والتقليد في الطفولة دعامة قومية من دعامات التعليم ، وكسب المهارات المختلفة .

إن المدارس تفتح أبوابها لأطفالنا بدءاً من أعمارهم الأولى بعد أن يكونوا قد تشكلوا التشكيل المبدئي على يد أمهاتهم وآبائهم ، فإن أحسن هذا التوجيه والتشكيل ، وجدت الشخصية المتفاعلة ، ويبدأ دور المدرسة ليكمل عملية التنشئة التي تتطلع إلى المثالية فيها . فالبيت والمدرسة والرفقة لها دور في تكوين هذه الشخصية ، وفي إرواء هذه البيئة ، فإن صلحت أثمرت ، وإن اختلت فسدت .

وليس من شك في أن الأطفال الموهوبين ثروة قومية ينبغي الحفاظ عليهم ، والسعي لاكتشاف مواهبهم في سن مبكرة ، وتعهدهم بالرعاية والتنمية لصقل وتنمية طاقاتهم الإبداعية ، وإزكاء روح الابتكار فيهم ، وتلعب الطبيعة والبيئة المحيطة دوراً أساسياً وحيوياً فعالاً في تنمية قدرات ومواهب الطفل ، فالتعايش السلمي بين الإنسان والبيئة والطبيعة يوفر مناخاً أفضل للطفل الموهوب يساعده على تنمية شخصية سوية متوازنة عقلاً ووجداناً .

وتظهر الدراسات أن اللعب والخروج إلى الطبيعة يمثلان جانباً مهماً وتربوياً في حياة الطفل بصفة عامة .. والطفل الموهوب بصفة خاصة ، لذلك فإن بعض لعب الأطفال الهادفة تساعده على الابتكار ، وهكذا تتحول اللعب إلى أدوات تثقيف وتعليم وتدريب للحواس ، وتصبح عاملاً تربوياً ينمي في الطفل حاسة التذوق الفني ، ولابد لهذا الطفل من معلم تربوي مثالي ، قادر على العطاء والتوجيه العلمي والفني السليم ، نظراً لدوره المهم مع التلاميذ ، وتؤكد الدراسات أن

المعلم قد يدمر الموهبة فور اكتشافها ، أو يدمرها بسوء معاملته ونقص خبرته ، لذلك لابد من إنشاء مراكز لرعاية الموهوبين باعتبارها ضرورة حتمية ، وواجباً إنسانياً وحضارياً بشرط أن يشرف على هذه المراكز متخصصون وفنانون تربويون قادرون على العطاء ، ويتمتعون بالموهبة العالية .

اليونسكو وإنجازاته في الطفولة والأمومة :

لليونسكو إنجازات علمية وثقافية وتربوية في الساحة الدولية في حقل الطفولة والأمومة ، أهمها :

أ- تنمية التعليم الابتدائي وتجديده .

ب- تكافؤ فرص تعليم الفتيات والنساء .

ج- تطوير التعليم في المناطق الريفية .

د- تعزيز حق بعض الجماعات الخاصة في التعليم .

هـ- التعليم والتدريب والمجتمع .

و- العمل من أجل تنمية التعليم وأساليبه واستراتيجياته .

بيان ببعض المشروعات التي نفذتها منظمة اليونسكو بشأن الأطفال والنساء في الساحة الدولية

مصدر التمويل	الدولة	المشـروع
صامسكان	بنين	التربية السكانية والجنسية في المدارس
أكغفند		تشييد المدارس الابتدائية
الأوبك	جمهورية أفريقيا الوسطى	تشييد المدارس الابتدائية
بامت	تشاد	معونة عاجلة لتجديد تدريب معلمي المرحلة الابتدائية
أكغفند	غينيا الاستوائية	إعادة تنظيم التعليم الابتدائي
صامسكان	أثيوبيا	مساندة صحة الأم والطفل في مجال الاتصال
صامسكان	أثيوبيا	مساندة صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة في مجال الاتصال
صامسكان	أثيوبيا	تزويد مراكز التعليم الأساسي في مناطق إعادة التوطين بالمعدات
الأوبك	غامبيا	مساندة صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة في مجال الاتصال
صامسكان	موريشيوس	برنامج صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة
صامسكان	موزمبيق	برنامج صحة الأم والطفل في مجال المعلومات والتربية من أجل الاتصال
الأوبك	السنغال	تشييد مدارس ابتدائية
بامت	سيراليون	منهج تجديد للمدارس الابتدائية
السويد	سوازيلاند	تطوير المدارس الابتدائية
النرويج	نوفو حركات التحرير الوطني	محو أمية النساء والفتيات
النرويج	نوفو حركات التحرير الوطني	محو أمية النساء والفتيات
بامت	نوفو حركات التحرير الوطني	التعليم الابتدائي والثانوي
بامت	نوفو حركات التحرير الوطني	التعليم الابتدائي والثانوي
السويد		التربية الخاصة للأطفال المعاقين

تابع - بيان ببعض المشروعات التي نفذتها منظمة اليونسكو بشأن الأطفال والنساء في الساحة الدولية

مصدر التمويل	الدولة	المشـروع
بامت	السعودية	التربية قبل المدرسة
صامسكان	تونس	التربية السكانية في المدارس الابتدائية
إيطاليا	كوستاريكا	التعليم الأساسي
صامسكان	الدومنيكان	التربية السكانية في المدارس الابتدائية والثانوية
صامسكان	السلفادور	التربية السكانية في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي
صامسكان	هندوراس	التربية السكانية في برنامج التعليم الابتدائي وتعليم الكبار
أكغند	جامايكا	كتب تعليمية قليلة التكلفة للمدارس الابتدائية
فنلندا	جامايكا	التعليم الأساس
البنك الدولي	بنغلاديش	تنمية التعليم الابتدائي
بامت	بورما	إنشاء المرافق للتربية الخاصة من أجل الأطفال المعوقين
البنك الدولي	الباكستان	التعليم الابتدائي
صامسكان	ساموا	التربية السكانية في نظام التعليم الابتدائي والثانوي
السويد	مشروع إقليمي	البرنامج التعاوني لليونيسيف
اليونيسيف	مشروع قطري	البرنامج التعاوني لليونيسيف
اليونيسيف	آسيا والدول العربية	معونة اليونيسيف لمشروعات التعليم في آسيا والدول العربية
اليونيسيف	مشروع دولي	السنة الدولية للطفل
مساهمات طوعية	مشروع دولي	التربية الخاصة للأطفال المعوقين
مشروعات أخرى		
بدتا	نيجيريا	حلقة تدريبية عن كتب الأطفال
اليونسكو	مشروع إقليمي	اجتماع دولي عن المرأة والاتصال والتنمية في أمريكا اللاتينية

تابع - بيان ببعض المشروعات التي نفذتها منظمة اليونسكو بشأن الأطفال والنساء في الساحة الدولية

مصدر التمويل	الدولة	المشـروع
برنامج الأغذية العالمي	بوتسوانا	صهاريج ماء للمدارس الابتدائية
برنامج رابطة جايروس جيري	زيمبابوي	رعاية المشلولين الصغار
أسقفية مان	كينيا	مدرسة جاراكاندا للأطفال المعوقين
جمعية لويولا للعمل الثقافي	بوليفيا	مدنية الطفل (سان رافائيل)
هيئة كلوفيت	هاييتي	التدريب المهني للأطفال الصم
هيئة إغاثة الأطفال المكفوفين	بنغلاديش	مستقبل لكل طفل
برنامج الأغذية العالمي	بوتان	مواد تعليمية للمدارس الابتدائية
مؤسسة تنمية الشباب	الفلبين	تدريب في مجال محو أمية النساء والمدارس الثانوية وقبل الابتدائية والابتدائية
المجلس الدولي للنساء	الهند	توسيع التعليم الابتدائي

قراءة في المناهج

إننا في حاجة إلى ثورة شاملة لمراجعة المناهج والمحتوى العلمي ، وقد يترتب على ذلك إضافة تصورات ، أو دمج مقررات ، أو حذف مقررات ، أو تصويب مقررات تضمن الحديث من العلم، والمتطور من التكنولوجيا ، وليس من شك في أن هناك محاولات متعددة في هذه الإطار ، إلا أن كل هذه المحاولات مازالت غير مناسبة لما طرأ من تحديث في عصر الانفجار المعرفي ، وتضخم المادة العلمية ، ولا نغفل جانب المهارات والخصائص الاجتماعية ، وتنمية مهارات التعامل مع الآخرين ، والعمل بروح الفريق ، وأيضاً اتباع وسائل تعليمية أكثر جذباً ، وأيسر إيصالاً للفكرة والمعلومة ، وأن نلجأ إلى الملموس ، وتنمية روح الافتراض من النماذج والهياكل التي تسهم في فهم المناهج والمقررات ، ونحن في حاجة إلى تنمية الخيال العلمي ، والقدرة على التصور والتنبؤ ، وغير ذلك من التربية العلمية السليمة التي تساعد على الإبداع والتفوق ، ولن يحدث ذلك

إلاباستخدام الوسائل التعليمية الحديثة من تجارب وميكروسكوبات ، وتليسكوبات وحاسبات وشبكات ، وتعلم أساسيات التكنولوجيا في مرحلة مبكرة ، ومن الانتقال من تجارب بسيطة إلى تجارب أكثر تعقيداً ، أو من برامج الألعاب والتسلية إلى البرامج العلمية البسيطة ، وكذلك الوسائط الأكثر تعقيداً من دوائر تليفزيونية ، وأنظمة فيديو كونفرانس ، إلى جوار تغطية دور الأنشطة الطلابية ، ونشر الثقافة العامة ، مع تأكيد زوال عصر المذكرات والملخصات ونماذج الأسئلة والأجوبة ، ويقتضي كل ذلك ضرورة مراقبة ومتابعة مستوى التعليم ، ووضع الوسائل الكفيلة لمراقبة الجودة ، ووضع ضوابط ومقاييس الاعتماد ، وبما يضمن الجودة ، وعدم الاستغلال لمجرد الرغبة في التعليم ، كما أن كل ذلك يجب أن يكون في إطار من الشرعية القانونية والدستورية ، واحترام مبدأ مجانية التعليم

إن المناهج تحتاج إلى تطوير ما في ذلك شك ، وليست المسألة "ثقل أو خفة" دم المناهج ، وإنما كيف يمكن أن نصل إلى مستوى متقدم وعالمي في التعليم ، والمسألة تحتاج إلى إعادة نظر لإعادة تأهيل المعلم ، فبه يمكن أن نضمن تطبيق المنهج تطبيقاً صحيحاً ومفيداً ومثمراً ، فالمسألة لم تعد حصصاً ، بل لابد أن يتحول الفصل إلى ساحة حية من المناقشة والحوار .

لابد أن يؤهل المدرس بدرجة كافية أولاً ليصبح قادراً على قيادة قاطرة التطوير والتحديث ومن ثم خطة تطوير المناهج ، وأساليب التقويم ، وقبل كل ذلك يأتي دور الإدارة العليا المضطلعة بشئون العملية التعليمية .

لقد أصبح الكتاب المدرسي يخضع لمراجعة محتواه كل عامين ، كما يقسم إلى جزئين طبقاً للفصل الدراسي الذي يتم تدريسه فيه ، وهذا يعود التلميذ على أن يقرأ متا هو مطلوب منه فقط ، وإن كانت الزيادة تشكل مادة إثرائية يمكن أن يسترشد بها التلميذ إن أراد ، مع ذلك فهناك عدم ربط بين المناهج ومتطلبات البحث العلمي ، إذ لم يعد البحث العلمي محور التقدم البشري في العصر الحالي ، بحيث أصبحت كفاءة الدول تقاس بحجم الإنفاق على البحث العلمي ، والقوى البشرية البحثية ، كما تتمثل بعض المشكلات في ضعف العلاقة بين التخصصات المتاحة للطلاب وفرص العمل في الأسواق ، حيث نجد أن بعض المناهج العلمية تحتاج إلى مزيد من التطوير

لمواجهة احتياجات السوقين المحلية والخارجية ، الأمر الذي يدعو إلى تبني استراتيجية تعليمية تقوم على المواءمة بين طبيعة هذه المناهج واحتياجات السوق من ناحية ، واعتبارات الجودة الشاملة التعليمية من ناحية أخرى .

ولا يعني المنهج الكتب والمعلومات والمعارف فقط ، ولكنه صناعة تهدف إلى بناء الإنسان ، وهو كذلك هدف ومحتوى وتدريس وتقويم ، وليست الأزمة في معرفة كيف تتم صناعة هذه المناهج ، ولكن الأزمة في كيية توفير مناخ التنفيذ ، وهذا المناخ يتمثل في المدرسة التي لا تستطيع أن توفر جميع الإمكانات لتحقيق جودة منهج عالمي من خلال المعامل ، والفصول الأقل عدداً ، والوسائط المتعددة .. وكذلك المعلم نفسه ، فلابد من دورات تدريبية مستمرة لكل من المعلمين والموجهين والقيادات التربوية سواء في المجال العلمي أو الإداري ، وتحديث برامج إعداد المعلم في كليات التربية ، وعقد لقاءات مستمرة مع القيادات التعليمية لتزويدهم بالمستحدثات في مجال المعرفة وطرق التدريس .. ولابد من التركيز على المفاهيم الأساسية والمفاهيم "المفتاحية" لكل مادة من المواد الدراسية ، والتخفيف من كثافة المعلومات في الكتب ، وإتاحة الفرصة للطلاب لاكتساب مهارات التعلم الذاتي ، حتى يستطيعوا أن يعلموا أنفسهم ما يستجد ويستحدث في كل مادة ، مع الاعتماد على استخدام برامج تعليمية بالكمبيوتر كي يتعلم الطالب منها ذاتياً ، فالمعلومات التي يستقيها الطالب بنفسه ، لن ينساها مدى حياته ، وفي هذا الإطار أيضاً لابد من استخدام طرق تدريس تعتمد على إيجابية المتعلم ونشاطه بحيث يتحول دور المعلم إلى مرشد وموجه وميسر لتعليم الطالب ، وهناك ضرورة أيضاً لربط المناهج بالبيئة والمجتمع وسوق العمل ، حتى يشعر المتعلم أن هناك جدوى مما يتعلم ، ولأولياء الأمور دور إيجابي في الاستجابة لهذا التطوير والتحديث .

ويتفق الخبراء على القدرات العلمية المطلوبة لسوق العمل ، والتي يجب أن تتضمنها المناهج ، بل إنها يجب أن تكون أهدافاً أساسية لكل مادة ، وأهمها القدرة على اتخاذ القرار والنقد الذاتي ، وحسن استخدام الموارد والقدرة على التعبير عن التواصل والاستعداد لقبول الرأي الآخر، فلا شك أن متطلبات سوق العمل لا تقتصر على مجرد إتقان حرفة أو مهنة ، ولكن التمتع بهذه

المهارات العقلية والاجتماعية هو أساس القبول بسوق العمل ، وهي أيضاً القدرات التي توهلهم لمواجهة التغيرات كافة التي قد تحدث في هذه السوق ، وإن كان هذا لا يمنع من ضرورة التركيز على إيجاد جسور تعاون بين القطاع الفني في التعليم ، والمؤسسات المختلفة في سوق العمل .

لابد من وقفة عند المقررات في مراحل التعليم المختلفة ، فهي تحتاج إلى اختيار وعرض وإخراج ، بحيث تمس حاجات التلميذ ، وتلمس واقعه وظروف حياته ، وثقافة عصره وتطوراته إلى جانب عنصر الاستمالة والتشويق والجذب ، والإثارة ، وإزكاء روح المنافسة والتحدي ، فهناك نماذج توحي بالغموض ، أو بالجمود وعدم ملاءمتها لثقافة العصر ، ومن أجل ذلك تنبه المضطلعون بالعملية التعليمية إلى حذف 20% من الموضوعات التي تحتشد في أذهان التلاميذ ، ويعتمد عليها على السرد ، والغريب في موضوعه ، والبعيد عن تصور التلاميذ وفكرهم ومشاهداتهم وربما يكون الموضوع متكرراً ، أو ضحلاً تافهاً في محتواه ، مما ينفر الطلاب ، ولا يثير في نفوسهم الرغبة في الاطلاع ، ومن هنا يحفظ التلميذ آلياً دون وعي بالمعنى ، أو الظلال أوالصور والأفكار والكلمات .

من المفترض أن توضع المناهج الدراسية على أساس دراسات ميدانية دقيقة متفحصة ، تستقرئ وتتحسس أذواق التلاميذ وميولهم واتجاهاتهم ، ومستوياتهم العقلية والثقافية ، وتتعرف على حاجاتهم ، وظروف حياتهم الفعلية ، وطموحاتهم الخاصة ، ويختار من الموضوعات أو المقررات ما ستناسب مع هذه الأذواق والمستويات ، وهذه الميول والظروف والحاجات والطموحات ، بمنأى عن النزعات الإقليمية ، والرغبات الفردية والمجملات الشخصية ، والمفترض أن يستعان بالمدرسين، وأولياء الأمور ، والتلاميذ في اختيار المناهج ، فهذا يشد التلاميذ إلى كتبهم الدراسية ، وإلى الموضوعات المقررة فيها .

ينبغي أن تشتمل الكتب الدراسية على كل ما يتيح الفرص المتعددة للطالب للحوار والمناقشة ، وتشجعه على التعليم الذاتي ، وتنمي لديه حب الاستطلاع ، والفضول العلمي ، وتربي لديه الطموح والتطلع إلى آفاق فكرية وثقافية رحبة ، وينبغي أن تسعى المدرسة بصورة أساسية ومستمرة من خلال المناهج إلى تشجيع التلاميذ على الاشتراك في الأنشطة التربوية وممارستها ،

ولا ريب في أن لوجود المكتبة أثراً كبيراً في اجتذاب الناشئة وحفزهم على القراءة والبحث .

كما أن للطباعة والإخراج أثراً ملموساً في تقبل المادة المقروءة ، وفي الانجذاب لها ، فإذا لم تكن الطباعة سليمة ، بارزة الحروف ، فإن هذا يفضي إلى اضطراب الناشئة في نطقها ، وإلى نفورهم منها ، كما لا يجب أن نكثر من الكتب ومن عدد صفحاتها ، فإن هذا يشكل على التلميذ عبئاً ثقيلاً ، وربما تقوم المدارس الحكومية بتدريس القليل من الكتب ، وفي المدارس الخاصة يتم تدريس العديد من الكتب بالإضافة إلى الكتب المقررة ، فيصبح حجم الكتب وعددها يفوقان ما ينبغي أن يقدم للتلميذ ، وفي المدارس الألمانية والفرنسية والإنجليزية ، حيث يعتبر الكتاب إحدى الاستراتيجيات المستخدمة في التدريس ، يمكن أن نلاحظ الزيادة الواضحة في عدد الصفحات وفي حجم الكتاب عما يقدم في المدارس الحكومية .

إن كثيراً من المناهج يتصف بالتقريرية التي يكتفي فيها بسرد الموضوعات وشرحها ، ثم وضع بعض الأسئلة على نحو رتيب أو شكلي في الغالب لا يولي اهتماماً كافياً بتنمية مهارات الطالب ، إلى جانب أن مناهجنا تسير على نظام التحفيظ والتسميع ، مع أنه لابد من التركيز على الفهم والإدراك ، والتخيل والاستنتاج في جميع الأحوال .

وليس من شك في أن للمناهج الدراسية عامة دوراً مشاركاً في ضعف العملية التعليمية ، فالجمود في المنهج ، والرتابة في الموضوعات المقررة مستمر . فمع تقدم وسائل الاتصال ، وسهولة تدفق المعلومات ، أصبح العالم وكأنه يعيش في قرية صغيرة مليئة بالمعلومات المتقدمة والمتشابكة ، وأصبح من الضروري إحداث ثورة في المناهج لتخلق جيلاً واعياً بما يدور حوله في العالم ، دون أن يفقد هويته ، ليصبح قادراً على التنبؤ والإبداع ، لا الحفظ والتلقين ، خاصة وأن واقعنا التعليمي الراهن يؤدي في معظم الأحيان إلى تدريس مفاهيم أو موضوعات منفصلة عن بعضها البعض ، وأن نطور ونجدد في المناهج لتنمية المهارات والكفاءات ، وإعادة النظر في مناهج تدريسها في مختلف المستويات ، وتطويرها بجهد علمي ، وبحثي منظم تقوم به المؤسسات المتخصصة .

إننا عندما نعمل في محتوى المنهج التعليمي ، وعندما نناقش الطرق والعمليات التعليمية ، وعندما نخطط ونرسم السياسات التعليمية ، نكون منغمسين في أعمال سياسية تنطوي على

اختيار أيديولوجي ، وسواء كان هذا الاختيار غامضاً أو واضحاً ، فليس ذلك بالأمر المهم . المهم أن نعرف أن التعليم الذي يعالج المشكلات هو وحده القادر على حل المتناقضات التي تحول دون تحقيق الحرية ، ففي هذا النوع من التعليم ينتفي وجود مدرس الطالب وطالب المدرس ، ويحل مكان هذه العلاقة علاقة أخرى جديدة هي علاقة المدرس والطالب ، والطالب والمدرس معاً في حل المشكلات ، ففي هذه الحالة لم يعد المدرس هو وحده الذي يدرس ، لأن المدرس في العلاقة الجديدة يتعلم أيضاً من خلال حواره مع الطلبة ، كما أن الطلبة لا يدرسون أيضاً ، بل إنهم يعلمون ، ويبدو من ذلك أن كلاً من الطلبة والمدرسين يشتركون في عملية نامية واحدة . وهكذا فالطلبة الذين يواجهون خلال عملية التعلم بسيل متصل من المشكلات الواقعية يشعرون بنوع من التحدي ، كما يشعرون بمسئوليتهم في مواجهة ذلك التحدي ، ومن هنا يبدأون عملية الاتصال بواقع حياتهم ، فقدرتهم على التحدي تبعث في نفوسهم مزيداً من الشعور لمواجهة تحديات جديدة بما يفتح أمامهم مزيداً من الفهم والالتزام . وهنا يبدو أن منهج طرح المشكلات أساسه اعتبار الناس كائنات في مرحلة الصيرورة ، أي أنهم يمارسون وجوداً غير مكتمل ، وهو يتخذ التعليم وسيلة من أجل تطوير نفسه ، وانطلاقاً من ذلك فإن التعليم ما هو إلا عملية إعادة صنع .

وعلى هذا فإننا نبدأ بالحياة على أنها عملية تفاعل متطور بين الكائن الحي وبيئته ، وأمامنا هنا جانبان لهذه العملية : الجانب الأول ، هو الطفل النامي . والجانب الثاني هو الجماعة المحيطة ، والحياة الثقافية التي ينمو الطفل في وسطها والتي يسهم فيها باطراد متزايد ، والتربيون الذين يهتمون بالجانبين معاً ، يتمنون بالنسبة للطفل أن يعيش ، وهو ينمو بالتدريج عيشة كاملة وسعيدة، ويتمنون بالنسبة للجماعة أن يسهم الطفل إسهاماً مثمراً مصحوباً بالشعور بالمسئولية في تقدم الحياة الاجتماعية المشتركة . وعندئذ يصبح المنهج عبارة عن حياة الطفل كلها - تلك الحياة التي تضطلع المدرسة بمسؤوليتها . ونحن نهدف إلى أنه كلما كبر أطفالنا زاد ذكاؤهم ، وزادت قدرتهم على استخدام هذا الذكاء في توجيه أنفسهم ، وزادت شخصياتهم قوة وخصباً ، ونحن نريد لهم أيضاً أن يسهموا إسهاماً مطرداً منتجاً في حياة الجماعة على أساس الاعتبار الكافي لمصالح الآخرين .

ويتوقع كلباتريك ، من هذا المنهج تحصيل قدر أكبر من المادة الدرسية ، وبإتقان وتنظيم أفضل . ويتوقع بالإضافة إلى ذلك ، بناء عقول أفضل ، وميول أكثر خصوبة ورقياً ، وشخصيات أحسن تكيفاً وأرقى خلقاً .

وعن المناهج المتبعة في تدريس الأدب بمراحل التعليم ، فالقضية أكبر من مجرد مناقشة مناهج ، إذ أنها تتعلق بالتشكيل الثقافي لأجيال من الناشئة ، فمناهج تدريس الأدب لا تفي بالغرض منها ، الآن ، ذلك أن تدريس الأدب للأطفال والناشئة لا يسهم فقط في ربطهم بلغتهم وتراثهم ، ولكنه أيضاً يجب أن يحقق لهم معاصرة أمنهم ومعايشة واقعهم ، ويسهم في تنمية ملكات التذوق الجمالي والفني والإبداعي لديهم ، ويرتقي بثقافاتهم ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في ظل منهج علمي مدروس ومتوازن يوفر للناشئة جانبي المتعة والفائدة ، ومثل هذا المنهج لابد لكي ينجح أن تتوافر له شروط معينة ، فلا يكفي أن تجمع بعض الأكاديميين والموجهين ليشاركوا في صوغ منهج دراسي ، بل يجب أن تسبق هذه المشاركة دراسات جادة تتناول كل ما يتعلق بمتلقي المنهج ، وأعني به الطالب والمدرس . واللغة مثلها مثل أي كائن حي تنمو وتزدهر وتضمحل ، فهي في تطور دائم، تعتورها تغيرات كثيرة ، وبطبيعة الحال فإن لكل إنسان في أدوار حياته معجمه الخاص به ، بل إن هذا المعجم يختلف من شخص إلى آخر باختلاف العمر والبيئة والنمو الاجتماعي والثقافي، ومن الضروري أن يسبق وضع أي منهج التعرف على الحصيلة اللفظية المتوافرة لطلاب كل مرحلة عمرية ومدرسية ، ومدى اتساق المنهج المقترح مع هذا المحصول ، بل ومدى قدرة الوسيط على نقل المضمون إلى المتلقي . ولابد أن يدرك واضعو المناهج أن الأدب لا يتمثل فقط في تلك النماذج من نصوص الشعر والنثر والخطب والرسائل التي درجوا على حشوها في مناهجهم ، وإنما هو أشمل من ذلك ، فهناك ألوان أدبية يهملها المنهج مثل الرواية ، القصة ، المقالة ، المسرحية ، واليوميات ... ولابد من تحقيق متعة الطالب وفائدته ، فالمناهج الآن تعتمد على الحفظ والتلقين ، أكثر من اعتمادها على الفهم والتذوق ، أو سعيها إلى إيقاظ الحاسة النقدية والإبداعية ، مثلما تفعل بلدان العالم المتقدمة ، التي ترعى الموهوبين منذ سنوات العمر المبكرة ، ولعل هذا هو سبب تألق بعض أبنائنا في الخارج .

ويقترح البعض برنامجاً لتطوير المناهج يعتمد على التقويم بما يدعم حاسة التذوق لدى الطلاب ، ويصبح الكتاب المدرسي بمقتضاه مرشداً لمراجع قوية يرجع إليها الطلاب للاستزادة ، ويقوم المدرس بمناقشة الطالب فيما قرأه ، وبالتالي نشجع الطالب على البحث والتفاعل مع أستاذه، فلابد من الأخذ بالنصوص العصرية التي يعايشها الطالب حتى تخاطب تذوقه ، وفي عصرنا الحالي نصوص ربما كانت أكثر جاذبية من الشعر نظراً لما تتحلى به من خفة الروح ، والبعد عن التعقيد ، وهذا من شأنه ربط الطالب بالأدب ، ولابد من الاستعانة بالمبدعين وعلماء النفس خاصة المهتمين منهم بالطفولة والشباب ، وكلما كان وضع المناهج يتم بصورة جماعية تمثل فيها التخصصات المختلفة ، كلما كانت المناهج أقرب إلى الكمال .

بين القديم والحديث

يمثل المنهج المدرسي قلب العملية التعليمية ومحتواها ليس باعتباره مقرراً يحتويه كتاب مدرسي وإنما باعتباره مجموعة خبرات يمر بها التلميذ داخل المدرسة وخارجها تحت توجيه وإشراف المدرسة ، ذلك أننا نواجه مواقف جديدة باستمرار وتظهر لنا أهداف جديدة ، ومعرفتنا القديمة وعاداتنا المألوفة تمتزج دائماً بالظروف الجديدة فتظهر نتائج جديدة ، وهكذا تتراكم الثقافة : فمعارف جديدة تكتشف ، وفروق جديدة تتميز ، واتجاهات جديدة تتكون ، وأساليب جديدة تتقن، وهكذا تزيد الكفاية ، وينمو الذكاء الاجتماعي ، ويجب والحالة هذه ، أن ينمو ذكاء الفرد عن طريق مشاركته في المحصول الثقافي الجديد .

ومن أهم ملامح المنهج الصحيح أن يتقدم الطفل ، فلا نضع المادة الدراسية قبل الطفل كما نرى في المنهج القديم ، بل نهتم بحياة الطفل الحاضرة ، حتى تكون حياة ناشطة سعيدة ، وحتى تتهيأ للتلاميذ الفرصة لمواجهة الحياة ذاتها بما يلائم أعمارهم وحالهم ، كما يتراءى لهم ، ومتى واجهوا مواقف الحياة على هذا النحو فإنهم يتعلمون معالجة هذا الموقف بشكل بنائي بالقدر الذي يساعدهم على أن يتعلموه ، وستلعب المادة الدراسية دورها بهذه الطريقة بشكل أفضل ، وسيرد منها قدر أكبر وإن كان من نوع آخر غير الذي يوجد في المدرسة التقليدية ، وبترتيب آخر أيضاً .

فالطريقة القديمة في المنهج ذهبت إلى أن يتكون المنهج من مواد دراسية ، وأن كل مادة تنقسم إلى دروس ، ولهذا كانت وحدة بناء المنهج عبارة عن قطعة من المادة الدراسية تقدم للفصل من أجل استيعابها ، وعلى هذا النحو ، كانت المدرسة إعداداً للحياة ، حقاً إن الطفل كان يعيش أثناء وجوده كتلميذ ، إلا أن المدرسة كانت تهتم بالحاضر كفترة تحصيل ، انتظاراً لمستقبل يمكن أن تستخدم فيه هذه المادة التي حصلها الطفل . وللحق فإن كثيراً من المدرسين الممتازين قد حاولوا أخيراً أن يعلموا موادهم الدراسية بحيث تساعد الأطفال على النمو في الحاضر إلا أن المنهج - واهتمام المدرس أيضاً بصفة عامة - كان موجهاً أولاً وأخيراً تبعاً للمقتضيات الرسمية نحو المادة الدراسية . وإذا كان لابد أن يخضع أحد الطرفين للآخر ، فقد كان هو التلميذ وليس المنهج وهذا هو المحك : من الذي يجب أن يخضع لحاجات الآخر في النهاية : التلميذ أم المنهج؟

إن هذا المنهج القديم ، كان يؤيده علم نفس يؤكد الاستيعاب والتدريب ، ويقلل من التفكير الابتكاري ، بل إنه كان يتشكك في أن معظم الناس يستطيعون أن يفكروا ، وكان التعلم يعتبر أساساً ، مسألة تكرار ، والتشويق - وهي كلمة بغيضة نشأت من أن المادة مكروهة بطبيعتها - وسيلة لجعل التكرار مستساغاً .

أما التربية الجديدة ، فإنها تلتمس وحدة المنهج فيها في ضوء علم النفس الحديث الذي يبدأ بالحياة كعملية سعي وراء أغراض وأهداف . وعلى ذلك فإن خبرة تربوية مرغوباً فيها توجد حيثما يواجه شخص ما موقفاً من المواقف يتحداه ، فيتصدى هو لمواجهته ، ومثل هذه الخبرة تحتوي على عناصر جديدة بالنسبة له ، ويجب أن يعالجها بطريقة ابتكارية . وسيتعلم من جميع النواحي في سياق استغراقه بكل قلبه ما يجب أن يعمل في الموقف . أما دورنا فهو أن نوجه تلاميذنا حتى تزداد دائماً قدراتهم على توجيه أنفسهم في مواجهة مواقف الحياة ...

الكتابة والقراءة

الكتابة تتطلب تفكيراً ، والكتابة هي أداة التفكير ، والكتابة الواضحة تدل على التفكير الواضح، والعكس صحيح ، ذلك أن فعل الكتابة يستثير الخلفية المعرفية للفرد ، وتسمح له أن

يفحص رؤيته للأشياء ، وتبني قدراته المعرفية ، وما بعد المعرفية ، لأنها تدفع وتقوي مستويات معرفية كالاستبطان والتحليل ، والتركيب ، كما أن عليه لكي يكتب معلومات صحيحة أن يفيد من إمكانات ذاكرته لكي يتحقق مما يعرف ، وأن يراجع المعلومات ، وأن يترجمها إلى كلام داخلي ثم إلى كلام مطبوع ، وحتى يكون ما يكتبه واضحاً ، لابد وأن ينظم أفكاره ويعيد النظر في علاقتها ببعضها البعض ، حتى يستطيع توصيل رسالة واضحة من خلال الكتابة إلى الآخرين ، لهذا يشبه العلماء الكاتب في عمله بعامل التليفون الذي يعمل على لوحة مفاتيح مشغلة بالاتصالات ، وعليه أن يستخدم التباديل والتوافيق في حدود اللوحة وإمكاناتها وفي ضوء العمل المطلوب . ويقدم المتخصصون في علم اللغة العلاقة بين كتابة الكلمة الصحيحة ، وكتابة الجملة الصحيحة ذات معنى وبين التفكير الجيد ، وتنمية القدرات المعرفية للفرد ، فكتابة الكلمة حسب نوع الخط ، وترتيب الكلمات في الجملة ، يحدد المعنى ويحمل بين طياتها حسناً وجمالاً للكلمة وللمعنى ، وتحدثنا أبحاث التذوق الجمالي عن العلاقة بين الكتابة الصحيحة للكلمة وللجملة وبين التفكير الجيد ، فالمخ هو قبلة كل ما يصل إليه عن طريق الحواس ، والتوجه الجمالي في تعلم الأشياء يستثير دافعية الفرد نحو مزيد من المعرفة ، ويؤدي إلى تذوق ما يتعلمه أو ينتجه ، لذلك حدثنا بعض العلماء ، عما يسمى بالعين الذكية ، وأهمية الوجود الحسي في العمل الفني وأثره على تنمية التفكير الجيد لدى الأفراد .

أما القراءة فهي مهارة لها قوة استثارة عدد من القدرات المعرفية للفرد ، إذ تتعدد أنواع القراءة وترتبط بمراحل النمو ، وتتدرج من القراءة البصرية للرسوم والأشكال المصورة للطفل قبل المدرسة، إلى القراءة باستخدام الحروف الأبجدية ، وارتباط شكل الحروف بالصوت المعبر عن نطقه الذي يعتمد على مهارات فك التعقيدات بين سماع الحرف وبين تهجيه ، وفي كل الأنواع التي تعكس أنواعاً ومستويات للقراءة يطور الفرد قدرات معرفية كالفهم والتصنيف ،وتحليل الكلمة وإعادة تركيبها ، وتكشف الأبحاث العلمية في تنمية القدرات العقلية عن مدى أهمية استخدام القراءة الجهرية في استثارة العقل ، وتنمية التذوق الجمالي عن طريق سمع النطق الصحيح للحرف وللكلمة ثم للجملة ، وأهمية التطوير الصوتي لإحداث المعنى .

تلك فضائل عن أهمية تعلم مهارتي القراءة والكتابة في استثارة القدرات العقلية وتنميتها ، قد تفسر لنا مدى وصلنا إليه اليوم في تعليم اللغة ، وعدم تقديرها بما يتناسب وأهميتها في تحديد هوية الشخصية العربية في وقت تتصارع فيه الحضارات لإثبات الوجود والحيلولة دون الفناء والاندثار ، فليتنا نعود إلى الاهتمام بتعليم لغتنا العربية قراءة وكتابة . فإن التفكير باللغة قد ارتبط في النشاط العقلي للإنسان منذ بدء وجود الإنسان على الأرض ، وقد اختلف تناول هذه العلاقة باختلاف العلوم المعنية بدراستها ، لذلك كانت هناك محاور عديدة مثلت موضوعات متنوعة لتخصصات متباينة ، فكان اهتمام علم النفس بهذه العلاقة مختلفاً عن اهتمام الفلسفة بها ، أو اهتمام علماء اللغة ، ورغم أهمية اللغة في حياة الإنسان ، واتساع استخدامه لها في تحقيق أهدافه مع نفسه ، ومع الآخرين ، إلا أن اللغة تعاني من تقهقر على الأقلام والألسنة . فهاتان المهارتان ، رغم أنهما يمثلان حجر الزاوية في تعلم اللغة ودروبها الثرية ، إلا أن ما نشهده يكشف عن عدم المعرفة بأهميتهما كما ينعكس في التهوين من أمر تعلمهما وإتقانهما ، واختفاء بعض الممارسات التي تعد من أساسيات تعلم اللغة تعلماً صحيحاً . ولعل تناول هاتين المهارتين من حيث علاقتهما بتنمية القدرات المعرفية للفرد ، قد يعيد إلى الأذهان أهمية العناية بهما من أجل عقول قادرة على التفكير الأفضل الآن ومستقبلاً .

إن اللغة هي الإنسان جسماً وفكراً ، تمثله وتنبئ عن خواصه وسماته من الجانبين معاً ، وهو يمنحها من فكره ، ويقدم لها الزاد ، وعوامل استمرارية الصحبة مهما بلغه من ظروف وملابسات حياتية اجتماعية ، إنهما قبيلان لا ينفك أحدهما عن الآخر ، بينهما تبادل وتفاعل دائمان .

وبدهي أن تكون اللغة أداة للفكر ، وأن تظل ترجمة فاعلة له ، مما يستدعي تحديثها كلما تجدد الفكر ، وتطويرها كلما تطورت معطيات الحياة في اتساق مطرد مع منظومة الحضارة بكل مكوناتها ومقوماتها . وتبدو لغتنا العربية من بين لغات العالم قديمة وجديدة قادرة على مواكبة حركة العصور التي عاشتها - وليست لغة العصر الواحد - بما تتسم به من المرونة والبساطة ، خاصة إذا تيسر استعمالها ، وأعيد تقديم قواعدها للمتلقي بعيداً عن الغموض أو التعقيد .

وهي ليست لغة أدب فحسب ، بل كانت لغة للعلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية على

مدار فترات متلاحقة من المد الحضاري الرائع الذي ملأت فيه ثقافتها أطراف الأرض ما بين المشرق والمغرب .

إن تطوير دور المدارس في تنمية اللغة العربية ، يبدأ من تطوير المناهج ، وإعادة تقويم المقررات، وكذا تطوير صور أداء المعلمين من خلال دورات تدريبية ، ومع اطلاعهم على أحدث ما وصل إليه العصر في تدريس العلوم ، وتعريفهم بما يشهده المجتمع من ندوات ومؤتمرات في تحديث اللغة ، وما تنهض به المجامع من جهود وتوصيات بحيث تؤسس أسرة عربية للمحافظة على أصول اللغة ، ولابد من ترسيخ الإيمان بأهمية اللغة والدين باعتبارهما المبدأ الثابت إلى توحد الأمة .

إن مدخل المحافظة على اللغة والاعتزاز بها ، سيكون مدخلاً إلى استمرار كيان عربي قومي موحد ، مع التصدي بحزم وقوة لكل محاولات النيل من العربية خاصة من أبنائها الشبان الذين يبثون سمومهم بين الطلاب حول تحقير الفصحى ، وهنا يجب الأخذ بضرورة تقويم الأداء .

إن الأمر يستدعي وقفة وقفة جادة إزاء كل صور القصور العلمي ، والعجز المنهجي ، أو صور الضعف التي يعانيها بعض المتخصصين مما يسهم في انتكاسة اللغة ، وتدني مستوى التوصيل إلى جيل المستقبل بتوجيهه إلى العامية .

ويؤكد العالم اللغوي "بنيامين" إن اللغة ليست مجرد وسيلة للتعبير عن الأفكار ، بل إنها هي نفسها تشكل تلك الأفكار . ويقول أوسكار وايلد : «إن الأفكار تولد دائماً مكسوة لا عارية» ويقول أيضاً : «يكاد النشاط الذكائي الآلي كله يكون مسألة كلمات» . ويقول واطسون : «إن مانسميه تفكيراً ليس إلا كلاماً صامتاً» ، ويقول هوبز : «إن المعرفة ما كانت لتأتي إلى حيز الوجود دون اللغة» وعند لوك : «إن الحاجة إلى الاتصال هي منبع اللغة» وفي اللغة تولد الأفكار بدورها .

ويقول ديهامل في كتاب "دفاع عن الأدب" : «إن اللفظ في اللغة تكمن فيه الثقافة التاريخية» .

إن الشيخ محمد عبده ، خالف عرابي في البداية ، فقد كان رأيه أن الإصلاح ركيزة للثورة ، لتقف على أرض صلبة .. ولو أنه عندما صارت ثورة عرابي حقيقة لم يتردد مصري في الالتزام بها . وفي رؤية الأستاذ الإمام ، وقد دعا الدعوة نفسها في تونس ، أي المقاومة الدارسة البصيرة أن الإصلاح يتمثل في التعليم على جميع المستويات : كان يرى أن الكتابة والتعلم أنجح في محاربة

الظلم الداخلي ، والاستعمار الخارجي من الثورات التي يسهل قمعها وإخمادها .

يقول صموئيل هانتنجتون في بحثه "صدام الحضارات" : «في رؤيتي أنه ليست الأولوية للتنمية أو الأيديولوجيا أو الاقتصاد في إيجاد الحضارات ، بل صناعة الطفل ، أي التنمية العلمية ، وهذه تبدأ من المدرسة الابتدائية» .

إن اليابان ليس عندها ما عندنا ، فكيف نهضت نهضة تفوقت على أمريكا في كثير من مناحي الحياة ، ونواحي التقدم؟ وهذا الفرق أحست به أمريكا إحساساً ترجمته في كتاب "أمة في خطر" . لقد نظرت اليابان في أرضها فلم تجد إلا الطفل الياباني الخامة الواعدة في كل أمة ، فاهتمت بتربيته وتعليمه .. لم يعد التعليم قضية تربوية فحسب بل قضية سياسية أمنية . إنه سلاح وحل ، واللغة هي الأهم ...

إن اللغة هي أداة الاتصال الأولى في المجتمع الإنساني ، وهي الوسيلة الأكثر فاعلية في تمكين الفرد من الدخول في علاقات وتفاعلات اجتماعية متعددة ، وهي الأساس في عملية التنشئة أوالتطبيع الاجتماعي ، وهي أداة الإنسان الأولى في المجتمع .

اللغــة

إن مناهج اللغة العربية في المدرسة ، والكتب الدراسية الأخرى المكتوبة باللغة العربية لا تقوم في اختيار الكلمات أو القواعد النحوية والصرفية واللغوية على قواعد علمية ، ودراسات كمبيوترية حديثة ، وجميع المعاجم العربية مأخوذة من معاجم سابقة وليس من الاستعمال الحي للغة ، مما يجعل اللغة فيها شبه ميتة ، حتى الأشعار والمقطوعات والفقرات الأدبية المختارة لاتعتمد على نتائج بحثية دقيقة ، بل على جهود فردية في جميع المفردات والقواعد ، أو على أذواق المؤلفين .

إن اللغة العربية تمثل طابعنا القومي الفريد بين الشعوب ، وهي لغة القرآن ومصدر تشكيل الفكر العربي ، وهي لا تقل حيوية وتأثيراً عن أية لغة أخرى من حيث استيعاب الفكر التقدمي ، والمصطلحات التكنولوجية والطبية المستحدثة .

ويبقى السؤال حول الصورة المثلى ، والنموذج الأعلى المطلوب من مدرس اللغة العربية الذي يسعى إليه بناة العلا إن أرادوا أن يكونوا كذلك ، وإلا فمن حقنا أن نسأل أكثر من مدرس اللغة العربية : هل يجيد توصيل اللغة بأمانة وفهم ووعي ووضوح لتلاميذه؟ وهل يتم ذلك في الفصل الدراسي أو قاعة التدريس؟ أم أنه يفعل ذلك في المجموعات الدراسية؟ أم في الدروس الخصوصية فحسب؟ فإن كان في الأخير فقط فالأمر جلل . وهل يكتب المدرس على السبورة بخط جيد - ولا نقول جميلاً - يمكن أن يكون مقروءاً ومستساغاً بحيث يحاول تلاميذه تقليده أو يتمنون أن يكتبوا مثله؟ وهل يتجاوز الأخطاء الإملائية في كتاباته بين همزة القطع والوصل ، والهاء والتاء المربوطة؟ وهل يدرب طلابه بالفعل على الكتابة أمامه حتى يقوم أخطاءهم ويحدد مستواهم ، ويجود خطوطهم؟ وهل يقرأ المدرس بالفعل كشاكيل تلاميذه ، ويصحح لهم مايكتبون ، وهل يدرب الطلاب على التطبيقات؟ ثم ماذا يفعل مدرسو اللغة العربية في تصحيح الامتحانات؟ هل يقرأون فعلاً موضوعات التعبير التي يكتبها التلاميذ؟ وهل يصححون ما بها من أخطاء ليأخذ الطالب حقه؟ هل يحرص المدرسون على أن يصححوا ألسنة الطلاب في قراءة النص العربي وهل يسمعون منهم ويصوبون لهم الأخطاء؟ وهل عودوهم على ضبط ما يقرأون؟ أم أنهم يترجمون الفصحى إلى عامية ركيكة يتم بها توصيل كم من المعلومات؟ أم أن بعضهم قد يقتل ملكة التلميذ في ضبط لغته المكتوبة إن بدا متمكناً منها؟ هل يستخدم المدرسون السبورة والطباشير لأداء الهدف التعليمي الحق؟ وهل يمارسون بأمانة دورهم في مراجعة أخطاء التلاميذ والتنبيه إلى سبل توصيلها وتصويبها؟ وهل يقرأون تحليل النص كما يكتبه الطالب في الامتحان؟ ويقومون بالتحليل على المستوى الفردي؟ هل يدخل المدرس حصته من أولها إلى آخرها؟ أم ينصرف إلى أعمال أخرى ، قد تكون درساً خاصاً خارج مدرسته ، أم تتحول حصته إلى حكايات وحواديت شخصية؟

ترى ما طبيعة حوار مدرس اللغة العربية مع رفاقه؟ هل يرقى إلي لغة بقية التخصصات؟ أم أنه يحس الدونية ، ويستشعر ضعف لغته الخطابية خاصة حين يتنازل عن فصحاه إلى عامية مبتذلة ضعيفة؟ ترى ماذا يفعل المدرس إن أخطأ في كلمة أو قاعدة؟ فهل له مرجعية يستند عليها؟

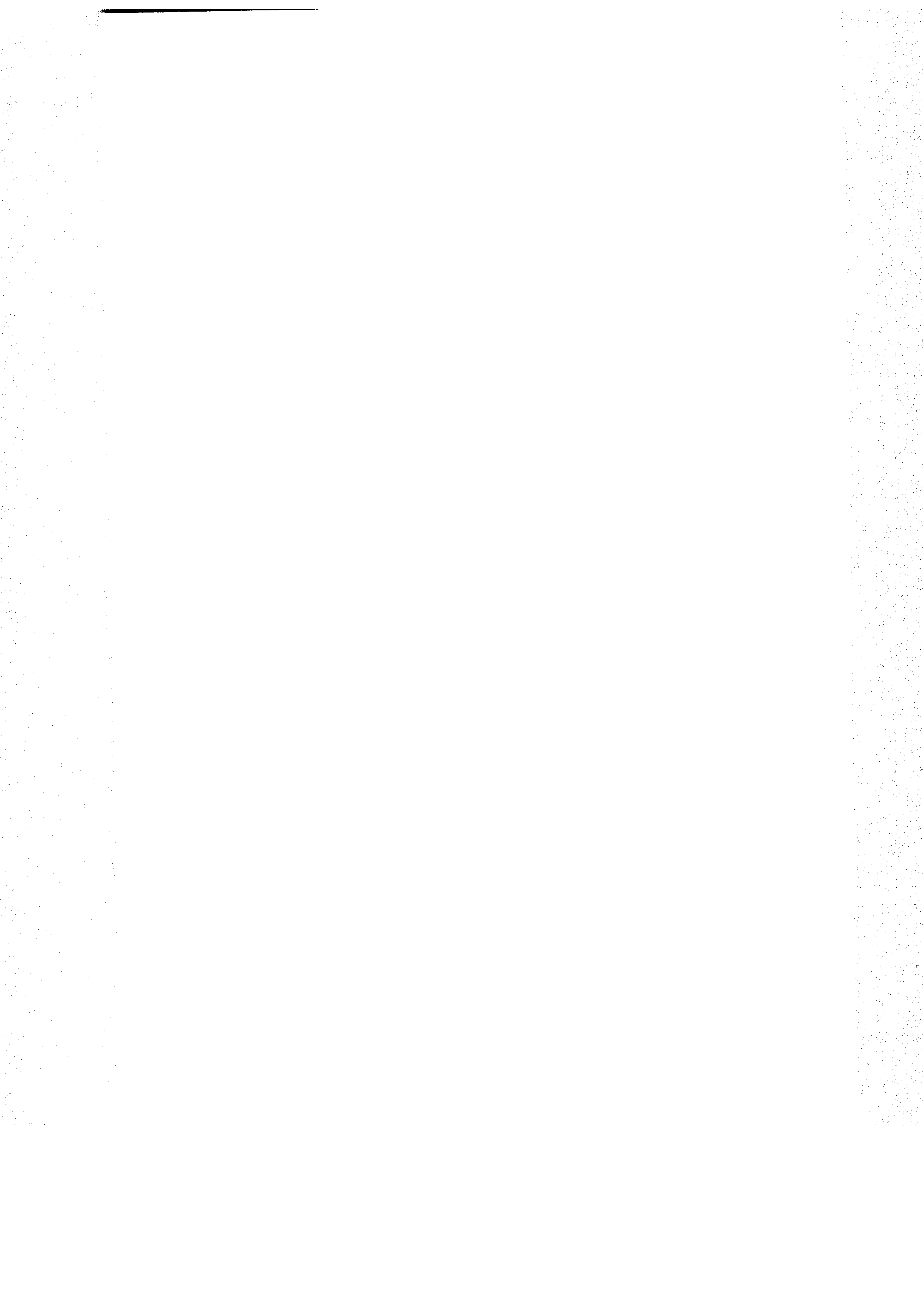
أو مكتبة يعتمد عليها؟ أو مصادر يتـأملها؟ أم أنها الثقافة المغلقة من خلال العطاء المحدود للكتاب المقرر فحسب ؟

ترى هل يستطيع مـدرس اللغة العربية أن ينقل بأمـانة تاريخ هذه الثقافة العـريقة إلى طلابه من خلال قـراءاته واطلاعه ومعلومـاته العامة ، ومـتابعتـه للأحداث الجارية ، أم أن المسـألة غابت عن ساحـة الفكر التـعليمي بالفـعل؟ ماذا لو أعـد مدرسـو المقرر مـذكراتهم التـفصـيلية ، وأوراقـهم الإيضاحية للطلاب بدلاً من توزيعها بشكل مفتعل في حـدود الدروس الخصوصية باعتبارها نوعاً من الإغراء في الدروس؟

ماذا لو رأينا المدرسين منهـمكين في الشرح والتحليل والتوضـيح وتوظيف الوسائل التعليـمية وزحام السبورات بالأمثلة والشواهد العصرية والنماذج الحياتية؟

ماذا لو تصورنا كل مدرس في حصته من أول دقيقة إلى آخر الحصة ، ولديه القدرة على الأداء العلمي دون أن يمل هو أو يمل طلابه ، أو يتمنون انتهاء الحصة ونسيان المادة؟

وماذا لو تصورنا أسرة مـدرس اللغة العربية وهم يملأون مدارسهم بمجلات الحـائط والصحافة المدرسيـة ، والنشرات الثقافـية على أن تكون صحيـحة ومفيـدة وذات أثر على مدركات التـلاميذ ومفاهيمهم ...



الفصل الرابع

المدرسة العصرية

تعتبر المدارس الرقمية إحدى المقترحات للتطوير ، ويجري تنفيذها خبراء وزارة التربية والتعليم والمعاهد القومية بهدف إيجاد حلول عصرية ، ولمواجهة التحديات التي فرضها التعليم الخاص ، ومن المتوقع أن يتم إنشاء 300 مدرسة هذا العام حتى يصل العدد إلى 1500 مدرسة مع نهاية عام 2006 ، وهذه المدارس تشكل 20% من إجمالي المدارس الجديدة التي يتم إنشاؤها سنوياً في مصر ...

والمدرسة العصرية هي بمثابة كيان جديد ، لا تواجه فقط مشكلات الموارد والتقنيات والمعامل التي تلبي الاحتياجات الأساسية للتعليم ، بل أيضاً تستجيب للطموحات التي تفرضها الضرورات



التنافسية ، وتحقيق تميز غير مسبوق لخريجي تلك المدارس ، وتقدر تكلفة المدرسة الواحدة نحو 2,5 مليون جنيه تقريباً ، بواقع 3 مليارات جنيه وهي إجمالي قيمة المدارس التي تنشئها وزارة التربية والتعليم ، أما تكلفة المدرسة التابعة للمعاهد القومية فإنها تصل إلى 10 ملايين جنيه للمدرسة الواحدة التي تشمل حماماً للسباحة وملعباً قياسياً لكرة القدم .

ولا يختلف مشروع المدرسة العصرية عن مشروع المدرسة الذكية ، بل يُعد مكملاً له حيث يستوعب في مراحله الأولية مشروع المدرسة الذكية التي تعد المرحلة التمهيدية لها . وهنا ستتغير وظيفة المدارس الأخرى لتصبح مجالاً للتعلم يقل فيها الاتصال والتواصل المباشر وجهاً لوجه بين طالب العلم ومعلمه ، وقد خلصت دراسة أجرتها جمعية المعلمين والأساتذة المحاضرين في بريطانيا ، إلى أنه في خلال عشرين عاماً سيصبح التلاميذ معتمدين على الكمبيوتر ، وعلى مدرسين افتراضيين في تحصيلهم العلمي .

والمدرسة الرقمية عبارة عن مدرسة تطبق المناهج العصرية المتطورة ، التي تتفاعل مع العصر ، بلغته وأدواته وأيضاً لا تغفل هذه المناهج احتياجات مجتمعنا وقيمه ، من خلال استخدام كل الوسائل والأدوات التكنولوجية العصرية الحديثة ، حيث تشكل خدمات شبكة الإنترنت أحد المصادر الأساسية للمعرفة ، ومن ثم ستكون متاحة لكل طالب ، وبإمكان ولي الأمر الدخول مساهماً في هذا المشروع ، فالتلميذ يتكلف حوالي 7 آلاف جنيه يدفعها ولي الأمر على هيئة أسهم يستردها عند التخرج ، أما المصروفات السنوية فتتراوح ما بين 3 آلاف إلى 3,5 ألف جنيه . وهناك اتجاه لتشييد 7 آلاف مدرسة في المرحلة الأولى . 1500 مدرسة عصرية جديدة تعالج سلبيات التعليم الحالي ، والتعليم الخاص بتحدياته ، هذا هو الشعار الذي تسعى المدرسة العصرية إلى التعامل معه ، وتتجسد التجربة في الإقبال المتزايد من أولياء الأمور لإلحاق أبنائهم بتلك المدارس ، التي ستلبي احتياجات قطاع كبير من المجتمع المصري .

وهناك وقفة لتطوير التعليم ومحتواه لأن التطوير في المنهج يشكل تنمية لقدرة الإنسان على الانتقاء والاختيار أمام طوفان المعرفة ، مع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، والمدارس يقابلها مستوى تعليمي متميز في اللغات والعلوم والرياضيات والبيئة والحاسب الآلي ، بمفردات تتعامل مع عصر

التنافسية ، وتشكل إضافة حقيقية لتطور المجتمع نحو الأفضل .

وإذا كانت المدرسة العصرية اختيارية ، فإنها لا تضع أمامنا خياراً سوى السير في طريق الجدية والتفوق ، ولما كان التفوق يرتبط في الأساس بوسائل وأدوات عصرية ، فإنه بالتالي مكلف ، ومن هنا لابد أن نشيد المدرسة العصرية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى وقيم التطور ، فإن حجم ماتخصصه الدول لتعليم الطالب يعد مؤشراً مهماً لمعدلات النمو ورفاهة المجتمع وتقدمه .

ولا تهدف المدارس الرقمية إلى إدخال الحاسبات الآلية إلى المدارس ، بل أيضاً جعل هذا الجهاز الأداة الأساسية في العملية التعليمية ، فالهدف من التكنولوجيا الحديثة هو تحسين آلية التعليم ، وإيجاد مصادر متعددة ومتطورة قريبة من التلميذ ، وليصبح المعلم محاوراً وموجهاً ، والتلميذ مشاركاً ومبادراً ، وعندما يعمل الطرفان في مناخ يوفر لهما ما يعرف بـ "العمليات" و"التجريبيات" فإن المدرس يستطيع أن يعطي ، وأن يقدم أفضل ما لديه ، والطالب بدوره يتجاوز حالة الرهبة من التكنولوجيا ، وأن يكتسب المزيد من المهارات والخبرات التي تساعده في تحليل المعلومات وتوظيفها في الاتجاه الصحيح ، وفي هذا المناخ المتفاعل تظهر المواهب ، وتنمو المهارات.

هذه المدارس تشكل 20% والنسبة الباقية ستقوم بإنشائها المعاهد القومية ، وهذه المدارس ذات مواصفات وتجهيزات ومرافق خاصة ، تشمل المعامل التكنولوجية والاستوديوهات التعليمية والفنية ، والورش التطبيقية ، كما تضم ملاعب بمقاييس عالمية ، وحمام سباحة ، وصالة مغطاة ، وملاعب تنس ، ومجمعاً للألعاب ، وتبلغ التكلفة التقديرية للمدرسة الواحدة ما بين 10 و 12 مليون جنيه .

وحول طبيعة المشاركة والالتحاق بالمدارس العصرية ، فهناك أسهم وصكوك يدفعها ولي الأمر في البداية ، وتقدر بحوالي 5 آلاف جنيه لمرحلة الحضانة والابتدائي ، ومن 7 إلى 10 آلاف جنيه للمرحلتين الإعدادية والثانوية ، وهذه الصكوك تشكل حقاً للمساهم يسترده عند نهاية تخرج ابنه .

وقد بدأت ملامح المدارس العصرية تتضح في بعض المؤسسات التطبيقية التي يديرها ويشرف عليها القطاع الخاص ، بها أنشطة وأدوات ومناهج متطورة تحاكي ما يحدث في المدارس العصرية في الدول المتقدمة ، وهناك سلسلة متكاملة الحلقات تشكل وتكون المناخ الملائم الذي يجعل

المدرسة العصرية أحد عناصر التقدم . وبشكل ما فإننا نستطيع أن نقيم صروحاً تعليمية تستوعب الأدوات والأجهزة والمعامل المتطورة ، بداخلها الخبراء والمدرسون المدربون ، إلا أننا لا نكون قد حققنا حلم المدرسة العصرية إذا لم نوجد المناخ الذي يتعامل مع هذه المدرسة من مؤسسات تغذي المدرسة بكل ما هو جديد ، وتتفهم أولياء الأمور الدور الجديد للمدرسة ، وتتفاعل معه ، ومسئولين وخبراء تربويين يوجهون الأداء ، ويقومون كل الأدوار المرتبطة بالمدرسة العصرية .

ولابد من توفير البنية الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وتهتم المدرسة العصرية بالمكتبة باعتبارها المحور الرئيس للتعليم الرقمي ، وحيث يستفيد منها الإداري والمدرس والتلميذ وحتى الزائر . وأما مشروع الكتاب الإلكتروني حيث إعداد المناهج على أسطوانات مدمجة ، فإن المدرسة العصرية حريصة على استخدامه لتوطين فكر تكنولوجيا المعلومات في المجتمع ، لما يتيحه هذا الفكر من تحقيق التواصل العلمي والتقني ، وعمليات التطوير المستمرة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى الوصول إلى مخرجات تعليمية على مستوى راق من الناحية العلمية والتعليمية ، بحيث تكون قادرة على مواجهة التطور الحادث سواء على المستوى المحلي ، وأيضاً على مستوى مثيله من المخرجات التعليمية على مستوى العالم .

لابد أن تشتمل المدرسة على الملاعب والمسارح ، وأماكن الندوات واللقاءات ، وكذلك الأماكن المعدة لممارسة الأنشطة المختلفة التي تتلاءم مع ميول ورغبات واستعدادات الطلاب ، وتزيد من مهاراتهم وقدراتهم ، ولابد أن تتفاعل المدرسة مع المتغيرات الحادثة في المجتمع ، ومع التيارات العصرية التي يستحدثها حتى لا تتخلف عنه ، كما أن المدرسة لابد أن تبشر باتجاهات المستقبل ، خاصة أن منهجها لابد أن يتضمن في محتواه وأهدافه تلك القوى والأبعاد والأهداف والأحداث الاجتماعية التي تعمل في المجتمع ، وتتفاعل معه .

من هنا كانت النظرة إلى الحديث والتكنولوجيا ، ودورها في العملية التعليمية والتربوية بمثابة الإطار الحيوي العام الذي يؤثر في التربية أهدافاً ومنهجاً وطرقاً ووسائل ووظائف ومسئوليات . وإذا كانت النظرة لكل تطور في غاية الأهمية بالنسبة للعملية التعليمية والتربوية والباحثين فيها ، والمضطلعين بأعبائها ، فإن كثيراً من المسئولين قد أدركوا أهمية هذه الخطوات لما لها من دور بارز

يتفاعل ويتكامل مع ما تعمل المدرسة على تحقيقه من أهداف تربوية .

حين أراد الدكتور طه حسين أن يرسم صورة مستقبلية للثقافة في مصر ، كان التعليم يمثل أساس الرؤية الاستراتيجية لبناء العقل المصري ، ويسعى الدكتور حسين كامل بهاء الدين من أجل تحديث التعليم ، بما يحقق الهدف المنشود من وراء بناء شخصية مصرية عصرية ترتكز على أصول عريقة تدفعها إلى الأمام . ويقتضي تحديث العقل توظيف كل الوسائل من أجل تحقيق الغايات القومية ، ومن هذه الوسائل ما يتصل بالتعليم نفسه ، وما يتصل بالإعلام وأدواته ، والثقافة وأجهزتها ، ولقد تطورت وسائل الإعلام والاتصال بالجماهير تطوراً سريعاً بتوظيف التقدم التكنولوجي المعاصر ، فاتسعت رقعة انتشارها ، وتزايد تأثيرها في تشكيل الملامح الحضارية للمجتمع ، على النحو الذي تقضي دراسة الأثر التربوي لهذه الوسائل ، التي لم تعد مجرد أدوات لنقل المعلومات ، بل أصبحت من أهم العوامل المؤثرة في اتجاهات الأفراد والجماعات ، وتكوين مواقفهم الفكرية والاجتماعية ، ويقصد بالاتصال : انتقال المعلومات أو الأفكار أو الاتجاهات أوالعواطف من شخص أو جماعة ، إلى شخص أو جماعة أخرى من خلال الرموز ، ويوصف الاتصال بأنه فعال حينما يكون المعنى الذي يقصده المرسل هو الذي يصل بالفعل إلى المستقبل ، والاتصال هو أساس كل تفاعل اجتماعي ، فهو يمكننا من نقل معارفنا ، وييسر التفاهم بين الأفراد، وتتضمن أساليب الاتصال في الإطار التربوي ، ما يقدمه المدرس إلى طلابه مباشرة في القراءة والكتابة والكلام ولا يهمل ذلك ، كما لا يهمل إثارة التلهف لأنه يدرك أن «القابلية على جمع المعلومات والمواقف ونقلها أمر حيوي لكل طالب في مراحل التفكير الناقد المختلفة ، لأن الطلاب يحتاجون إلى القراءة الدقيقة المبدعة في تحديد المشكلات ، وفي البحث ، ويحتاج الطلاب إلى الكتابة الدقيقة المبدعة عند تكوين الفرضيات ، حيث يجب كتابة مختصر أو تقرير ، وقد يطلب من الطلاب في المراحل الأولى أن يتكلموا أمام الآخرين ، ويقدر سامعوهم الدقة الممزوجة بالخيال ، فالقراءة مزيج من قابليات متعددة تنمو وتتطور خلال سني الدراسة ، وقد أظهرت البحوث أن القراءة عملية متطورة تحتاج إلى انتباه خاص خلال سنوات الدراسة .

إن تحديث التعليم بكل ما يهدف إليه ، هو نقطة البداية الحقيقية لأي تنمية شاملة سياسياً

واجتماعياً وثقافياً ، وهو السبيل الوحيد للتقدم في اللحظة التاريخية الحاسمة التي نعيشها ، والتي تواجهنا فيها المخاطر من كل جانب ، فتطوير التعليم هو الخيار الحتمي في السعي إلى التحديث المجتمعي ، والانفتاح على العالم ، مع تأكيد هويتنا الخلاقة بكل ما يدعم قدراتنا الذاتية التي هي أساس أمننا القومي .

ولابد أن نؤهل مدرساً يعلم التلاميذ كيف يستقبلون وسائل الإعلام بالدرجة الأولى تأسيساً على أن المستقبل الجيد يمكن أن يكون مستقبلاً ومرسلاً جيداً .

فالمرسل يحاول توصيل معلوماته أو مشاعره التي يكونها إلى كلمات مسموعة أو مكتوبة ، وبعد أن ترسل الرسالة ، يتوقع المرسل أنها قد رسمت في ذهن المستقبل الصورة نفسها التي كانت في ذهنه ، فالطالب الذي يقرأ بسرعة أو الذي يتعثر في قراءته ، والذي يقرأ ببطء ، كل أولئك يحاولون الوصول إلى الآخرين عن طريقة يمكن تعلمها ، وإذا ما استطاع المدرس توجيه الطلاب لكي يحقق أهدافه في التفكير ، فستتحسن قراءتهم وكتابتهم وكلامهم أمام الآخرين ، لأن فهم الطريقة يزيد القابلية وينميها ، وعلى المدرس الذي يريد مساعدة طلابه في هذا المجال أن يشجعهم على استخدام المصادر ، وتدوين الملاحظات لجميع المعلومات التي يحتاجون إليها للتغلب على صعوبة ما .. ولا ينتهي دور المدرس بتهيئة المادة للطلاب ليقرأوها ، وإنما عليه أن يساعدهم على اتباع طرائق دقيقة في تدوين الملاحظات ، وتصنيف المعلومات التي يحصلون عليها ، كما أن عليه أن يعلمهم كيفية استعمال الكتب للاتصال ، وكيف يمكن للقارئ أن ينشئ اتصالات مع الكاتب ، ثم كيف يمكن للقارئ أن يفرق بين المعلومات التي يتضمنها الكتاب ، وبين مواقف الكاتب إذ أن ذلك يساعد القارئ على التفكير .

وينبغي أن يساعد التذكير والعون الذي يقدم إلى الطلاب في مرحلة التحضير للكتابة والكلام على الانتباه إلى مقاصدهم ، أي أن ينتبهوا إلى ما يريدون قوله ، وأن يستخدموا الرموز بسهولة ، فإذا ما أرادوا توصيل فكرة إلى الآخرين بطريقة مقنعة ، ولغرض ضبط الأسلوب ، فعليهم أن يتصوروا مستمعين مختلفين لما سيقولونه ، إضافة إلى الطلاب والمدرسين ، وهكذا يكون المدرس قد ساعد الطلاب على أن يدركوا أن توصيل المعلومات للآخرين يعني أكثر من نقلها إليهم ،

وينبغي عليه أن يُفَهِم الطلاب ضرورة تأكيدهم على معتقداتهم وآرائهم وآمالهم الشخصية في كتاباتهم وكلامهم .

وهكذا يستطيع الطالب أن يحدد مشكلته الفردية بالنسبة إلى الاتصال ، كما يستطيع أن يحلها، وحيث يستخدم المدرس أموراً مساعدة على التفكير الواضح ، فإنه يجد أن تفكير الطالب الواضح ينتج فهماً أفضل ، وقابلية أحسن لنقل الآراء ، ومن هذا النقل ينتج فهماً متجدداً وتفكيراً أوضح .

إن المناقشة أفضل الأساليب التعليمية في جميع المراحل ، إلى جانب تعليم المهارات الأخرى ، ذلك أن هذا الأسلوب جزء من جهود المعلم لإيجاد توافق بين حاجات الطالب وحاجات المدرس للتفكير في موضوع الدرس ، والذي قد يكون تمثيلية للكبار في التليفزيون يشاهدها التلاميذ على حلقات ، هنا تصبح مناقشة القيم التي تطرحها هذه التمثيلية أمراً أساسياً في الدرس الإعلامي .

إننا نستطيع أن نعيد تعريف المدرسة باعتبارها منظمة دائمة التعليم ، فضلاً عن محاولة حصر أعضاء هذه المنظمة بعيداً عن التعريف التقليدي للأركان الثلاثة للعملية التعليمية . إن نظرة جديدة سوف تكشف لنا عن نحو اثنى عشر طرفاً مهماً في العملية التعليمية الذين هم أصحاب مصلحة مباشرة ، أو غير مباشرة فيها ، وهم الطلاب والمدرسون والأسرة والإدارة والدولة والحكومة ورجال الأعمال والإعلام والمجتمع المدني والمحلي والجامعة وملاك المباني والموردون والمستثمرون أصحاب الأسهم . فإذا استعرضنا الشركاء الاثنى عشر من زاويتي العرض والطلب ، سوف نلحظ أن في جانب العرض المعلمين والإدارة التربوية والحكومة والملاك والمستثمرين والإعلاميين، وهذا الفريق من مصلحته تحسين أدائه ، وترشيد استخدامه للموارد ، بل ومكافأته ومضاعفة مردوداته .

أما في جانب الطلب على خدمة التعليم ، فيصطف الطلاب والأسرة والدولة ورجال الأعمال والمجتمع المدني والمحلي بما فيه الجامعة والموردون ، وهؤلاء جميعاً أصحاب مصلحة في التطوير الذي يستهدف تعظيم مكاسبهم ، وتعويضهم عن أي ضرر قد يقع بهم ، ويلاحظ أن تطوير التعليم ينطوي على مراحل متداخلة ، وقضايا متشابكة ، تشمل التقويم التراكمي للطلاب معرفياً واجتماعياً وثقافياً وسلوكياً ، إلى جانب الضوابط والشروط اللازمة لضمان الموضوعية ، وتدريب

وتحفيز المعلمين ، ودور الأسرة والمجتمع المدني وأجهزة الإعلام ، هذا بالإضافة إلى تطوير المناهج، وتحديث الإدارة المدرسية تصبح المدرسة بيئة جاذبة .

إن العالم يشهد الآن تقدماً كبيراً ، وتطوراً مذهلاً في مجالات عديدة ، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كرد فعل للتطور السريع في علوم الحاسبات ، وشبكات المعلومات ، والتكنولوجيا الرقمية ، والتوظيف الواسع لها في شتى مجالات الحياة ، وسيادة عصر الإنترنت والبريد الإلكتروني ، والمؤتمرات واللقاءات التفاعلية ، فلابد إذن من اقتحام التكنولوجيا في بناء المدارس والتجهيزات والمعامل والاستيعاب ، وخفض نسب التسرب ، وتطبيق معايير ومؤشرات الجودة في أداء كل جوانب المنظومة التعليمية ، ومن هنا كان استخدام التكنولوجيا المتطورة فكان الاتجاه لإنشاء مشروع الحكومة الإلكترونية لربط جميع المؤسسات التعليمية في جميع المراحل بالوزارة ، وتحقيق الاتصال الفعال بين هذه المؤسسات بعضها ببعض ، والاندماج في محيط المعرفة العالمي من خلال الشبكة العالمية للمعلومات .

إن مثل هذا الاتجاه سوف يخدم العملية التعليمية ، ويسهم بحق في تطوير منظومة التعليم وتحديثها كماً ونوعاً لتواكب المتغيرات العالمية المتسارعة ، وتحقق الطموحات التي نتطلع إليها .

ويمكن القول بأن المدرسة الحديثة المعاصرة تبدأ من مرحلة التعليم الأساسي ، فلم يعد دور المدرسة الابتدائية تعليم الأطفال المبادئ الأولية ، بل عليها مهمة صعبة ، هي مهمة إعدادهم للتفاهم والحوار ، والتماسك عن طريق التدريب المناسب للعقل والمشاعر ، هذا هو المفتاح إذا رغبنا رغبة حقيقية مخلصة في أن تهدف التربية إلى النمو الكامل للشخصية الإنسانية ، حيث إن النمو لا يمكن تحقيقه طالما بقيت المشاعر غير الاجتماعية مثل العدوان ، والحاجة إلى السيطرة وغيرها .. كما لا يمكن للتربية أن تفصل الفرد عن المجتمع ، فما تقدمه للفرد هو لفائدة المجموع أيضاً ، وبذلك نصل إلى المعاصرة في تربيتنا ، وفيما تقدمه المدرسة لتلاميذها ، من خلال مدرس هذه المرحلة الذي لابد أن يتمتع بقدر كبير من الثقافة ، مع القدرة على نقل المعلومات ، والإشراف على إعداد الطالب من الناحية العلمية والنفسية بأسلوب علمي حديث ، وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وتربوياً ، وحاصلاً على شهادات متخصصة في مجال التدريس ، ثم يكون مستعداً لتلقي

دورات تدريبية خاصة على يد خبراء متخصصين ، وألا يتم تعيين المدرس إلا بعد اجتياز الاختبارات التي تجرى له في نهاية الدورات التدريبية ، ويتم بعد ذلك تقييم كل منهم حسب تطوره ، وحسن أدائه ، لضمان المستوى الرفيع المتطور دائماً في التدريس ، والذي يتسم بالتحدي لملاصقة التقدم العلمي والتكنولوجي ، والذي لابد أن يعتمد الشخص فيه على نفسه في البحث عن المعرفة ، وفي هذه المرحلة الجديدة ، لابد أن يكون دور المدرس هو توجيه وإرشاد الطالب للبحث والاستخدام السليم لوسائل المعرفة المتاحة ، مع تنمية الشعور بالثقة في النفس عند التلاميذ، والاعتماد على الذات ، وتقدير واحترام آراء الآخرين ، كما نعمل على تنمية التفكير المنطقي الناقد والتحليلي .

وظائف المدرسة ومهامها

في مجال التمييز بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة ، نجد أنه من بين العديد من المعايير ، يجئ مدى انتشار المدارس في المقدمة ، حتى أن البعض يكاد يكتفي بهذا المعيار مؤكداً أن التعليم الذي تقوم به ، هو الذي يكفل القضاء على سائر النوائب والبلايا كالفقر والمرض ، وأكد بعض آخر أننا كلما فتحنا مدرسة فإننا نكون بذلك قد أغلقنا سجناً ، أو على الأقل ألغينا فرصة افتتاح سجن جديد ، على أساس ما تقوم به المدرسة من غرس القيم الأخلاقية والتنوير الاجتماعي والوعي القانوني .

إن المقصود (بالمدرسة) كل مؤسسة تعليمية نظامية أقامها المجتمع سواء سميت (مدرسة) أو(معهداً) أو (كلية) أو (جامعة) أو غير هذا وذاك من تسميات . ولقد كانت هناك موجة من الهجوم على المدرسة في القرن الثامن عشر وعلى يد المفكر الشهير (جان جاك روسو) وكانت لها إرهاصاتها ، فقد رأى أن التعليم النظامي الذي تقدمه معاهد التعليم يفسد الأطفال بما يبثه فيهم من قيم اجتماعية هي في معظمها لا تشكل صفاء الحياة الاجتماعية من الكذب والغش والنفاق والاتكالية والمداهنة والخداع ، وأن أفضل ما يمكن أن نؤديه من خدمة لأطفالنا أن ندعهم يواجهون الطبيعة مباشرة ، فهم بطبيعتهم الخيرة ، وهي بجمالها ستنتج طفلاً مستقل الذات يعتمد على نفسه

، يسلك وفق ما تمليه عليه نوازعه الطيبة التي لم تدنسها مفاسد المجتمع . ثم كانت فكرة (التعليم الإلزامي) على أساس أن (المواطنة) في عصرنا الحاضر تستلزم قدراً مشتركاً بين أبناء الوطن الواحد من المفاهيم والمعارف والمهارات والاتجاهات ، فمثل هذا القدر المشترك هو الذي يسر سبل الاتصال والتواصل بين أبناء المجتمع ، وهو السبيل إلى وحدة الموقف المطلوبة في كثير من الأمور والشئون ، وكلما ارتقت الحياة الاجتماعية ، اتسعت مساحة القدر المشترك المطلوب . ومن هنا حرصت معظم المجتمعات على أن يمثل تعليم المرحلة الأولى الوعاء الأساس والسبيل الرئيس لتقديم هذا القدر المشترك ، وبدأت بعض المجتمعات تزيد من فترته .. وتظل في عالم التربية والتعليم حرية الفرد في أن يقرر بنفسه هو متى وأين وكيف يتعلم ، في مجتمعات تشبعت بالتعليم وبتعدد لا مثيل له في وسائل ووسائط التثقيف حتى أصبحت هذه المجتمعات مما يطلق عليه (المجتمع المتعلم المعلم) بحيث يمكن للإنسان أن يحصل على الكثير مما هو بحاجة إليه من مهارات ومعلومات واتجاهات ليحسن التعامل مع المعطيات المجتمعية المختلفة .

وقد عاجم (دينسون) تطبيق الإلزام على أساس أنه «ليس مجرد قانون يفرض على الشبان ، بل هو أيضاً فعل تسلطي يفرض على حياة الناس جميعاً» ، يضاف إلى ذلك سوء الحال الذي نلاحظه في مدارسنا ، ولو أن أمكنة التعليم تمثل بيئة جميلة منظمة بهيجة متنوعة ثرية الإمكانات ، فهنا يختلف الأمر .

وهكذا يؤكد هؤلاء المفكرون أهمية التخلي عن إكراه الطلاب على التعلم ، يقول (هولت) : «إننا لا نستطيع أن نوفر تعليماً حقيقياً في المدرسة ما دمنا نفكر بأن من واجبنا ، وحقنا أن نفرض على الطلاب ما ينبغي تعلمه» . إن علينا ألا نقدم درساً إلا إذا كان موضوعه يستجيب لرغبة الطالب . ذلك الطالب الذي يملك من النضج ما يتيح له أن يتمناه ، وما يجعل من حقه أيضاً أن يرفضه . كذلك فإن تعليم الطلاب ما يرغبون في تعلمه ، مبدأ نادى به مفكرون كثيرون ، وعلى رأسهم (فروبل) و (بستالوتزي) و (ديوي) .

إن من الخطأ أن الفن التعليمي يمكن أن يصبح واحد الشكل وعلى نمط واحد ، رغم ما بين الشخصيات الفردية من تفاوت ، وإذا كان البعض قد نادى بضرورة إقامة العمل التعليمي على

رغبات الطلاب وميولهم ، إلا أن (دينسون) يخشى أن تستغل ميول الطلاب ورغباتهم في الوصول إلى أهداف أخرى حددها غيرهم من الكبار ومعدة سلفاً ، واضعاً نصب عينيه مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية وما يقوم عليه من سيطرة عدد من المؤسسات المهيمنة التي توهم الأفراد بأنها تعمل من أجلهم ، بينما هي تعمل من أجل أصحابها .

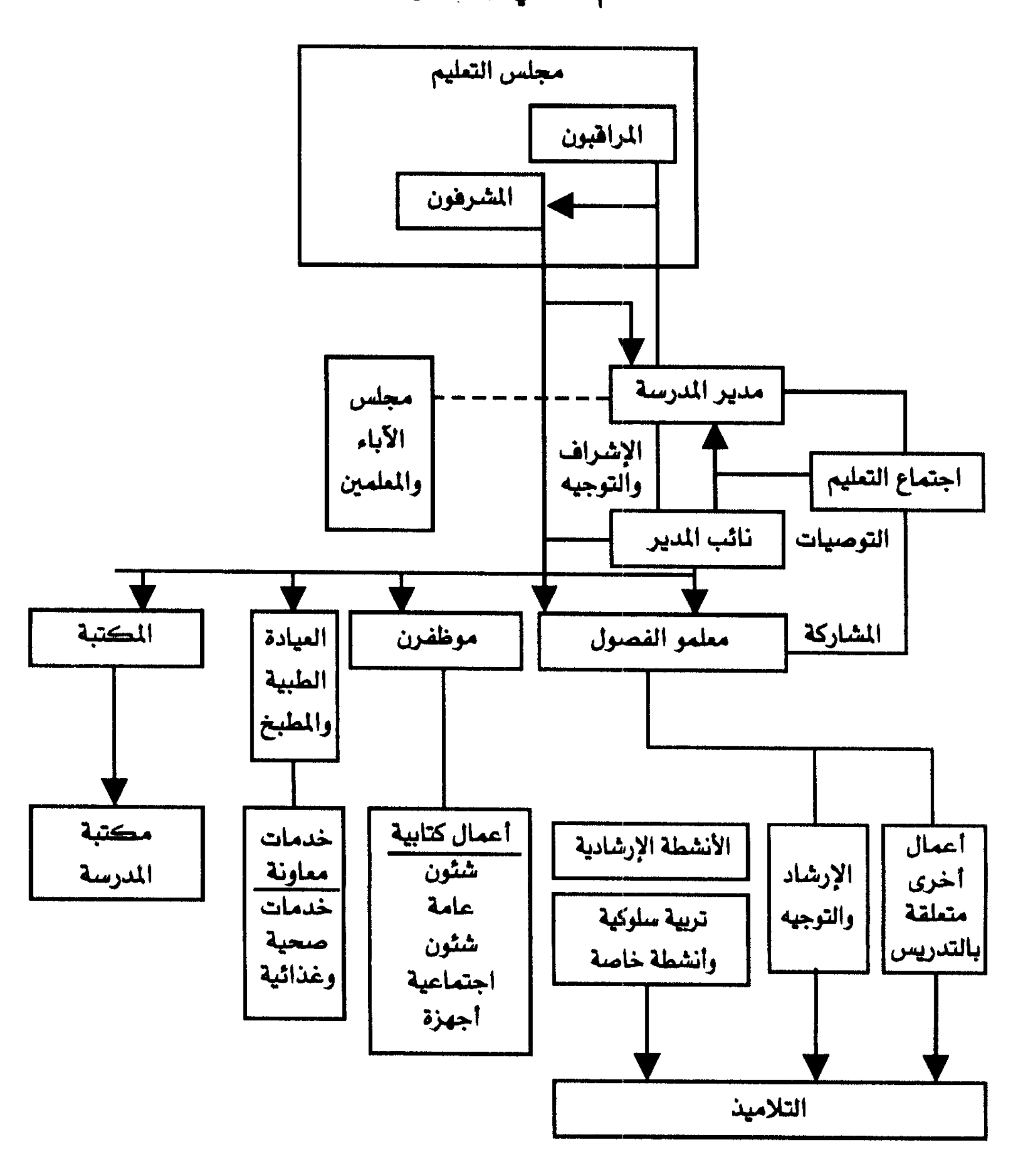
ويمكن تحديد الوظائف والمهام التي تقوم بها المدرسة في عالمنا المعاصر ، فهي المؤسسة أو المكان الذي تتم فيه رعاية الأطفال وانتقاؤهم وتلقينهم وتعليمهم . كما يمكن أن يتم تحديد المعنى بتحديد المتعامل والمستفيد منها ، وبذلك تكون هي المؤسسة التي تضم التلاميذ ، ويضطلع بالعمل فيها المدرسون وعدد من الموظفين ، فضلاً عن تعاملها مع الآباء والأمهات ، وقد يتم التحديد من خلال منظور تاريخي ، وذلك بالكشف عن المؤسسات التي ظهرت في حقب التاريخ المختلفة في عدد من المجتمعات وقامت بمهام ووظائف شبيهة بتلك التي تقوم بها المدرسة ، وينهج ((إيلتسن) نهجاً آخر ، فالمدرسة هي المؤسسة التي تحدد العمر الأدنى لدخولها ، ويقوم المدرس بالتعليم فيها ، وتتطلب من تلاميذها التفرغ الكامل لها ، كما أنها تفرض على هؤلاء التلاميذ منهجاً بعينه لابد من التزامهم بدراسته .

ولا شك أن وجود تلاميذ يتطلب بالضرورة مدرسين ، وهؤلاء بدورهم يؤدي وجودهم إلى ضرورة أن تكون هناك مدارس ، وإن كنا نتعلم في المدرسة كثيراً من المواد الدراسية ، فإننا نتعلم الكثير خارج المدرسة ، وعن غير طريق المدرسين ، فنحن نتعلم كيف نتكلم ونفكر ونحب ونشعر ونلعب ونمارس العمل والسياسة دون تدخل المدرسين ، وعلى ذلك يعتمد التلاميذ فقط على الحفظ والاستظهار لمجرد أن يجتازوا الامتحان ويحصلوا على شهادة ، لقد ساعد وجود المدارس على تعزيز مهنة التدريس وإضفاء هالة من التقدير الزائد على ممارسيها دون اعتبار لما يتعلمه التلاميذ منهم .

ويقتضي النظام المدرسي أن يتفرغ التلاميذ تماماً للمدرسة ، ويمارس المدرسون وظائفهم داخل هذا النظام ، وقد أسست المدارس على نظرية تفترض وجود سر خلف كل شئ في الحياة ، كما تفترض أن نوعية الحياة التي يعيشها الإنسان تتطلب معرفة ذلك السر ، وهو سر لا يعرف إلا من

خلال تتابع منظم ، ولذلك لا نسأل : لماذا يتـعلم الإنسان؟ بل يجب أن نسأل : أي نوع من الأشياء أو الناس يجب أن يتـصل بهم المتعلمـون خلال عمـلية التعلم؟ والأشـياء هي المصـادر الأساسـية للتعلم ، وأصـحاب الخبرات مكملون لمسـيرة التعلم ، مع عدم الاسـتغناء عن المعلم ، المعلم الذي يستفيد مما يكتسبه الآخرون خلال تجربة حياتهم .

التنظيم الهيكلي للمدارس العامة



المكتبة

إن المكتبة مؤسسة ثقافية متكاملة ، تبني الشخصية الثقافية للفرد ، وتبلور فكره ، وتعمق قدراته الذهنية والفنية والعلمية وتطورها من خلال الفكر الجيد ، والحوار الموضوعي .

ويبقى الكتاب متربعاً على عرش أدوات الثقافة للإنسان مهما قيل عن ثورة المعلومات ، واحتدام المنافسة بين وسائل الإعلام التثقيفية الأخرى ، وما يستجد منها كالقنوات الفضائية وشبكات الإنترنت ، ذلك لأن الكتاب يستطيع أن يصل إليه كل محبي الثقافة ، سواء بالشراء أو الاستعارة ، أو قضاء بعض الساعات في الاطلاع بالمكتبات العامة ، ومن ثم يبدأ مشوار الإنسان في بناء حاضره ومستقبله بكلمة يقرؤها ، بل بدأت رحلة انتقال الإنسان من ظلمات الجاهلية إلى نور الإيمان ، ورسوخ العقيدة والتفكير في خلق السماوات والأرض بكلمة "اقرأ" ومن هنا عظم شأن القراءة .

إن المكتبة هي المكان الأول والرئيس في المدرسة نظراً لدورها الفاعل والمؤثر في كل نشاط أو مستوى تعليمي ، وعندما يبدأ برنامج زيارة للمدرسة تكون البداية منطلقة من المكتبة التي تستحوذ على النصيب الأكبر من المكان والمكانة ، كما يعتبر أمين المكتبة هو الشخص الأكثر علماً ، ولابد أن يتمتع بخبرات تفوق نظرائه من المدرسين . فمكانة المكتبة بالنسبة للمدرسة هي المحور الذي تتفاعل من خلاله مختلف الأنشطة التعليمية والبحثية ، ودورها يعد بمثابة القلب للإنسان ، فهي مؤشر لحجم التقدم أو التراجع باعتبارها الشريان الحيوي لكل ما هو جديد ومفيد ، كما أنها تعد دليلاً على حيوية وصحة المؤسسة التي توجد بها ، والاهتمام بها يبدأ من تصميم المدرسة وبنائها في الأساس حيث يخصص للمكتبة الموقع الرئيس ، والمساحة الأكبر ، لأن المكتبة لا تشمل فقط الكتب ، بل هناك قاعات البحث والاطلاع ، والوسائط المتعددة ، والمسئول عن المكتبة هو الشخص المؤهل جيداً ، وبالإضافة إلى كونه مؤهلاً للتدريس هناك دورات ومؤهلات إضافية لكي يستطيع أن يضطلع بدوره المهم ، فهو على سبيل المثال يعد حلقة الربط بين المدرسة والعالم الخارجي المتطور .. ماذا يدور فيه ، وكيف يمكن نقل الاتجاهات الحديثة والعلوم الطبيعية والإنسانية إلى المدرسة ، وذلك وغيره يتم من خلاله .

أيضاً فإن المسئول عن المكتبة هو المشرف على تكنولوجيا المعلومات في المدرسة ، والمسئول أيضاً عن الأجهزة ومعامل وقاعات الكمبيوتر ، وتتطلب مسئولية وحجم عمل أمين المكتبة جهازاً إدارياً معاوناً من سكرتارية خاصة في غرفة مخصصة ، إضافة إلى قاعة للكتب الجديدة ، فضلاً عن مكان مخصص لاستقبال الفصل الذي يحضر للاستفادة من المكتبة ، ومن يحضر لاستخدام المكتبة ، ودائماً يحضر اثنان من تلاميذ الفصل داخل المكتبة فيقومان بالتسجيل لزملائهما ورواد المكتبة خلال هذه الفترة ، إضافة إلى مدرس مخصص للمكتبة وما يخص أنشطتها .

وتفتح المكتبة أبوابها منذ الصباح قبل بداية اليوم الدراسي ، وتظل أبوابها مفتوحة بعد انتهاء اليوم الدراسي ، حتى يتسنى للطلبة وحتى لأولياء الأمور ، الاستفادة بالإمكانات المتاحة بها ، وأيضاً للتعلم الذاتي على الأجهزة التقنية المتطورة .

المعلم

إن عودة الهيبة للمدرس تتطلب أن يعود الدور التربوي للمعلم ، وأن يكون ممتلكاً لأدوات التعليم ، وهنا يبرز دور كليات التربية التي يقع عليها العبء الأكبر في حسن اختيار أفضل المتقدمين ، الشخصية المتميزة مع توافر ملكة التدريس والقدرة على العطاء والتواصل ، ولابد أن تشرف كليات التربية على المدرسين خلال فترة التدريب الدراسي ، ثم بعد التخرج ، ومنح شهادات الماجستير والدكتوراه للمتفوقين منهم ، ومضاعفة رواتبهم ، وتوفير مزيد من فرص التدريب في مدينة مبارك التعليمية ، مع استمرار البعثات لأوروبا للمدرسين الذين يتخرج من طلابهم ، النابهون والمخترعون والمتميزون .

ولابد من تدريب المعلمين على ثقافة التقويم ، وكيفية تقويم الطالب في جميع الأنشطة ، وليس المادة الدراسية فقط ، فضلاً عن ربط تطوير نظم التقويم بتطوير المناهج وطرق التدريس ، واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في عملية التقويم لجعله أكثر مرونة ، كما أنه من الضروري تحقيق التواصل بين مراحل التعليم الأساس والثانوي في منظومة تعليمية تحقق الجودة ، وتُفعل دور المدرسة كمؤسسة تربوية ، بحيث تكون جاذبة للتلاميذ ، وتمارس بها الأنشطة

المختلفة، وتكون وسيلة للتنمية المتكاملة للطالب .

ولتطوير نظام إعداد المعلم يجب ألا يتم تعيين المعلم إلا بعد أن يمر بفترة امتياز لمدة عام ، كما هو الحال في إعداد الأطباء . وكما هو الحال في كثير من الدول المتقدمة لتدريبه على المهارات تحت إشراف أساتذته وزملائه من ذوي الخبرة العملية في المدرسة ، وإلحاق مدارس نموذجية بمعاهد وكليات التربية ، والجامعات بحيث يمكن فيها قيام أعضاء هيئات التدريس بتطوير استراتيجيات التدريس ، واستخدام التقنيات المعاصرة ، وتدريب المعلمين بها .

نعم .. إن الاهتمام بالمعلم والارتقاء به مادياً ووظيفياً وأخلاقياً ، أمر يأتي بعد إعداده لمهنته ، فهو جوهر إصلاح التعليم بلا شك ، وهو العامل المؤثر في تحقيق هذه السياسة إيجاباً أم سلباً ، وبذا يجب أن يكون التكريم والتقدير الكامل للمعلم الكفء ، والعقاب الرادع لمن يسيئ إلى رسالة المعلم .

لقد منح الله المعلم عبر العصور القديمة والحديثة منزلة جليلة قاربت في سموها بين رسالته ورسالة الأنبياء ، ومنزلة القادة والمصلحين والزعماء والمربين ، ولكنه انجذب إلى الانتفاع بالكسب المادي ، وحرص على المال مهما تكن دوافعه ومبرراته ، وقد أدى هذا في النهاية إلى المساس بهيبته ووقاره وجلاله وبهائه ، كما أدى إلى عجزه عن أداء رسالته التربوية والتعليمية ، وأدى إلى تشجيع طلابه على الاجتراء عليه ، والنيل منه والاعتداء عليه في حالات نعرفها وأخرى لانعرفها، الأمر الذي أضاع ما يسميه علماء الاجتماع "الهيبة المهنية" مما يشعه مضمون كلمة "الهيبة" من مرونة في الدلالات المتصلة بالشرف الاجتماعي ، احترام المجتمع ، وما تتضمنه دراسات "الحراك الاجتماعي وعناصر المكانة الاجتماعية" من مستويات نسبية للمهن ، وقد أرجع الأستاذ العقاد مهابة صديقه المازني في التدريس إلى قدرته على نفسه ، وكونه معلماً كامل الأداة . لقد أصبح الواقع الذي آل إليه المعلم يستدعي حلولاً لعلها تخرجه من أزمته ، وتقيل عثرته ، وهي ضرورة تغيير منهجه بما يتفق ورسالته ، وبما يحقق حلم العودة إلى الصورة المثلى التي كان عليها المعلم في الماضي ، وهذا يتطلب من جانبنا إعادة النظر في التعيين في وزارة التربية والتعليم ، ثم ما استوحيه من حكاية المازني أيضاً عن الموقف المالي للمعلم . يقول المازني : «لما كبرت وتخرجت صرت

معلماً أتقاضى في الشهر اثنى عشر جنيهاً ذهباً لا ورقاً مصرياً سنة 1909 " ففيما يتصل بقضيتنا هو ضرورة رفع المستوى المادي للمعلم .

إن اهتزاز صورة المعلم ، وصورة العملية التعليمية لم تأت من فراغ ، فقد أسهمت عوامل عديدة في المجتمع في هذا التدني ، مما أدى إلى تحطم الحاجز النفسي بين المعلم والمتعلم مثلما تنهار العلاقة بين القائد وفرقته ، والزعيم ومريديه ، فأغرى ذلك نفراً من الطلاب باقتحام "حرم" المعلم و"حرمته" وتبع ذلك عدم الاقتناع بالأخذ عنه ، والتتلمذ على يديه ، فضاع كنز التربية الشاملة ، وضاعت ميزانيات مخصصة للتعليم سدى ، وتوالت الأحداث والحوادث بما لا يكاد يصدقه عقل، وأصبح الأمر يقتضي مجموعة من اللوائح والقوانين التي تردع ظاهرة "العنف الطلابي" بمثل ما يردع به أي لون من ألوان العنف .

إن كل مهنة تقتضي الصدق والأمانة والشفافية ، ولها طابعها الخاص الذي يجب أن يراعى في إعداد خريجيها ، وهو ما يسمى بآداب وأخلاقيات المهنة . وتمسك المعلم بالقدرة المتمثلة في الانضباط والدقة والأمانة والولاء ، يكون له تأثير قوي في نفوس طلابه ، ويجب أن يكون قيمة تربوية سامية لا يعلوها لغط أو شوائب ، يسكن في محراب العلم في تواضع يشع نوراً ساطعاً وثقافة واعية على طلابه ووطنه ، والمدرس الذي لا يشرح داخل الفصل بهدف أن يحتاج الطلاب إلى الدروس الخصوصية ، سوف يؤثر سلباً على دخول أولياء الأمور الذين هم أعضاء مهنة أخرى ، ويرفعون أجورهم بصورة عشوائية أمام ما ينفقونه على الدروس الخصوصية ، وهنا يتضح الانحراف السلوكي المهني لمهنة واحدة ، والذي يؤثر سلباً على بقية المهن ، ومن ثم تسود الفوضى في المعاملات بين أفراد المجتمع الواحد ، كما تتوه القيم والمعايير والصدق والأمانة في المعاملات .

والمعلم الحالي هو نتاج نظام تعليم قاصر ، وسياسة تعليمية خاطئة ، وطرائق تعليم وتدريس قاصرة ، الأمر الذي يؤدي إلى أن التعليم بهذه الصورة لا يؤهل الخريج لسوق العمل ، وقضية التعليم جزء لا يتجزأ من المجتمع ككل ، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية ، والتفاوت الاجتماعي ، وتدهور القيم ، وغياب الطبقة الوسطى ، ولذلك فكلنا مسئولون جنباً إلى جنب مع الوزارة ،

وكلنا يتضاءل دورنا أمام تلك المتغيرات ، وانتشار ثقافة العنف ، وضعف أساليب التقويم المجتمعي ، وانعكاس ذلك على نظام الامتحانات ، وضعف الثقافة الديمقراطية والمدنية ، ومن ثم احتدام الصراع بين القديم والجديد . وهذا يدفع إلى القول إن إصلاح التعليم يحتاج إلى إصلاح مجتمعي ، بمعنى أننا في حاجة إلى إصلاح سياسي وديمقراطي كخطوة أساسية إلى الإصلاح الثقافي والتعليمي .

المدرس وعصر المعلومات

إن النظرة المنصفة للتعليم تأتي من المدرس الذي يمكن أن يكون هو مصدر الحل لا لب المشكلة، وأن ثورة التجديد التربوي المطلوبة لإدخال الكمبيوتر في مؤسسات التعليم ، لا يمكن لها أن تنجح دون أن يكون على رأسها المدرس ، فتكنولوجيا المعلومات لا تعني التقليل من أهمية المدرس ، أو الاستغناء عنه ، كما يتصور البعض خطأ ، بل تعني في الحقيقة دوراً مختلفاً له ، ولابد لهذا الدور أن يختلف مع اختلاف مهمة التربية من تحصيل المعرفة إلى تنمية المهارات الأساسية وإكساب الطالب القدرة على أن يتعلم ذاتياً ، فلم يعد المدرس هو الناقل للمعرفة والمصدر الوحيد لها ، بل الموجه المشارك لطلبته ، في رحلة تعلمهم واكتشافهم المستمر ، لقد أصبحت مهنة التدريس مزيجاً من مهام القائد ، ومدير المشروع البحثي ، والناقد ، والمستشار .

ويرجع نقص كفاءة المدرسين المهنية ، وقصور خلفيتهم العلمية والثقافية إلى أسلوب اختيار الجدد منهم ، وتخلف طرق تأهيلهم ، وعدم مداومة تدريبهم ، وعدم توافر الحافز لديهم ، ومن ثم نحتاج إلى تغيير جذري في سياسة تأهيل المدرس العربي ، والتخلص من الأساليب القائمة على التلقين ، واستبدالها بأساليب التعلم بالاكتشاف ، والتعلم من خلال التجربة والخطأ ، والقدرة على حل المشاكل وإدارة المشاريع البحثية ، وأن نفرق بين تأهيل المدرسين الجدد ، وإعادة تأهيل المدرسين القدامى ، ويمكن أن يتحقق ذلك إذا شاع استخدام تكنولوجيا المعلومات في كليات التربية ، ومراكز تأهيل المدرسين على مختلف المستويات ، وفي جميع الأنشطة .

إن استخدام مدرس المستقبل الكمبيوتر طوال فترة الدراسة ، سيعمق لدى التلاميذ المهارات

بالمستوى المطلوب لتدريسه ، واحتكاك المدرسين المباشر بالكمبيوتر طوال فترة دراستهم فرصة للتجريب ، والإحساس المباشر بالإمكانات التعليمية ، والتعلمية التي يمكن أن توفرها تكنولوجيا المعلومات ، وسيتضح لهم من خلال تفاعلهم المباشر والمستمر وهم في موضع التعلم والتلمذة المشاكل الفعلية التي سيواجهها تلاميذهم في المستقبل ،وبهذا تتحول كليات التربية إلى معامل للتجربة .

إن تغير دور المدرس ، يتطلب إشرافاً مختلفاً من قبل الإدارة التعليمية ، حتى لا يترك أداؤه دون رقابة من ميثاق شرف ملزم ، ومسئولية محددة تجاه تلامذته ، وتجاه مدرسته وإدارته ، والأمل أن تصبح مهنة التدريس ، بدخول تكنولوجيا المعلومات الحقل التعليمي ، أكثر إثارة لتجتذب عناصر أكثر قدرة وطموحاً من تلك التي توجه حالياً لمهنة التدريس .

ويمكن للمعلم استخدام برامج خدمة المتعلم بالتوازي مع الأساليب التقليدية ، وذلك لأغراض التقوية لتخفف عنه من جهد الإشراف المتكرر في متابعة تقدم طلبته في إتقان المهارات المطلوبة ، إلى جانب أن هناك برامج خاصة تعاون المعلم في عرض مادته التعليمية بصورة أكثر فاعلية خاصة تلك التي تتناول مفاهيم معقدة مثل التفاعلات الكيميائية ، وتوليد الطاقة النووية ، وعمليات التطور البيولوجي ، وأداء النظم الاقتصادية وما شابه .

يمكن للمعلم أيضاً أن يستخدم الكمبيوتر كمجرد وسيلة عرض ، ويمكن استخدامه أيضاً كوسيلة للتحكم في الوسائط التعليمية المختلفة للربط بين الأجهزة السمعية والبصرية المختلفة ، ويمكن أيضاً استخدامه في المهام المحببة لدى المعلمين في القيام بالمهام الروتينية لتصحيح إجابات الطلبة ، وتسجيل بياناتهم الدراسية .

التربية والمجتمع

التربية سواء بصفتها متغيراً تابعاً للتحول المجتمعي ، أو محركاً أولياً لهذا التحول هي بحكم دورها وطبيعتها أكثر جوانب المجتمع عرضة للتغيير ، بناء على ذلك فالمتغيرات الحادة التي ينطوي عليها عصر المعلومات ستحدث بالضرورة هزات عنيفة في منظومة التربية : فلسفتها وسياستها ودورها ومؤسستها ومناهجها وأساليبها .

وليس بجديد القول إن كل تغيير مجتمعي ، لابد وأن يصاحبه تغيير تربوي ، إلا أن الأمر ، نتيجة للنقلة النوعية الحادة الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات ، لا يمكن وصفه بأقل من كونه ثورة شاملة في علاقة التربية بالمجتمع . إن هناك من يرى ، أن النقلة المجتمعية التي ستحدثها تكنولوجيا المعلومات ، ما هي في جوهرها إلا نقلة تربوية في المقام الأول ، فعندما تتوارى أهمية الموارد الطبيعية والمادية وتبرز المعرفة كأهم مصادر القوة الاجتماعية تصبح عملية تنمية الموارد البشرية - التي تنتج هذه المعرفة وتوظفها - هي العامل الحاسم في تحديد قدر المجتمعات ، وهكذا تداخلت التنمية والتربية إلى حد يصل إلى شبه الترادف ، وأصبح الاستثمار في مجال التربية هو أكثر الاستثمارات عائداً ، بعد أن تبوأت "صناعة البشر" قمة الهرم بصفتها أهم صناعات عصر المعلومات على الإطلاق . لقد أدرك الجميع أن مصير الأمم هو رهن بإبداع بشرها ، ومدى "تحديه واستجابته" لمشاكل التغير ومطالبه . إن وعينا بدروس الماضي ، والدور الخطير الذي ستلعبه التربية في عصر المعلومات يزيد من قناعتنا بأن التربية هي المشكلة وهي الحل ، فإن عجزت أن تصنع بشراً قادراً على مواجهة التحديات المتوقعة ، فمآل كل جهود التنمية إلى الفشل المحتوم مهما توافرت الموارد الطبيعية والمادية .

إن مصير مجتمعاتنا ، وعالمنا بأسره معلق على مدى نجاحنا في مواجهة التحدي التربوي نتيجة لانتشار تكنولوجيا المعلومات ، وما سنتخذه من خيارات مصيرية إزاء ما تطرحه من إشكاليات تربوية جديدة غير مسبوقة ، وما تتيحه من فرص هائلة غير مسبوقة أيضاً ، من أجل تطوير أساليب التعليم ، ورفع إنتاجية مدرسيه وطلبته ، وزيادة فاعلية إدارته ، وتعظيم عائده ، يجدر بنا ، والأمر على هذه الدرجة من الأهمية ، أن نتناول بمزيد من التفصيل والتأصيل العلاقة بين التربية ومجتمع المعلومات ، وبالتحديد منشأ هذه العلاقة وطبيعتها ومواضعها .

فيما يخص منشأها ، يبدو منطقياً أن ننطلق في تتبعه من علاقة التربية بشقي مجتمع المعلومات، أي المعلومات والمجتمع ، كل على حدة ، وذلك تمهيداً لإبراز خصوصية علاقة التربية بكيانه المدمج . تتضح علاقة المعلومات بالتربية ، خاصة جانبها التعليمي ، بشكل مباشر ما إن نظرنا إلى التعليم بصفته في اقتناء المعرفة ، ملاحقتها وتوصيلها وتوظيفها ، فلو نحن تمعنا في المهام

الأساسية للتعليم من حيث تقديم المادة وعرضها ، وتقويم أداء الطالب وتوجيهه ، وإعداد المناهج وتطويرها ، والقيام بالبحوث الأساسية والتطبيقية ، وإدارة عملية التعليم ووضع سياساته ، لو تمعنا كل ذلك لاتضح لنا على الفور أن جميع هذه المهام التعليمية في جوهرها ذات طابع معلوماتي إلى درجة اعتبار نظام التعليم برمته ضمن قطاع المعلومات . يكفينا هذا بالنسبة لعلاقة التربية بالمعلومات حالياً على الأقل ، أما فيما يخص علاقتها بالمجتمع فقد تعددت فيها الآراء التي تتراوح ما بين المحافظة والثورية . يرى أصحاب النظرة المحافظة أن مهمة التربية الأساسية ، هي دمج الفرد بمجتمعه وإعادة توليد المجتمع وترسيخ قيمه ، لتصبح التربية أداة الربط بين ماضي المجتمع وحاضره ، أو ربط حاضره بمستقبله ، أما مهمتها كما يراها أصحاب النظرة الثورية فهو تنشئة الأفراد على درجة الوعي والقدرة بما يؤهلهم لتغيير واقع المجتمع والتصدي لسلبياته من أجل حياة أفضل .

سواء أخذنا بوجهة النظر هذه أو تلك يظل واقع المجتمع ، ما يشفى بداخله وما يربطه بخارجه، هو المجال الثابت الذي تستقي منه التربية غاياتها وأهدافها ومادتها وطرائقها ، فمن هذا المجتمع ومطالبه وغاياته تتلقى مدخلاتها وإليه يصب ناتجها .

ولم تكن منظمة اليونسكو مبالغة ، عندما جعلت عنوان تقريرها الشهير عن تحديات التعليم في الدول النامية «تعلم لتكون» ويمكن أن يلحق بمعكوسه «كن لتتعلم» ذلك أن التعليم ليس مجرد وسيلة لتلبية مطالب المجتمع ورغبات أفراده ، بل هو نزعة إنسانية أصيلة ، وهدف في حد ذاته ، لكونه المدخل إلى حياة أكثر ثراء وعمقاً ، فالتعليم الحق يثير البهجة ، ويبعث على الأمل ويبقي على حيوية الإنسان ويخلصه من جموده ، ويعوضه كلما تقدم به عمره عما يفقده من قدرات ، وملكات ، ومهارات ، وغايات ، وأحلام .

ويقول حامد عمار إن قضية التربية باتت أخطر من أن تترك للتربويين وحدهم ، فهي شاغل المجتمع ، بل العالم بأسره ، بعد أن برزت أبعادها المختلفة كقضية ساخنة على درجة بالغة من الأهمية السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، يفسر لنا ذلك موقعها البارز الذي تحتله في دساتير الشعوب ، وبرامج الأحزاب السياسية ، ومشاريع التطوير للتكتلات الإقليمية ، والمنظمات

الدولية، وها نحن نسمع صيحات الإصلاح والتجديد التربوي ترد إلينا من جميع دو ل العالم ، بغض النظر عن مستواها الاقتصادي والثقافي ، فها هي اليابان قطب الثورة المعلوماتية ، والتي يعزو البعض تقدمها التكنولوجي إلى كفاءة نظام تعليمها الأساسي ، تبادر لتعلن عام 1976 خطة تجديد شاملة لتهيئة مجتمعها بأسره إلى مجتمع المعلومات عام 2000 ، بينما كان الأوروبيون يتحدثون في الستينيات والسبعينيات ، عن الفجوة الأطلنطية بين نظم تعليمهم ، ونظام التعليم الأمريكي ، يتحدث الأمريكيون عن الثورة والفجوة الباسيفيكية ، بين نظام تعليمهم ما قبل الجامعي ، ونظيره الياباني ، وتعقد منظومة السوق الأوروبية المشتركة عدة مؤتمرات لدراسة الآثار القريبة والبعيدة ، على سائر دولها نتيجة للتخلف التعليمي والعلمي بالتالي ، وقد استنهض ذلك كثيراً من الدول النامية ، لتسعى جاهدة للحاق بالركب ، تحاول أن تجد موضعاً لها بين مجاعتين : مجاعة الغذاء ، ومجاعة المعرفة ، وهي تدرك أشد الإدراك ، أن حل مشكلة الغذاء أو توفير الاحتياجات الأساسية لشعوبها ، لن يتأتى إلا من خلال حسن استغلالها موارد المعرفة العلمية والتكنولوجية .

وعليه ، فالتربية شأنها شأن مجتمعاتها تمر بمرحلة مصيرية حرجة ، وقد أبرزت مطالب عصر المعلومات جوانب كثيرة من أزمتها المزمنة التي عانى منها العالم . وتشير أصابع الاتهام إلى المؤسسات التعليمية ، وفلسفتها التربوية السائدة ، التي تدفع كل يوم بمزيد من البشر للانضمام إلى قطعان الأغلبية الصامتة ، وجحافل جيوش المستهلكين .

إن العلاقة بين التربية والمجتمع هي علاقة تأثير وتأثر ، فهي أبعد ما تكون عن العلاقة الخطية أحادية الاتجاه ، وبمعنى آخر إن التربية تغير المجتمع وتتغير به ، فهي لا تنشأ من فراغ ، ولا تعمل بمعزل عن الواقع ، وكل مجتمع جدير بالتربية التي يفرزها ، فالفلسفة التربوية كما يقال : هي أحد تجليات الفلسفة الاجتماعية السائدة ، وتنمية الموارد البشرية هي الصياغة التربوية للتنمية الاجتماعية الشاملة ، ولن تؤتي التربية ثمارها مادامت غير متسقة مع بيئة مجتمعها ، والممارسات الفعلية التي تجري بداخله .

والعلاقة بين التربية والمجتمع ، ذات طبيعة جدلية أيضاً ، لكونها قائمة على تناقض أساسي ،

ففي الوقت الذي تسعى فيه التربية للحفاظ على ما هو قائم ، وتأصيل الهوية الحضارية ، تسعى في الوقت نفسه لتغيير هذا الواقع ، ونجاح أي إصلاح ، أو تجديد تربوي هو في توازنه بين شقي هذه العلاقة الجدلية ، إن هدف واضعي السياسات التربوية ، هو خلق هذا التوازن بين المحافظة على الهوية ، والانتماء القومي من جانب ، والسعي الدائم نحو الأفضل وعدم الانغلاق على الذات ، والتواصل مع الآخرين من جانب آخر ، وكذلك التوازن بين توفير الخدمات التعليمية للغالبية ، وتأهيل النخبة القادرة على قيادة هذه الغالبية لتحقيق عملية التنمية .

فعلاقة التربية بالمجتمع علاقة ذات طابع دينامي حاد ، ونجاح التربية يقاس بسرعة استجابتها ، وتجاوبها مع المتغيرات الاجتماعية ، ومصدر الإشكالية هنا هو الإيقاع السريع والمتسارع لمجتمع المعلومات مقارنة بالإيقاع البطئ الذي تتسم به عمليات التجديد التربوي ، المحكومة بالقاعدة الزمنية لقوانين التغير الاجتماعي ، ينشأ عن هذا الفرق حدوث فجوة تربوية بين مطالب المجتمع ، وأداء مؤسساته التربوية ، وهي الفجوة التي يسعى لسدها التعليم غير الرسمي من خلال تعامله المباشر مع مطالب سوق العمل .

المشاركة المجتمعية

إن السياسة المركزية لشئون التعليم على مستوى كل ربوع مصر ، وماهية حدود تلك الإدارة أو تلك الشئون ، واللامركزية توزيع أو تفريق تلك الاختصاصات والسلطات على المحليات ، لتصحيح إدارته ورؤيتها وتنفيذها من الأمور المحلية اللامركزية لتستقل أو تختار كل محافظة منها ما يناسبها في إدارة شئون التعليم في البلاد .. لتختار سياستها وإدارتها ومناهجها والمعلمين والتلاميذ فيها ، وتحديد قبولهم وكفايتهم وقدراتهم حتى تنتهي مرحلة التعليم .. ثم تحقق بسياستها المحلية اللامركزية تخطيطها والإشراف عليها .

ولإن كان التعليم قد بدأ الاهتمام به في مصر تاريخياً منذ المدارس العالية عام 1816 وما بعدها ، ثم ازدادت الأهمية "بمجانية التعليم" وكثرت القضايا والمشكلات مما كان سبباً في أن نودي بالتطوير ، ولأن التعليم مستقبل مصر ، وحق إنساني للجميع في بدايته .. ويمتد إلى مراحله

الأخرى تباعاً ، وهو في ذات الوقت وسيلة لزيادة القدرة على استيعاب معلومات ومهارات جديدة تحتاج إليها سوق العمل أيضاً .

وإذا كان لنا أن نستعين أو نأخذ مما جرى لبلاد سبقتنا في التجربة .. وأخذت وتطورت وبلغت شأناً كبيراً في مجال تطوير التعليم ، وتحديداً في اتباع إدارة التعليم بين المركزية واللامركزية ، فإن اليابان مثلاً خير شاهد ودليل، عندما أرادت إصلاح التعليم في البلاد بعد الحرب العالمية الثانية عام 1947 وبناء على تقرير تقدمت به بعثة أمريكية في هذا الخصوص ، وكانت قد تحولت وقتئذ عن الإدارة المركزية إلى نظام اللامركزية ، ومُنحت سلطات المجالس المحلية للتعليم ، وتم إعداد التعليم بصورة مستقلة بعيداً عن السلطة المركزية ، وبدت المشكلة أمامها في عدم الكفاية التي نتجت عن اتباع سياسة اللامركزية ، وبين تنمية الموارد البشرية ، وديمقراطية التعليم والمساواة ، ومع تزايد حركة "الحقوق الديمقراطية" والتفوق الديمقراطي وكيفية التوازن بينهما .. عادت اليابان بكل خبراتها إلى سياسة التعليم "كأساس قومي" لتحل بها هذه المشكلة وحسمتها عودة إلى مركزية إدارة التعليم ، والتي حققت بها نجاحاً نحو التنمية القومية .. هذا ما حدث في اليابان ، ولكن ليس معناه أننا حين نطالب باللامركزية سنخفق كما خفقت اليابان أو أننا لن نحقق نجاحاً ما لم تكن سياستنا مركزية ، والتجربة خير حكم في هذا المجال فنحن لا نقارن زماناً بزمان ولا رجالاً برجال ولا دولاً بدول ، ولكن نستفيد من تجاربهم ، ونستخلص منهم ونحاول أن نصل إلى أهدافنا المنشودة ، فنحن مع قرب الإدارة إلى المواطنين ، والتيسير ، وحل مشكلات الناس ، وهو ما يتعين أن نسعى إليه ، فإن وضع السياسة والخطة وتنفيذها في مجال السياسة التعليمية ، لابد أن تقوم على أساس قومي ، وليس ما يمنع أن تكون هذه السياسات معمولاً بها في اللامركزية ، فيما يمكن التعاون بشأنه وبما لا يؤثر على سير العملية التعليمية تخطيطاً وتنفيذاً وإشرافاً .. قوة وكفاية وتميزاً بين الجميع .

وهناك مبادرة لتوزيع المسئوليات والمستويات الإدارية في مسألة التعليم بتشكيل مجلس أمناء ، يعد إضافة حقيقية للعملية التعليمية ، وله الحق في زيادة موارد المدرسة ، أو تدبير موارد احتياطية ، كما يحدد المجلس الاحتياجات الناقصة للمدرسة والتي يرى استكمالها ، ويراعي حفظ النظام ،

وتقديم خدمات أفضل للطلاب ، ويختص بالإشراف والمعاونة في إدارة المدرسة ، ويتم تشكيله بالانتخاب ، وتحدد مهامه بما لا يتضارب مع سلطات مدير أو ناظر المدرسة .

وللمجلس الحق في وضع معايير اختيار النظار والوكلاء ، وتقويم أداء المدرسين ، وتحديد واجبات مدير المدرسة ، وأسس اختياره ، واقتراح الأسس الخاصة بعدد النظار والوكلاء الذين تحتاجهم المدرسة ، فهو سلطة أعلى من سلطة المدرسة ، وهو عبارة عن مجلس إدارة يضم تنفيذيين وقيادات محلية ، مثل المحافظين والقيادات الشعبية ، مثل أعضاء البرلمان والمجالس المحلية ورجال الأعمال والتجار ، إضافة إلى أعضاء من مجالس الآباء ، وهذا التنوع في التشكيل يضمن توفير عناصر النجاح للعملية التعليمية بل وينميها ، حيث تجعل هذه المبادرة المجتمع المدني صاحب المدرسة ، وأعني بالمجتمع المدني كل الشرائح الفاعلة في المجتمع مثل أساتذة الجامعة والمفكرين ورجال الأعمال والأدباء الذين يعتبرون التعليم مهمة قومية ، ويهتمون بالشأن العام ، ولديهم رغبة في دعم المؤسسة العلمية ، مثل كبار الصناعيين والتجار ، وهؤلاء مدعوون للمشاركة الفاعلة والحقيقية .

وتتطلب المشاركة المجتمعية زيادة فاعلية ودور المجتمع المدني بمؤسساته المختلة التي تشمل القطاع الخاص ، والجمعيات الأهلية غير الهادفة للربح ، والأسر والأفراد ، وهناك دور أكثر فعالية يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في مجالات التغذية المدرسية ، والمساندة لمحدودي الدخل ، والنشاطات الطلابية المرتبطة بالبيئة المحيطة بالمدرسة ، وتقديم المنح الدراسية ، وكذلك دعم التوسع في تخصص بعض هذه الجمعيات لإنشاء وإدارة المدارس غير الهادفة للربح والتي يتحمل التلميذ فيها تكلفة تعليمه فقط ، مع إعادة استثمار التعليم .

لقد أصبحت المشاركة بين القطاع الخاص والدولة في التعليم أمراً واجباً ، وهذا ينبع من ضرورات أصيلة في مجتمعنا الذي يراعي المسئولية الاجتماعية لرأس المال الخاص ، وقد يكون التعليم هو المجال الأكثر رحابة لتنمية هذا التوجه ، وهناك دعوة للقطاع الخاص للإسهام في إنشاء مراكز التميز في التعليم ، والاستثمار في بناء المدارس ، والتعاون في مجال التعليم الفني من خلال قبول المتدربين والتعاون مع الوزارة ، كما أن قبول مدارس القطاع الخاص لنسبة مئوية من

الطلبة المتفوقين محدودي الدخل كمنح دراسية بشروط يتفق عليها يزيد من إحساس المجتمع كله بالتكافل والتناغم الذي كان دوماً ولايزال سمة المجتمع المصري .

كذلك الأسر مدعوة إلى المشاركة بشكل أكثر فاعلية في مجالس إدارات المدارس ، ومجالس التعليم المقترحة في المحليات ، فيمكن للأسر أن تعمل في المراحل السابقة لإلحاق أبنائهم بالمدارس من خلال تعميق المعرفة ، والاستفادة من المتاح من البرامج التثقيفية في مجال التعاون مع مرحلة الطفولة المبكرة لفتح آفاق ذهنية وسلوكية ومهارية جديدة أمام الأطفال قبل دخول المدرسة .

ولتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية ، يقترح خطة للتنفيذ ، وهي مشروع استرشادي لتوسيع دائرة المشاركة في إدارة التعليم يهتم بتأهيل وتدريب القيادات المحلية لأخذ دورها في تقديم الخدمة التعليمية في إطار لا مركزي ، واختيار قيادات تستطيع ممارسة هذه السلطات ، ويمكن تحديد منشأة حديثة ينفذ فيها تدريجياً سياسة اللامركزية ، ويتم تنفيذه على مراحل ما بين ٣ و ٤ سنوات .

وقد طالب الرئيس مبارك بمشاركة أولياء الأمور في كل المناطق الجغرافية في تطوير المناهج ، وإعطاء دور أكبر للمحافظين في أعمال الرقابة الإدارية والتعليمية والمتابعة ، أيضاً في الحفاظ على الاستثمارات العامة في التعليم خلال الفترة الحالية إلى سنة 2005 ، وقد شدد الرئيس على أهمية دور المجتمع ومؤسساته ، ورجال الأعمال والجمعيات في المشاركة ، وفي تنمية عناصر التعليم ، في مقدمتها تطوير وتحديث التعليم ، وإنشاء مدارس جديدة ، ووضع أسلوب لإدارة بعضها بواسطة المجتمع ، والإشراف والرقابة باعتبار المجتمع شريكاً أساسياً ، وكذلك في تنشيط مشاركة رجال الأعمال في العملية التعليمية .

كذلك يجب مشاركة المرأة التي لابد أن تأخذ دورها المناسب لكي تضطلع بمهام بناءة في بناء واستثمار ما تقدمه الدولة من أموال ليتحول التعليم من مجرد شهادة إلى اكتساب مهارات ، وأن يترسخ لدى المرأة والأسرة الفهم الصحيح بأن مجتمع المستقبل يقوم على المنافسة والتفوق قبل التحصيل والشهادة .

وهناك خبرات متراكمة في تضييق المسافة بين المدرسة والمجتمع ، ذلك أن لمجالس الآباء دوراً حيوياً ونشيطاً في هذا المجال ، فأعضاء مجلس الآباء بالمدرسة ، والعديد من أولياء الأمور

يشكلون دعماً وسنداً حقيقياً تعتمد عليهم المدرسة في جميع مراحل ومستويات التعليم ، وأن تنوع تخصصات ومجالات عمل هؤلاء داخل المجلس ينشط إيقاع المدرسة وعناصرها من طلاب ومدرسين إداريين ، ولعل من الأمور التي لم تعد في حاجة إلى تأكيد القول بأن مستقبل أبنائنا يتوقف على نوعية التعليم الذي يتلقاه ، ولكي يتحقق هذا الهدف لابد من تعبئة جهود جميع المواطنين ، وحشد جميع إمكاناتهم ومواردهم للمساندة في تحقيق النقلة النوعية المطلوبة في التعليم باتجاه هذا الهدف نظراً لما يشتمل عليه من ضرورة التطوير الشامل لمنظومة العمل التربوي ، وما يمليه ذلك من مسئوليات ، تحتاج إلى المشاركة الشعبية الجادة في قضايا تطوير التعليم ، فهي تعد من أهم الآليات لتزويد المخططين التربويين ، وراسمي سياسات التنفيذ ، وصانعي القرارات التربوية بمعلومات مهمة تساعد على نجاح خطط التطوير في تحقيق أهدافها ، كما أن هذه المشاركة تزيد من إقبال الجماهير على دعم وإنجاح الخطط التي أسهموا في بنائها .

إن مجالس الاباء والمعلمين تعتبر من الآليات الفاعلة في توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في العمل التربوي بدءاً من تخطيطه مروراً بمتابعته ومراقبته وانتهاء بتقويم نواتجه من خلال الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المجالس في فتح الباب أمام الأسرة وأفراد المجتمع المحلي للتعاون البناء في المدرسة ، والمشاركة مع السلطات التربوية المختلفة في تحقيق الأهداف التعليمية ، كما أن هذه المجالس تتيح الفرص المناسبة لإدارة المدرسة لتتعرف عن قرب على الإمكانات البشرية والمادية المتوافرة في المجتمع المحلي للمدرسة ، والتي يمكن أن تفيد منها في إثراء تعلم طلابها وتعظيم نواتجه .

ومما لا شك فيه فإن مدى إفادة المدرسة من التسهيلات الكبرى التي يمكن أن يقدمها مجلس الآباء والمعلمين ، يتوقف إلى حد بعيد على :

- مدى وعي وقناعة الإدارة المدرسية بالدور الذي يمكن أن يسهم به هذا المجلس في مساعدة المدرسة على تحقيق أهدافها .
- التشكيل الفعال لهذا المجلس ، وحسن اختيار أعضائه ، وهو ما يتطلب من مدير المدرسة الانفتاح على المجتمع المحلي لمدرسته من خلال حرصه على بناء برنامج فعال للعلاقات العامة مع أفراد هذا المجتمع وتوطيد المشاركة معه .

- الاستثمار الأمثل لقدرات أعضاء هذا المجلس وتوظيفها في اتجاه تحقيق أهداف المدرسة من ناحية ، والقيام بدورها المنتظر في النهوض بمجتمعها المحلي من ناحية ثانية .
- التخطيط الجيد والقيادة الواعية لأنشطة هذا المجلس وفعالياته ، والسعي للإفادة من أفكار أعضائه وتوظيفها في بناء وتنفيذ وتقويم برامج التطوير المدرسي والمجتمعي .
- إدارة حوارات ديمقراطية بين فريق العمل المدرسي ، وأعضاء هذا المجلس ، والانطلاق من ذلك في إرساء قاعدة للمشاركة الفاعلة بين المدرسة ومجتمعها المحلي .

إن الدور الذي ستلعبه هذه المجالس سيرمي إلى إحداث النقلة النوعية المطلوبة في التعليم ، باتجاه تحقيق هدف التعليم المتميز للجميع ، فهناك قضايا تربوية تشغل الرأي العام ، وتحتاج من هذه المجالس إلى بذل الجهود اللازمة لتنمية وعي الجماهير بها ، وحفزها على تحقيق هذا التطوير لأهدافه المنشودة ، ولعل من أبرز القضايا التي تشغل الجميع تطوير منظومة التقويم التربوي ، ومشكلة الدروس الخصوصية .

وهناك مشروع يرمي إلى تطبيق معايير العالمية على التعليم من خلال الأخذ بفكرة الاعتماد الأكاديمي للمدارس ، وهو مشروع يفتح الباب للهيئات والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن التربوي لتقوم بعمليات تقويم شامل لأداء المدارس ، ومن ثم منحها الاعتماد الأكاديمي في ضوء مدى وفائها بمعايير الجودة العالمية ، ويتطلب هذا الأمر من كل مدرسة ترغب في الحصول على الاعتماد أن تقوم بعملية تقويم ذاتي لأدائها ، ومن ثم وضع وتنفيذ خطة لتطوير هذا الأداء باتجاه تلك المعايير ، وهنا يكون لمجالس الآباء والمعلمين دور واضح للمشاركة في هذا العمل ، سواء في عملية التقويم الذاتي ، أو في وضع خطة التطوير ، ومراقبة التنفيذ ومتابعة وتقويم نتائجه أولاً بأول ، كذا في تعبئة الرأي العام وحفزه للمشاركة في دعم هذا المشروع ، والذي به سيتم الانتقال بالتعليم عندنا إلى المستوى العالمي .

ويأتي دور المدرسة في التوعية لأولياء الأمور بأن تربية الأبناء مسئولية مشتركة بين الأسرة والمدرسة ، وتسعى إلى إزالة مخاوفهم من أن المدرسة في حرصها على توثيق صلاتها بهم إنما تستهدف الحصول على منافع وأغراض معينة ليست على الأقل موجهة إلى خدمتهم وخدمة

أبنائهم بقدر اتصالها بشئون مدرسية بحتة يرون أنه لا دخل لهم فيها . وعلى الجانب الآخر فلابد أن تعمق المدرسة الوعي لدى الأبناء بأن المشاركة في العمل التربوي تنهض على أساس التعاون المشترك .

أهداف التربية

لم يعد هدف التربية تحصيل المعرفة ، ولم تعد المعرفة هدفاً في حد ذاتها ، بل الأهم من تحصيلها، هو القدرة على الوصول إلى مصادرها الأساسية الأصلية وتوظيفها في حل المشاكل ، لقد أصبحت القدرة على حل الأسئلة في هذا العالم المتغير الزاخر بالاحتمالات والأبدال تفوق أهمية القدرة على الإجابة عنها ، ولابد أن تسعى تربية الغد لإكساب الفرد أقصى درجات المرونة ، وسرعة التفكير وقابلية التنقل بمعناه الواسع ، التنقل الجغرافي لتغير أماكن العمل والمعيشة ، والتنقل الاجتماعي تحت فعل الحراك الاجتماعي المتوقع والتنقل الفكري كنتيجة لانفجار المعرفة وسرعة تغير المفاهيم ، ولم تعد وظيفة التعليم مقصورة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية ، والمطالب الفردية ، بل تجاوزتها إلى النواحي الوجدانية والأخلاقية ، وإكساب الإنسان القدرة على تحقيق ذاته ، وأن يحيا حياة أكثر ثراء وعمقاً ، ولابد للتربية الجديدة ، أن تتصدى للروح السلبية بتنمية عادة التفكير الإيجابي ، وقبول المخاطرة وتعميق مفهوم المشاركة ، والتصدي للسلطة بأنواعها دون إشاعة الفوضى ، فلا وجود في مجتمع المعلومات للقبول بالمسلمات ، والاقتناع السلبي الذي هو نوع من الجبر ، إنه عصر التجريب وقبول القضايا الخلافية ، والتعلم من خلال التجربة والخطأ ، والتعامل مع المحتمل والمجهول ، والاحتفاء بالغموض واستئناس التعقد وعدم الاستسلام لوهم البساطة الظاهرة . إن علينا أن ننمي النزعة الإبستيمولوجية لدى إنسان الغد - كما قال سيمور بابريت - بحيث يدرك كيف تعمل آليات تفكيره ، وذلك بجعله واعياً بأنماط التفكير المختلفة وذا قدرة على التعامل مع العوالم الرمزية ، بجانب العوالم المحسوسة دون أن يفقد الصلة التي تربط بينهما . ولم يعد هدف التربية ، هو خلق عالم من البشر المتجانس المتشابه ، بل بشر متميز متمسك بهويته الحضارية وبقيمه ، قادر على التواصل مع الغير ، يتقبل الواقع

المختلف عن واقعه ، والرأي المغاير لرأيه . وعلى التربية أن تهيئ الفرد لعالم سيصبح فيه العمل سلعة نادرة ، إن الغاية العظمى للتربية هي أن ينعم الإنسان باستقلالية ، ليصبح قادراً على أن يخلق عمله بنفسه ، وأن يشغل أوقات فراغه - التي تنحو إلى الزيادة المطردة - بما يثري حياته ويعود بالخير على أسرته ومجتمعه وعالمه .

إن الفلسفة التربوية السائدة لدينا تنظر إلى التربية كأداة للثبات والاستقرار ، وتركز على انتشار التعليم لا نوعيته ، ورغم ما يزخر به الخطاب التربوي الرسمي ، من شعارات الحرية والديمقراطية والمشاركة ، وتكافؤ الفرص ، وتنمية الانتماء القومي ، والتمسك بالوحدة العربية ، فإن الواقع العملي لطرق وأساليب التعليم ، والتقويم ، وأهداف المناهج ، ومضمونها ، وأسلوب الإدارة المدرسية ، والتعليمية أبعد ما يكون عن هذه الشعارات ، فمازال أسلوب التلقين ، والحفظ هو نهج التعليم السائد ، وهناك قيود عديدة تحد من مشاركة الطالب في عملية التعليم ، ومساهمة المدرسين في عمليات الإصلاح والتجديد التربوي ، وهناك إغفال لأهمية الحوار والمشاركة وتهميش لقيمة الحرية ، وقد خلت المناهج من مفهوم المساواة ، وتحاشت الخوض في القضايا الخلافية ، ولا تهتم معظم المناهج بالأمور المتعلقة بالانتماء القومي والوحدة العربية . وقد سعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، إلى وضع إطار عام لفلسفة تربوية عربية ، إلا أنها لم تتبلور في صياغة نهائية في هيئة استراتيجيات وخطط محددة .

إن هدف التربية العربية ، لم يعد مقصوراً على نشر التعليم ، بل الاهتمام بنوعيته وآفاقه ، ويجب البدء بتحديد غايات التربية قبل التفكير في محتواها وطرائقها ، ولتكن ركائز فلسفتنا التربوية هي العقلانية والحرية ووحدة الفكر ، والحضارة الإنسانية . ونحن أصحاب شعار التعلم "من المهد إلى اللحد" ، وفي أطروحة الخولي المثرية الملهمة عن "تنمية التفكير العلمي لدى الطفل العربي" عن الإمام الغزالي ، يقول إمامنا الغزالي : «دين الله لا يقدر على حمله ، ولا حمايته الفاشلون في مجالات الحضارة الإنسانية الذكية ، الثرثارون في عالم الغيب الخرس في عالم الشهادة» .

لابد إذن أن يتعاظم الدور الذي تلعبه الأسرة ، والمرأة بالتالي ، في تنمية القدرات الإبداعية لدى الأطفال ، وستتيح تكنولوجيا التعليم بوسائلها العديدة ، للتعلم الذاتي في المنزل فرصاً

جديدة للمرأة العربيـة . وعلينا أن نعيد للعلم هيبته ، وهو هدف لن يتـحقق ما لم يسهم هذا العلم إسهاماً جاداً في تنمية المجتمعات العربية ، وتوفر تكنولوجيا المعلومات فرصاً هائلة للعلماء العرب لكي يعمقوا دورهم الاجتماعي ، ولكي يقيموا وشائج الصلة بين علمهم وواقع مجتمعاتهم .

إن الإصلاح والتجديد التربوي يحتاج إلى توافر الدعم المادي اللازم لتجهيز معامل الكمبيوتر ، وإعادة تأهيل المدرسين وتطويـر المناهج ، وقد كتب جـون آدمز ، موفداً من الجـمهورية الأمـريكية الوليـدة في خطابه لزوجتـه عام 1788 ، وقد بهـرته ثقافة باريس وفنـونها : «عليّ أن أدرس فنون السيـاسة والحـرب ، كي يتمكن ابـني من دراسة الرياضـيات ، والفلسـفة ، والجـغرافيـا ، والعلوم الطبيعيـة ، وبناء السفن ، وعلوم الملاحة ، والتجارة ، والزراعة ، وذلك حـتى يكون لأحفادي الحق في تعلم الفن ، والشعر ، والموسيقى والعمارة والنحت ، وفنون الخزف ، والمنسوجات" .

التربية والتغير

سار في مـعتقـدنا أن التربيـة هي التي تشكل المجتمع ، غـير أن باولو فـرير ، لا يشارك في هذا الاعتـقاد : «فقد تأكـد من أن التربية لا تشكل المجـتمع وإنما المجتـمع هو الذي يشكل التربية وفـقاً لمصالح أولئك الذين يمـسكون بزمام السلطة فيـه» ، ولايزال عدد كبـير من الناس يعتـقد أن النظام التربوي المنهـجي كفيل بتغـيير شكل أي مجتـمع وتطويره ، ولقد كانت مـهمة التربية فـي المجتمع القديم المحافظة على الوضع الذي كان قائماً فيه ، أمـا الآن فيجب أن تكون التربية عنصراً جوهرياً من عناصر حركة التحرير ، ثم إنه لا يمكن إنكار الطابع السـياسي الذي تتسم به التربية الآن ، كما اتضح أن بعض مشكلات التعليم الأساسية متصلة بالمبادئ والمثل العليا .

وقد بينت بعض التقارير من اجتماعات التـربية أن الالتحاق بالمدرسة ، رغم ظاهر الأمر لايجعل حظوظ الأطفـال من التعليم مـتساوية ، وقـد قامت استـقصـاءات عديدة حـاولت أن تثبت العـلاقة الموجـودة بين المنشأ الاجـتـماعي – الثـقافي لـلطلاب من جهـة ، وبين إيقـاع النمو لديهم وجـدوى المدرسـة من جهـة أخرى . وسـواء تناولت هذه الاسـتـقصـاءات مرحلة رياض الأطفـال ، أو عنيت بمعـاهد التعليم الابتـدائي أو التعلـيم الثانوي ، أو عنيت ببـعض المواد الخاصـة ، أو بحث مـوضوع

النجاح في التعليم العالي ، أو اهتمت بجملة المراحل التعليمية ، فإنها تصل إلى تقرير نتيجة واحدة، وهي أن المعدل المتوسط للنمو منذ السنوات الأولى للعمر ، يتغير تبعاً لمستوى البيئة المحيطة بالطالب، وأن الأثر الجيد لهذه البيئة يتجلى منذ دخول المدرسة ، ثم يرسخ ويتأكد خلال المراحل التالية المتعاقبة ، ومستوى الأداء الذي يقدمه الطالب متوقف على ذلك الذي وفرته البيئة منذ البداية، والذي يقوى ويمكن لنفسه باستمرار بحيث تكون سرعة التقدم حتى نهاية الدراسة تابعة له .

لقد كشفت دراسات متعددة في فرنسا وفي إنجلترا وفي السويد عن أن الهوة بين توزع الطبقات الاجتماعية وبين مدى كونها ممثلة في مؤسسات التعليم تزداد عمقاً في المراحل المتقدمة من التعليم وتبلغ أوجها في التعليم الجامعي ، مما يؤدي إلى تباين في حظوظ الانتساب إلى المهن التي تتطلب تأهيلاً طويلاً والتي تمنح مسئولية أعلى . والفارق المبدئي في مدى التحسس بقيمة الثقافة يتزايد عبر مراحل الدراسة ، وهيهات أن تقضي عليه تلك الدراسة .

ولم يكن مما يعني التربية التقليدية أن تقيم عملية التربية على أساس من التفكير العلمي السليم. وبدلاً من ذلك نجد أنها كانت توجه جهودها لإقامة هذه العملية على أساس من التحفيظ، والتسميع والنقل والتكرار ، والتقليد ، مما أدى إلى روح الابتكار لدى التلاميذ ، ومن ثم اعتنى بأمر التفكير وجعله عنصراً أساسياً في العملية التربوية ، ويذهب ديوي ، إلى أن التفكير إن هو إلا محاولة تتم عن قصد ووعي بهدف الكشف عن الروابط بين أفعالنا وما يترتب عليها من نتائج، وأنه ليس مجرد مرآة تعكس أحوال الواقع الموجود ، بل هو عملية مشاركة يتم خلالها إعادة تنظيم وتجديد ظروف الواقع حتى تكون أنسب ولتحقيق رغبات وأهداف الإنسان والسيطرة على البيئة . فأول ما يبدأ الطفل الصغير يتوقع حدوث شئ ، تراه يبدأ في استخدام بعض ما يجري أمامه دليلاً على ما سيعقبه ، أي أنه يعطي حكماً مهما كان هذا الحكم بسيطاً ، ذلك بأن يتخذ شيئاً من الأشياء دليلاً على شئ آخر ، وبهذا يدرك علاقة بينهما ، وكل نمو فكري عند الطفل بعد ذلك مهما بلغ من التعقيد ليس إلا توسعاً وصقلاً لهذا النوع من الاستدلال .

يقول جون ديوي ، فيلسوف التربية : «إن التربية ظاهرة طبيعية في الجنس البشري بمقتضاها يصبح الإنسان وريثاً لما كونته الإنسانية من تراث ثقافي ، وتتم هذه التربية بالتقليد والمحاكاة بطريقة

لا شعورية بحكم معيشة الفرد في المجتمع ، ومن ثم تتاح للحضارة الإنسانية النقل من جيل إلى آخر ، وتتطلب التربية المقصودة دراية بنفسية الطفل من جانب وحاجات المجتمع من جانب آخر ، وتعتمد التربية على جانبين : جانب نفساني وجانب اجتماعي دون أن نخضع أحدهما للآخر ، ولعل طبيعة العصر الذي نعيش فيه الآن تعد من أقوى الدعائم التي يمكن الاستناد إليها في توجيه التربية التوجيه الاجتماعي السليم ، فعصرنا اليوم عصر تغير جذري وسريع بفضل ما اصطنعه الإنسان من وسائل التجريب العلمي ، فقد حلت الآلة مكان الأيدي البشرية ، وقامت الصناعة الثقيلة والخفيفة ، واشتد التخصص في العلم والعمل ، وتشابكت أجزاء العالم وأطرافه ، وتحطمت العزلة بين الشعوب والأمم ، وكثرت وسائل النقل والاتصال السريع .. إلى غير ذلك من صور التغير الاجتماعي ..

ومن هنا يجب أن تتحول المدرسة إلى نموذج تتمثل فيه الحياة الحاضرة ، الحياة التي تشبه في واقعيتها وأهميتها للطفل ، حياته في البيت أو البيئة المجاورة أو الفناء الذي يلعب فيه ، ويرى ديوي أن خير وسيلة تعين المدرسة على ذلك هي أن تكون مثل الورشة ، أو المعمل ، تحوي الأدوات والمعدات التي يمكن أن يبني بها الطفل ويخلق ويبحث بنشاط . «فالمدرسة هي صورة لحياة المجتمع تتركز فيها كل تلك الوسائط التي تهيئ الطفل للمشاركة في ميراث الجنس ، ولاستخدام قواه الخاصة لتحقيق الأهداف الاجتماعية" ، والمدرسة حين تتخذ من نفسها صورة للحياة الاجتماعية ، يمكن لها بشئ من التوجيه أن تمكن التربية من أن تصبح بحق ، الطريقة الأساسية للتقدم والإصلاح الاجتماعي .

إن المدرسة إذا استطاعت أن تحقق ما هو مفروض منها في الحياة في واقع المجتمع بمشاكله وتطلعاته نحو المستقبل ، وإذا استطاعت أن تدرب كل طفل على أن يكون عضواً داخل جماعته الصغيرة يعمل على خيرها ، وأن تنشئه مشبعاً بروح الخدمة العامة ، وأن تمده بالأدوات التي يستطيع بها أن يحسن توجيه نفسه ، فإننا يمكن أن نطمئن إلى أننا سنظفر بالمجتمع الذي نصبو إليه، لأن المدرسة عندئذ لن تقتصر على أداء ما كان يظن بها من أنها وسيلة للمحافظة على التراث فقط، بل ستؤكد وظيفتها التجديدية الإبداعية .

الفصل الخامس

الإدارة

الإدارة إلى جانب كونها هبة ، إلا أنها تحتاج إلى الممارسة ، وتراكم الخبرات . والعملية التعليمية في حاجة شديدة لقيادات مدربة ومؤهلة للتعامل مع المنظومة التعليمية المواكبة لفترة التقدم العلمي ، والحل في التوسع في عمليات التدريب الداخلي والخارجي والعملي وليس النظري لتأهيل القيادات ، ونقل الخبرات الأخرى التي ستنعكس على تحسين مستوى الإدارة . لابد إذن من التدريب على مختلف المستويات ، بداية من القيادات الصغرى ، وانتهاء بالقيادات العليا .



ويمكن أن تلعب الوزارة دوراً كبيراً في مواجهة سلبيات الإدارة من منطلق الاهتمام بالإدارة في الجودة الشاملة في التعليم ، وتنمية الموارد البشرية والمتخصصة ، ومن ثم يكون تطوير نظام التعليم، وتدبير احتياجات المدارس من الكوادر البشرية المدربة ، أي ربط التعليم باحتياجات المجتمع ، بالإضافة إلى تدريب الخريجين بالداخل والخارج لاكتساب الخبرات اللازمة للقيادة .

إن نقص الكوادر الكفء مشكلة أراها في تحقيق الجودة الشاملة في التعليم ، وحتى الكوادر التي يمكن الاعتماد عليها ، مازالت خبراتهم قليلة إما لعدم تخصصهم وإما لحداثتهم في العمل ، فلا تسمح لهم خبراتهم بالعمل في الإدارات التي مازالت تدار بكوادر من الجيل القديم ، ونحن في حاجة إلى كل جديد من أجل التجديد ، في إطار الإدارة الحديثة ، ولن يتم ذلك إلا بتمام تدريب الكوادر الموجودة ، والمحافظة على سلامة المناخ التربوي الذي يسمح للأفراد بالتفاعل السليم في مجتمع فاضل .

إن مشكلة بناء القيادات متشعبة ومعقدة حيث يوجد فهم خاطئ لوظائف القائد ، والتعرف الحقيقي له هو ذلك الشخص الذي يستطيع تكوين رؤية وأهداف قابلة للتطبيق ، إلى جانب تطوير الصف الثاني للقيادة العليا ، فالقائد الناجح هو الذي يطور قيادات ثانية ، وأثناء وجوده في العمل يقاس نجاحه بالأفراد الذين ترقوا للقيادة من بعده .

قضية العالم في تقدمه هي ثقافة الإدارة الخاصة التي تعني تحديد رؤية التقدم في العمل ، وبالتالي وضع السياسات والقوانين والتشريعات الملائمة ، والأساس هو الاهتمام بالتكوين العقلي، وأن تعمل الإدارة على توفير الراحة النفسية والسعادة للبشر ، وترى احتياجاتهم ، وتدعم هذه الاحتياجات ، والدول تتخلف عندما يكون مستوى ذكاء قياداتها ليس على المستوى العلمي ، وتتقدم بالذكاء العالي ، لهذا يجب أن نمتلك طاقة ذكية إنسانية ، وهنا تتحدد قيمة النسيج البشري، وكيف يتحرك متناسقاً ، فليس هناك مدير ولا قائد يقف عند مرحلة تعليمية معينة معتقداً أنه قد تعلم كل شئ ، ولابد أن نكون بتقدمنا العلمي جزءاً من حركة قيادة التعليم في العالم ، ولسنا تابعين .

الإدارة أساسية في أي عمل ناجح ، فإذا صلحت الإدارة صلح العمل ، ومشكلاتنا في التعليم نابعة من سوء الإدارة ، لأنها لا تضع الفرد المناسب في المكان المناسب ، وتتركز النظم التربوية

لتنظيم سير العملية التعليمية والتربوية في الآتي :

- **التنبؤ** : بما يتوقع أن يحدث خلال مسيرة العمل من احتياجات ، أو مشكلات أو تطوير ، قد يحتاج لنظرة مستقبلية ، توضع على ضوئها الخطة التي يعملون على تنفيذها ضمن برنامج زمني محدد .

- **الخطة** : وتشتمل على الأهداف والتنظيم والتوجيه :

فالأهداف تصاغ بصورة جماعية من الإدارة مع توفير وسائل تحقيقها ، واتخاذ القرار المناسب لتنفيذها تبعاً لبرنامج زمني محدد ، ثم متابعتها مع الرقابة ، على أن تكون هذه الأهداف محددة ، وقابلة للقياس ، ومتفق عليها ، وواقعية في إطار زمني .

ثم تنظيم إدارة المدرسة لعملها تبعاً للاختصاصات ، مع مراعاة مستوى الكفايات ، ومصلحة العمل ، وهيئة التدريس ، وتحديد اختصاصات كل فرد في ضوء العمل المدرسي ، مع إعداد السجلات الخاصة المنظمة لسير العمل من بدايته إلى نهايته ، مع المتابعة اليومية كل فيما يخصه .

أما التوجيه : فيتم عن طريق الاتصال أولاً ، وهو وسيلة وليست غاية ، وأفضل أنواع الاتصالات بين الرؤساء والمدرسين وإدارة المدرسة ، ورؤساء الأقسام والجهات الأخرى ، الاتصالات المكتوبة ، على أن تقوم إدارة المدرسة باتصالات فعالة مع الرؤساء والمرؤوسين ، والواقع التعليمي الذي يشكل البيئة المعيشة ، مع إدراك المواقف المختلفة والمشكلات وتحليلها ومناقشتها ، ومعالجة كل مشكلة بأسلوب معين معتمدة في ذلك على جمع المعلومات والبيانات الخاصة بها ، ثم تعمل إدارة المدرسة على حفز من يعملون بها على مختلف تخصصاتهم ومواقعهم بالصورة التي تتفق وطبيعة العامل ، ومستوى أدائه ، لخلق روح التنافس من خلال العمل الجاد المثمر ، والحصول على نتائج أفضل في العملية التعليمية ، مع الرقابة عليهم ضماناً للنجاح ، وهذا يدعو إلى الحث على الإبداع ، والعمل على خلق أفكار جديدة لتطوير العملية التعليمية ، وإكساب التلاميذ طرق جديدة يقبلون عليها لتحقيق التفوق .

ولا يخفى على أحد أن أساس العملية التعليمية المدرسون ، ولكي نحصل على مدرس ناجح، لابد أن نخلق له الجو الذي يستطيع أن يحيا فيه ، فكل الخدمات المتوفرة في المدرسة على اختلافها

وتباينها وفرقها وجماعاتها التي تقوم بها هي من أجل هذا المعلم ، الذي نأمل منه أن يخرج لنا شباباً ناضجاً واعياً متعلماً .

وليس من شك في أن هيئة التدريس لابد أن تكون منتقاه بعناية فائقة ، وتحت شروط خاصة ، وتخضع للجان فنية ، ومن ثم للجان أخرى إدارية ، وهكذا تمر عملية الاختيار بخطوات دقيقة وبمعايير ثابتة ، كما يجب توفير جميع الإمكانات اللازمة للطالب والمعلم ، لتسهيل سير العمل ، وما ينفق من مال وجهد في سبيل تحقيق الغاية المنشودة من وراء هذه الرسالة .

ويجب أن تتوفر بالمدرسة وسائل الإيضاح السمعية والبصرية ، مثل النماذج المجسمة والصور والرسوم والخرائط ، والمصورات الجغرافية ، والسبورات الإضافية ، والأشرطة الحلقية ، والصفائح الشفافة ، وأشرطة التسجيل ، والفيديو ، وأجهزة العرض العلوية والكمبيوتر ، وكل ما يعين على دراسة المناهج ، وتحقيق الأهداف ، وأن يكون بالمدرسة مكتبة مزودة بالكتب والقصص التي تصلح لأعمار التلاميذ العقلية والسنية بمراحل التعليم المختلفة ، إلى جانب المصادر والمراجع التي قد يحتاجها التلميذ والمعلم والزائر ، وأن تستخدم المكتبة في تنظيم حلقات أدبية ودينية وعلمية ، يشترك فيها المدرسون مع الطلاب ، كما يجب أن تعد السجلات التي تضبط سير العمل في كل موقع ، بحيث يجد الموجهون والزوار ، والمضطلعون بالعمل التربوي والتعليمي كل ما يرشدهم إلى ما يحتاجونه دون مشقة أو عناء ، على أن يزود أولياء الأمور بكل أمر يتعلق بالطالب والمدرسة، لضرورة مشاركته في العملية التعليمية ، والاستفادة بآرائه ، والاطلاع على كل مايعايشه الطلاب ويمارسونه ، إلى جانب نظرتهم إلى طرائق التدريس وأساليبها ، وكيفية تطويرها، مع تهيئة الفرص لهم باللقاءات المستمرة مع المدرسين للتشاور معهم ، ومناقشتهم في تحقيق المستوى المنشود لأبنائهم .

وتقوم إدارة المدرسة بعد ذلك باختيار القادة في مواقعهم ، وأن يكون اختيارهم بعناية لقدرتهم على التأثير الإيجابي في سلوك مجموعتهم ، وتوجيهها وجهة الهدف المطلوب ، وبذلك نصل إلى المراد من الإدارة . وتتمثل القيادة الناجحة في المرونة ، والإقناع والتأثير ، والأمانة والعدالة والوضوح والموضوعية ، وفهم الآخرين ، والعلم والخبرة ، وقوة التحمل والشخصية اللامعة التي تعتمد على

تحليل المواقف ، وتحقيق الأهداف ، وخلق أفكار جديدة ، والرغبة في التميز والانفراد ، والوقوف أمام التحديات والصراعات ، متبعين خطة معينة يومية ، ومع وضع برنامج زمني للعمل.

ولابد أن تحقق إدارة المدرسة فعالية العمل المثالي الذي يؤدى من خلال الرؤساء والمرؤوسين في هذا الحقل ، وذلك بإيمانهم بأن لكل شئ ثغرات ، ولذلك وجب وضع الأبدال ، فيما لو تعرض الموقف لخلل . من أجل ذلك نجد في هذه المنظومة ، فريقاً ثانياً معداً لمواصلة العمل فيما لو احتاج الموقف إليه ، فالخبرة تنتقل من القديم إلى الحديث ، وتتوالى الخبرات المكتسبة للغير ، حتى يمكن الاعتماد عليهم ، والاستعانة بهم ، والاستفادة منهم ، وفي ذلك محاولة للتأثر الانفعالي بقبول العمل ، ومحاولة بذل الجهد لتطويره مع الشعور بالرضا لهذا العمل ، وإيجاد علاقات شخصية مع الآخرين ، وخلق روح التعاون والتبادل العاطفي بين زملاء العمل ، بما يحقق الذات وسير العمل ، مع احترام المرؤوسين ، وتقدير آرائهم الخاصة بالعمل ، وهنا أقول لا مركزية في العمل ، فإذا خلا موقع من فرد ، سد من بعده مسده ، وتستمر ديمومة العمل في سيرها الطبيعي ، فلا زيادة ولا نقصان لشخص بان أو آب ، ولإدارة المدرسة أن تتأكد من أن كل ما تم من أعمال أو سيتم ، مطابق لما تريد إتمامه من تصحيح الأخطاء .

وعلى مدير المدرسة أن يتفاعل مع العاملين معه عن طريق الاتصالات الفعالة ، وإدراك المواقف وتحليل المشكلات ، فلا يكون إلا مستقصياً لكل أمر ، يقنع المرؤوسين بما يسمعون مع الاستيثاق من الأحداث التي يدلي فيها بقرار بعد تمحيص وإثبات ، وتوجيه المرؤوسين في غير عنف ، وإن بدا ذلك مع تنظيم العمل مع الغير من المستشارين ومديري المراحل التعليمية ، ورؤساء الأقسام ، وأيضاً مع هيئات التدريس عبر الاجتماعات المستمرة ، والأخذ بالآراء ، والاستفادة من الأشياء الجديدة ، والاطلاع على كل تطوير في ميدان التربية والتعليم ، واضعاً في الاعتبار الثقافات المختلفة ، والعلوم المعاصرة ، والحركة السريعة في عالمنا الحاضر .

ومن هذا المنطلق يكون التخطيط والتنظيم والتوجيه قائماً على أسس صحيحة ، وأركان ثابتة ، مع الرقابة المستمرة على كل الأجهزة والأقسام والفروع بالمدرسة ، وأن تكون النظرة إلى التطوير والتجديد نابعة من استشعار المستقبل ، من أجل ذلك يحث على الابتكار والإبداع ، ومرونة الفكر

وأصالته ، واستشفاف المشكلات ، ويرجع ذلك إلى ذكاء الفرد ، وإلى صبره وجلده ومثابرته ..

ولابد من الحرص على أن يكون الجو العام في المدرسة نابضاً بالحيوية والنشاط الذهني والعقلي والبدني ، لتتكون الشخصية المتفاعلة مع البيئة وفي كل مكان ، ومن ثم تكون السمة الغالبة على أسلوب العمل مبنية على التفكير الابتكاري والإبداعي ، وخلق أفكار جديدة يستفاد منها في العملية التعليمية ، وحفز الطلاب على القراءات المتعددة ، والعمل على فهم ما يقدم إليهم، وإعمال عقولهم فيه .

النجاح والمدير

تعتبر الإدارة مشكلة في قيادة العمل الحكومي أو الأهلي ، لما تتيحه الإدارة الناجحة من ملاحقة التقدم في المتغيرات الداخلية والخارجية ، وإفراز مجموعات من الشباب الناجح على كل المستويات لإعطاء إمكاناته الإبداعية لتوظيف الأداء الأمثل للمؤسسة ، ومما يتيح أيضاً ظهور جيل من الصف الثاني المهيأ لقيادة العمل بفكر يتناسب مع الاحتياجات الفعلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وبما ينعكس على الجوانب السياسية ويوظف الاستثمارات . ونحن نطمح في وجود نموذج للإدارة يلاحق ما يحدث عالمياً مثل النموذج الصيني أو الياباني أو الألماني على سبيل المثال ، حيث يقسم المديرين لثلاثة أنواع هم : الذين يتساءلون ماذا يحدث ، والذين يتابعون ما يحدث ، والذين يؤثرون ويصنعون ما يحدث ، على أن نموذج اختيار الناجحين للمؤسسة أو المنظمة يشترط إعادة توضيح وتحديد وتطوير الأهداف وصياغة السياسات والاستراتيجيات ، وتشكيل وتحريك وتفعيل الموارد البشرية ، وبناء الهيكل التنظيمي للتكيف المشترك والملائم لعمل الفرق ذاتية الإدارة ، وتقويم الأنشطة والخطط والبرامج الإنتاجية ، وبناء نظم الجودة الشاملة وتضمينها كل مراحل ومجالات وأجزاء المنظمة ، وآليات التطوير المستمر ، وتحسين في النظام المختلف ، وتشكيل الحزمة التكنولوجية المناسبة لمجالات العمل ، وبناء جسور وفتح مجالات للتعامل والتفاعل مع المناخ المحيط محلياً وإقليمياً وعالمياً ، وإعادة تقدير وتشكيل حزمة القدرات المتكاملة .

إن كل التجارب الإدارية تشهد على الارتباط الوثيق بين النجاح والمدير ، وتتداعى مؤسسات

عملاقة بمجرد تغير المدير . وقد أفرزت علوم الإدارة في التسعينيات طفرة صاحبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ، وأتاحت للمدير الكفء وبمفهوم المعلومات عند أطراف أصابعك عبر شبكة الإنترنت ، والتجارة الإلكترونية ، والأعمال الإلكترونية أن ينطلق بمؤسسته عبر القيود الإدارية ، ومكنته هذه الأدوات من الرؤية الفاحصة والسريعة والمستمرة لمنظمته ، ومقارنة الأداء بالمنظمات المشابهة ، كما أتاحت له أدوات ووسائل تحليلية زادت من قدرته على اتخاذ القرارات المناسبة في التوقيتات المناسبة ، وبرؤية مسبقة لمزايا وعيوب هذا القرار ، وهو ما يطلق عليه الآن : الإدارة الإلكترونية ، والتي حررت المدير من قيود الزمان والمكان والأوراق ، فهي تتم عبر الحواسب ومن أي مكان هو فيه عبر وسائل الاتصال ، وبالتالي فهي تعمل لمصلحة الزمن المناسب للقرار ، وتكون قادرة على الملاحقة اللحظية لكل ما يؤثر على أداء المؤسسة ، وأن تتدخل في توقيت سريع يضمن له تصحيح مسار قراره قبل أن تغلف بصورة لا يمكن تداركها ، ومع تكنولوجيا الاتصالات تطورت نظم المعلومات الإدارية لنظم المقارنات واتخاذ القرار ، ونظم إدارة المؤسسة ، وخدمة المتعاملين وأداء المؤسسة .

إن تقدم أي أسرة يرتبط بمهارة من يديرها ، وتتداخل معه العوامل المساعدة ، فوحدة العمل الصغيرة تتأثر وتؤثر تأثيراً مباشراً على الوحدات الأخرى ، فماذا لو كان التأثير على مؤسسة أو أكاديمية تعليمية ، وما يتطلبه من حركة وسرعة وسلامة القرار ، فكل روتين أو تعقيد في الإدارة ينعكس مباشرة على الطالب ، وعلى الآخرين من ثم ، ولابد من وجود صف ثان ، فمركزية الرجل الواحد ، وغياب الصف الثاني وبالتالي انهيار المؤسسة بتأخر قراره في حالة سفره أو مرضه أو انشغاله أو موته .

إن المدير الكفء يقود بأبسط مبادئ التعليم ، والأسعد حظاً هو ذلك الذي يصقلها بالدراسة والتدريب العملي ، ويزيد حظه وحظ المؤسسة أو مجتمعه في عدالة وتوقيت اختياره ، ولذلك فإن عدم فهم القيادات للمهارات الحقيقية للإدارة وفلسفتها وأهدافها وقيمها يسبب كثيراً من الضرر للعمل على المدى القصير والبعيد ، فهناك خيط رفيع بين كل المشاعر الإنسانية ، والسلوك الإنساني ، فالحزم قد يتحول إلى تسلط .

التكنولوجيا المرنة

لقد أصبح ممكناً للمدرسة بفضل تكنولوجيا المعلومات محاكاة الواقع الخارجي داخل أسوار المدرسة ، وبعد أن توافرت للطالب وسائل عديدة للتواصل المباشر مع مصادر المعرفة خارجها ، لقد قلت حاجتنا لأن نجزئ ونبسط ونختزل واقع الحياة حتى يمكننا تمثيل هذا الواقع وتمثله داخل قاعات دروسنا . إن تكنولوجيا المعلومات هي الوسيلة الفعالة لنقل نبض الواقع وحيويته إلى المدرسة ، بغية أن يصبح التعليم أكثر واقعية ، وهي الوسيلة الفعالة أيضاً لشحذ وعي المتعلم بإتاحة فرص التعامل المباشر ، أو شبه المباشر مع هذا الواقع حتى لا يصدمه هذا الواقع لحظة تخرجه ، لقد كسرت تكنولوجيا المعلومات احتكار المدرسة مهمة نقل المعرفة ، ولم يعد التعليم هو المرادف للمدرس . ونسمع الآن عن مدارس بلا حوائط ، ومدارس بلا صفوف ، وفصول بلا مدرسين ، ومناهج بلا هيكلية ، فلابد إذن من أن تتحول مدارسنا من دور لتحصيل العلم إلى مراكز لتنمية مهارات التعلم .

إن جوهر العلاقة بين التربية والتكنولوجيا عند ذروة التقائهما ، عندما نرى الصلة بين التربية وعقل الإنسان من جانب ، والصلة بين هذا العقل ، وتكنولوجيا المعلومات بصفة عامة ، والذكاء الاصطناعي بصفة خاصة من جانب آخر . إن الشاغل الرئيسي لعلماء الذكاء الاصطناعي ، هو الكشف عن بنية الذاكرة البشرية ، والعمليات الذهنية للمخ البشري وعلاقة كليهما بوظائف الإدراك الحسي ، والنشاط الحركي ، ومن المؤكد أن نتائج هذه البحوث سيكون لها أثرها الواضح ، والمباشر في أساليب التعليم والتعلم والتربية بصفة عامة بقدر يفوق بكثير تلك التي أدت إليها بحوث علم النفس السلوكي واللغوي ، هذا فضل الذكاء الاصطناعي المرتقب على التربية ، والذي مازال رهناً يهمة الباحثين .

لقد دخل الكمبيوتر إلى قاعات الدرس ، ودخوله يعد مجازفة ، إذ لابد أن يسبقه عمليات التجريب والتحليل الدقيق ، مما قد يؤدي إلى تسرع البعض في اتخاذ المواقف المناهضة ضد هذا التوجه الاستراتيجي في تطوير العملية التعليمية ، ليلقى الكمبيوتر التعليمي بسبب ذلك المصير نفسه ، الذي لاقته كثير من تكنولوجيا التعليم السابقة عليه ، وهل نعلم صغارنا البرمجة باللغة

العربية ، أو نعلمها لـهم بلغتها الأصلية ، وهي الإنجليزية ، ومما يثير الدهشـة أن عدداً لا يستهان به من أخصـائيي الكمبيـوتر العرب ، يعترضـون بشدة على تعليم البرمـجة بالعربيـة ، ففي رأيهم أن البرمجة ما هي إلا سلسلة من الرموز لا ضرر من استخدام الرموز الإنجليزية في كتابتها وشأنها في ذلك شأن المعادلات الكيميـائية ، غير أن تعلم البرمجة باللغة الإنجليـزية في مراحل العمر المبكرة ، يجعل الطالب يفكر بمنطق هذه اللغـة ، لا بمنطق لغته الأم ، ويولد لدى النشء الشعـور بأن لغتهم مقطوعة الصلة بحـضارة العصر ، هذا إلى أن تعلم البرمـجة ليس أساساً في كتـابتها ، بل في تعلم أسسها ومبادئهـا العامة ، حيث تتعدد اللغات وتتحد هذه الأسس والمبـادئ ، وتعلم البرمجة باللغة الأجنبيـة يشجع على الطبقـية التعليـمية ، حـيث سيعطي مـيزة نسبـية لأبناء النخبـة ، سواء الذين يتـعلمون في مـدارس اللغات ، أو المدارس العـادية ، حيث عـادة ما توفـر لهم بيئـتهم الأسـرية ، والاجتماعية مناخاً أفضل لاكتساب اللغات الأجنبية .

وليس من شك في أن للكمبيـوتر إمكانات ضخمـة يمكن استغلالهـا كوسيلة لخدمـة التعليم ، وهي أكثر ملاءمة للمطالب العديدة التي تفرضها صناعـة البشر ، وما أكثرها ، وتفيد خدمات هذه التكنولوجيا المرنة في المجالات التعليمية :

إن الغاية المنشـودة من إدخال تكنولوجـيا المعلومات في مـجال التعليـم ، هو جعل الكمـبيوتر وسيلة طيعة للتعليم ذاتياً دون وسيط ، واستخدامه كوسيلة للتدريب وإتقان المهارات التعليمية مثل مهـارات التمـارين الحسـابية ، والـرياضيـة ، وموازنة المعـادلات الكيمـيائيـة ، وتمارين الميكانيكا ، والطبيعة وكذلك التمارين الهجائية ، وتنـمية حصيلة المفردات وإعراب الجمل ، وحفظ النصوص وتسلسل خطوات العمليات البيـولوجية ، واستيعابه المفاهيم الجديدة ، وهو وسـيلة لتنمية مهارات التعليم الأساسـية كتقوية الذاكرة والرجـوع إلى المعجم العربي وكتابة التـقارير ، مع برامج لمعاونة المتعلم في تنظيم وقته وتسجيل ملاحظاتـه وأفكاره ، وكذلك برامج لزيادة إنتاجية الطالب كبرامج تنسيق الكلمات ، واكتشاف الأخطاء الهجائية والنحوية ، والنشر المكتبي وتصميم الأشكال ورسم المنحنيات وغير ذلك .

ويلعب الكمبـيوتر دوراً فعالاً في مـجال التدريب ، وكذلك اسـتخدام الوسائل الضـوئية ذات

السعة العالية لنقل الواقع بالصوت والصورة ، كما شاع استخدام نظم المعلومات في دعم المهام المختلفة للإدارة المدرسية مثل :

تسجيل الطلبة الجدد

حفظ سجلات الطلاب

مكننة نظام الاستعارة الداخلية والخارجية داخل المدرسة

مراقبة أداء المعلمين

إصدار جداول الحصص وقوائم تحميل المدرسين والفصول

مراسلات أولياء الأمور

تحليل نتائج الامتحانات

بجانب زيادة فاعلية الإدارة المدرسية ، وتخفيف الأعباء الكتابية والروتينية ، فإن استخدام الكمبيوتر في إدارة المدرسة يولد قناعة لدى الطالب بأهمية استخدامه في الحياة العملية عموماً ، وفي الإدارة بوجه خاص ، مع ضرورة الإعداد التام لإمكانية استخدامه .

ومن الطبيعي أن يطرأ على المناهج جميعها ، دون استثناء تعديلات جوهرية مع انتشار استخدام الكمبيوتر كوسيلة للتعليم ، ويرى البعض أن الكمبيوتر هو الأمل الوحيد لإحداث الهزة المطلوبة في قلب منظومة التربية العربية ، وأنه يمكن أن يكون وسيلة لتوفير خدمات تعليمية أفضل، ويمكن أن يقلل من اعتماد نظم التعليم العربية على الأداء المتواضع لكثير من المدرسين ، وربما يخلصنا من ظاهرة الدروس الخصوصية ، وأنه سيكسب التعليم الطابع الانفرادي وسيتيح للمدرس ، وقتاً أطول لتوجيه طلبته ، واكتشاف مواهبهم والتعرف على نقاط ضعفهم ، كما سينمي المهارات الذهنية لدى التلاميذ ، وسيزيد من قدرتهم على التفكير المنهجي المنظم ، ويحثهم على التفكير المجرد ، وسيجعلهم أكثر إدراكاً للكيفية التي يفكرون بها ويتعلمون من خلالها ، وهو الوسيلة الفعالة للتخلص من آفة التلقي السلبي التي رسختها أساليب التعليم بالتلقين ، وأنه الوسيلة الوحيدة ، لمواجهة تضخم المادة التعليمية وانفجار المعرفة ، كما أنه يمكن أن يسهم في حل مشكلة نقص المدرسين ، ويمكن أن يكون فرصة لإحياء روح التكامل العربي والمشاركة في الموارد.

ويرى البعض الآخر أن الكمبيوتر لن يكون هو الحل الأمثل ، لمشاكلنا التربوية ، بالإضافة إلى أن مواردنا المادية والبشرية ، لا تكفي للوفاء بالخدمات التعليمية التقليدية ، وسيؤدي الكمبيوتر إلى مزيد من الطبقية التعليمية ، ويعمل على عدم تكافؤ الفرص ، وهو لا يعني تقليل اعتمادنا على المدرس ، بل احتياجنا إلى مدرس من نوعية خاصة ، كما يمكن للمدرس أن يتخذ من إدخال الكمبيوتر في قاعات الدرس ، ذريعة للتهرب من المهام الموكلة إليه ، وأنه لا يمكن إكساب التعليم الطابع الانفرادي في بيئة فصولنا ، إلى جانب أنه سيؤدي إلى ضمور المهارات الحسابية ومهارات القراءة والكتابة ، وسيزداد ارتباط الطالب بآلته ، ويصبح أسير التعامل معها ، ويؤدي ذلك إلى ضعف قدرتهم على التواصل مع البشر ، وأن دخول الكمبيوتر دون العدة الكافية ربما يؤدي إلى انتكاسة خطيرة ، ولا يمكن تحقيق التكامل العربي على صعيد التعليم في غياب فلسفة تربوية عربية، ومناخ سياسي موات .

لابد من السعي إلى تطوير منظومة التعليم ، واقتحام مجال التكنولوجيا لاستكمال النقلة التي تحققت في بناء المدارس والتجهيزات والمعامل والاستيعاب ، وخفض نسب التسرب ، وإحداث نقلة نوعية تستهدف تطبيق معايير ومؤشرات الجودة في أداءات كل جوانب المنظومة التعليمية ضماناً لجودة المنتج باعتباره القوى الفعالة في تقدم المجتمع وبناء نهضته الكبرى . ومن هنا كان استخدام التكنولوجيا المتطورة في تحديث منظومة التعليم أحد أهم الضرورات لتحقيق النقلة النوعية ، وإنجازاً في أحد مجالاتها وهو الجانب المعلوماتي بعد أن ظهر واضحاً أن قصور المعلومات والبيانات أو نقصها يمثل عائقاً كبيراً أمام الجهود المبذولة لإحداث هذه النقلة ، وتحقيق التطور المنشود للعملية التعليمية .

إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العالم تسهم في خلق وتنمية ظروف ملائمة لتعميم التعليم والارتقاء بجودته ، إلا أن هذا الوعي مازال بعيداً عن الواقع التربوي العربي بحكم عوامل كثيرة لعل في مقدمتها القناعات الموروثة لدى العديد من المربين التي تصر على اعتبار الشكل التقليدي للمدرسة الذي يقوم على العلاقة المباشرة بين المعلم والمتعلم هو الأفضل ، إلى جانب نقص التمويل للحصول على التقنيات الحديثة ، وعدم التدريب عليها ، ونقص البيئة الأساسية

اللازمة لاستخدامها . وفي الوقت الذي انتشر فيه استخدام التكنولوجيا في المؤسسة المدرسية في العالم بأكمله ، نجد أن استخدامها في المنطقة العربية محدود للغاية ، كما أن استخدامها اقترن بالتعليم العالي عموماً في إطار التعليم عن بعد ، والتعليم المفتوح الذي اقترن بالجامعات في العديد من البلدان العربية .

لقد صار من المحتم الآن تغيير الكثير من المفاهيم المتصلة بالنظم السائدة للتعليم والتعلم ، وكذا العديد من مهامها وواجباتها التقليدية ، وأصبح التعليم هو الوسيلة الوحيدة لنقل المعرفة ، وتطبيق التكنولوجيا خاصة المتقدمة ، كما أصبح التعليم بمؤسساته المختلفة ملزماً بأخذ زمام المبادرة في الاقتصاد بما يضمن الارتقاء بالفعل والأداء الإنساني ، والارتقاء بالإنتاجية والجودة ، وبما يقود إلى تحولات في شكل العمل تنقله من الروتينية إلى الإبداعية ، الأمر الذي تتمخض عنه نظم لإنتاج المعرفة تجسد في تحليلها النهائي ، التوجهات التعليمية ، وفي هذه الحدود ، يمكننا أن نشير إلى أهم ما نعتقد أنه مهم في سبيل تنشيط وتفعيل دور التعليم العربي في مجمل حركة التنمية البشرية المستدامة .

إن الحاجة ماسة إلى مراجعة نظمنا التعليمية ، ومؤسساتنا التربوية حتى نعيد تحديد أهدافها ، وصيغها ، ونعبئ مواردها ونوظفها اجتماعياً وتنموياً ، وأن نبدع الآليات الكفيلة بتحقيق منظومة تعليمية فاعلة تتسم بالواقعية الوظيفية ، والكفاءة الإنتاجية ، والجودة الشاملة والمرونة ، وتحقق كل ما نصبو إليه من طموحات استراتيجية بما يضمن تجديد ثقتنا فيها وفي أنفسنا وفي مجتمعنا وفي أمتنا وفي هويتنا الثقافية ، وهذا الفهم التنموي والمستقبلي للتعليم العربي ، يجعلنا نفكر ونخطط للمستقبل التعليمي ، حتى نتفادى الأزمات التي تواجه المنظومة التعليمية .

الإعلام "المعلم الجديد"

للإعلام صلة وثقى بالتربية والتعليم ، بوسائله الجماهيرية المتنوعة من صحافة وإذاعة وتليفزيون ، يعلم الناس ، ويسهم في العملية التربوية في المجتمع ، وتزداد أهمية الإعلام يوماً بعد يوم ، وتزداد وسائله في المجتمعات الحديثة ، ويرجع ذلك إلى انتشارها الواسع ، وجاذبيتها المبهرة،

وتجاوزها للحدود والقيود ، بالإضافة إلى سهولة الحصول عليها ، وارتفاع نسبة اعتماد الناس عليها في الحصول على المعلومات ، والاطلاع إلى ما يجري في محيطهم القريب والبعيد ، أضف إلى ذلك وجود شبكات الإنترنت ، والقنوات الفضائية ، وغير ذلك من وسائل التطور السريع في هذا المجال .

وليس من شك في أن الخصائص التي اجتمعت لوسائل الإعلام الجماهيرية ، جعلتها لدى قطاعات عريضة من أفراد المجتمع من المصادر الرئيسة التي يؤسسون على ما يستقون منها آرائهم ومواقفهم واتجاهات سلوكهم الفردي والجماعي . ومن هنا أصبحت هذه الوسائل منافساً قوياً للمؤسسات التقليدية للتربية والتعليم ، لذلك وصف بعضهم وسائل الإعلام بأنها غدت "المعلم الجديد" للأجيال ، وهو معلم يحبه الصغار والكبار لما يتمتع به من مزايا يفتقر إليها "المعلم التقليدي" في المدرسة أو البيت .

ولقد سارعت ظروف العصر ، ومتغيرات الزمان في مزاحمة وسائل الإعلام الجماهيرية لمؤسسات التربية والتعليم ، ومنافستها بقوة لا تقاوم ، فقد انشغل الآباء والأمهات عن أبنائهم كثيراً ، وتراجعت فعاليات البرامج والأنشطة التربوية والتعليمية في مؤسساتها المعروفة ، وانحسر دور المربين والمعلمين ، وتشعبت اهتمامات الأجيال الجديدة ، وتكاثرت عليهم المغريات ، وتجاذبتهم أسباب الاستمتاع ، ويكفي للتدليل على مدى استقطاب وسائل الإعلام الجماهيرية للأطفال بخاصة - وهم الشريحة الرئيسة التي تتوجه إليها البرامج التعليمية - أن نوازن بين مايقضيه الطفل من وقت لمشاهدة التليفزيون ، وما يقضيه من وقت لتلقي الدروس في المدرسة ، أضف إلى ذلك أن التليفزيون يختص من بين وسائل الإعلام الأخرى بأنه يقدم للطفل مادته بأسلوب مشوق وجذاب بعيداً عن الأساليب والقيود التي تتم بها العملية التعليمية .

وقد برز الاهتمام بين التربويين المهتمين بشئون التعليم بدراسة العلاقة بين الإعلام والتعليم ، ومعالجة التأثيرات الإيجابية والسلبية لوسائل الإعلام في جميع المجالات ، ولكن هذا الاهتمام لايزال محدوداً وضعيفاً ، إذ لا يتجاوز في أحسن الأحوال إبداء الشكوى من التأثير السلبي لوسائل الإعلام في العملية التربوية ، وما يمكن أن تسهم به إيجابياً في مساندة برامج التربية والتعليم .

وقد كشفت الدراسات عن أن التداول الدولي للبرامج التليفزيونية الموجهة للطفل والتي تأتي معظمها من الخارج فتؤثر عليه ، من الممكن أن تقضي على ذاتيته الاجتماعية والثقافية ، وتجعل منه شخصية ضعيفة الانتماء ، كما تبين أن أفلام الكارتون تؤكد لديهم الاتجاهات الإيجابية للعنف، وفي ذلك تدمير للأطفال .

فللإعلام دور مؤثر في بث الاتجاه إلى العنف لدى الأبناء عن طريق الأفلام ما في ذلك شك ، وحتى الرسوم المتحركة فمحورها الأساسي العنف ، وانتصار القوة ، ويحاول الأطفال تقليد ذلك، ولو على سبيل المزاح ، وتكون النتيجة خطيرة ، وعلى المدرسة والأسرة أن يستبعدوا العنف كوسيلة للتربية .

فلنكن في يقظة من خطر ما يبث إلينا ، ومن الفكر المدمر الذي نسميه بالخيال العلمي ، فإن آثاره مدمرة ، وهي تودي بالشباب ، وتقضي على أفكاره ، ولنساعد أطفالنا على اجتياز مرحلتهم بسلام معتنقين لمبادئهم السليمة ، وأخلاقياتهم القويمة .

وسائل الاتصال والتنمية

إن وسائل الاتصال تشكل عامل تنمية ، وسبباً من أسباب إسهام المواطن في المجتمع بشكل نشط ، وعنصر متزايد الأهمية من عناصر الثقافة المعاصرة حيث أخذت الإمكانات التربوية تتجلى شيئاً فشيئاً ، ذلك أن الأطفال يقضون في بعض البلدان أمام شاشة التلفزة وقتاً أطول من الوقت الذي يقضونه بالمدرسة ، فقد اتضح من دراسة أجريت بأستراليا ، أن الطفل الذي يبلغ عمره خمس سنوات بهذا البلد يقضي 2000 ساعة أمام جهاز التليفزيون قبل أن يلتحق بالمدرسة ، أي مايعادل سنتين دراسيتين ، وقد أثبتت البحوث التي أجريت بأوروبا تأثير التليفزيون في سلوك الفرد، وخاصة الشبان ، وأكدت الدراسات أن المحتوى العاطفي للبرامج التليفزيونية يدوم تأثيره لدى الطفل وقتاً طويلاً مقارنة بالمحتوى العلمي .

إن الإذاعة والتليفزيون يمثلان أداتين في تحقيق التربية المستمرة والمتواصلة على امتداد حياة الفرد، وقد شجع هذا الوعي الذي سجل في مستويات مختلفة على عقد عدة اجتماعات ولقاءات

للتعمق في تحليل العلاقات القائمة بين المدرسة ووسائل الاتصال . لقد أثبتت التجارب أنه بإمكاننا تنمية ذكاء الأطفال في سن ما قبل المدرسة بفضل التليفزيون ، غير أن هنري آر. كاسبرير ، بين في دراسة له أن المربين المحترفين يعيشون وسط أفكار تنتمي إلى محيطهم الخاص ويحققونها بأنفسهم، وهكذا فإنهم ينزعون إلى تصور عملية التربية وتوجيهها كما لو كانت أجهزة الإعلام والاتصال غير موجودة ، ولم يكن لها أي مفعول جوهري في المعارف والسلوك ، أو كما لو كانت لا تؤثر تأثيراً عميقاً في أساليب الغير ، ويضيف المؤلف قائلاً : «إن هذا التجاهل لأجهزة الإعلام الذي يتمشى تماماً والنزعة الحالية في إعداد المتعلمين لدنيا الماضي عوض منحهم القدرة على العيش في عالم يتطور بسرعة وعلى التحكم في هذه السرعة» ويرى المؤلف في خاتمة تحليله أن إحدى مهام التربية هي تنمية استعدادات التلميذ حتى يصبح قادراً على تقييم وضع المجتمع الذي يعيش فيه وتؤدي ضمنه وسائل الإعلام دوراً مهماً للغاية . كما أشار إلى أنه من الجوهري لأي تربية متجهة نحو المستقبل أن تجعل المتعلمين قادرين على التعبير عن ذواتهم بأنفسهم وأن يبلغوا أفكارهم بواسطة كل الوسائل الذي يمكن أن يمتلكوها حسب الظروف .

إن هناك علاقة متبادلة بين الاتصال والتربية ، لما للإعلام من قيمة تربوية وتأثير في تكوين الفكر، مما ينشأ عنه عمل الإعلام التربوي المهيأ للتكيف مع الوسط الاجتماعي وهو عمل يندرج في إطار التنمية الشاملة ، وإن توفر الاتصال الشامل والقائم في المجتمع الحديث هو علامة على انبثاق محيط جدير ذي خاصية تربوية عالية وهو ما يولد الانطباع بأن الوصول إلى المعرفة أصبح الآن ميسوراً ، وأضحى من السهل القضاء على العوائق الاجتماعية التي تحول دون المعرفة . وحتى إذا كان الإعلام يشكل عنصراً من مجموعة العناصر المؤثرة في تحولات المحيط التدريجية فإنه لايمكن إنكار أهمية البرامج التليفزيونية والإذاعية المعدة للطلبة والتي تهدف إلى إكمال البرامج المدرسية والجامعية وتعميقها أو البرامج التقنية المعدة لأصناف مهنية مختلفة . ويرى الخبراء أن المدرسة في الماضي قد أولت اهتماماً كبيراً لتنظيم وبناء تجربة التلاميذ المنتمين إلى أصناف اجتماعية مختلفة ، في حين أنهم أصبحوا اليوم يشعرون بأن المؤسسة التربوية أخذت تبتعد أكثر فأكثر عن هذا الاتجاه ،أي عن تدريب الشبان على الحياة وحل مشاكلهم اليومية ، ويرون أن وسائل

الاتصال قد طغت على المدرسة لأنها خلقت للتلاميذ محيطاً لا تنسجم أشكاله ومحتوياته في أغلب الأحيان مع تصورات المدرسة ومحتويات برامجها .

ومن ثم جاءت ضرورة التفكير في هذا الموضوع ، وضبط برنامج عمل للوصول بالمدرسة إلى مزيد من التفتح على ما تقدمه قنوات الإعلام والاتصال من معارف غزيرة متنوعة ، والحيلولة دون تجاهل المدرسة لهذه المعارف ، وينبغي أن يتمثل دور المدرسة المتميز في إنشاء برامج طريقة تمكن من إدراك أفضل الطرق لاستعمال وسائل الاتصال من جهة ، ومن إدماج أساليب ومناهج تساعد على البحث ومعالجة المعلومات المتوفرة وتنظيمها . وينبغي تحديد علاقات جديدة بين التربية ووسائل الإعلام للتوصل إلى عمل مركز متوازن في عمل التربية . وعندما تنعدم التربية تصبح قدرات الاتصال محدودة ، وعندما تنمو التربية فإنها توسع قاعدة الاتصال ويؤدي هذا الترابط المتين الذي يجمع بين الاتصال والتربية إلى البحث عن وسائل تجعل علاقاتهما مثمرة وإيجابية إلى أبعد حد ممكن ، مما جعل رجال التربية يفطنون إلى أهمية وسائل الإعلام ، وأعدت برامج تربوية تليفزيونية ونجحت في ذلك ، وفي كثير من التجارب منها ما تم في جمهورية ألمانيا الاتحادية التي حققت في هذا الميدان تجارب مرضية .

إن التليفزيون ليس هو وسيلة الإعلام الوحيدة القادرة على تثقيف الشباب ، ذلك أن الصحافة المكتوبة قد سجلت بروزها هي الأخرى في عدد كبير من المدارس والمعاهد ، وقد أصبحت بعض الموضوعات الدراسية تعالج بواسطة التحقيقات الصحفية ، وفي هذا السياق يحاط التلاميذ علماً بواقع الصحف ..

وليست الإذاعة أقل شأناً في هذا المضمار ، إذ تبين أنها تشكل أيضاً وسيلة ممتازة لتعليم بعض المواد مثل اللغات الحية . وهكذا فإن وسائل الإعلام يمكن أن تمثل وسائل تعليمية ناجحة في تثقيف النشء الصاعد وكذلك في تعليم الكبار ومكافحة الأمية .

النشاط .. وأوقات الفراغ

تعاني المدارس معاناة كبيرة في ممارسة الطلاب للأنشطة التربوية ، وذلك لعدم وجود أجهزة

وأدوات ضرورية إلى جانب أن الأفنية والقاعات التعليمية غير كافية ، ومن يقوم على هذه الأنشطة غير مدرب بالدرجة المتخصصة ، ومن المهم أن نؤكد أن تفكير المسئولين في الوزارة بالاهتمام بالأنشطة التربوية أمر حيوي وضروري للنهوض بأحوال العملية التعليمية ، وأن إغفال هذه الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية يمثل محوراً رئيساً من محاور أزمة التعليم .

إن ممارسة الطلاب للأنشطة التربوية المختلفة لها أثر كبير على شخصيتهم وتحقق لهم ذاتيتهم . وهناك حصص مخصصة للنشاط المدرسي كالتربية الفنية والموسيقية والرياضية ، وهناك أيضاً أنشطة أخرى يدخلها الطالب برغبته وهي الأنشطة الحرة ، كممارسة هواية التمثيل أو التصوير ، أو الانضمام لجماعة الصحافة والإذاعة والخطابة والمسرح ، والأنشطة الثقافية كالقراءة وإعداد البحوث المتعلقة بظواهر معينة كالمشكلات البيئية في محيط المدرسة .

فالنشاط المدرسي جهد عقلي أو بدني يبذله المتعلم في سبيل إنجاز هدف ما ، ولابد أن يكون للنشاط مضمون وهدف وخطة يسير عليها ، على أن أداء الفرد يجب أن يقاس لمعرفة ما إذا كان قد نجح في تحقيق الهدف أم لا .. وقد أصبح النشاط المدرسي - أو هكذا يجب أن يكون - ضمن المناهج الدراسية فهو يعمل على تنمية ميول واتجاهات وقيم التلاميذ ، وبناء الإنسان من الداخل ، وهو يثير الاهتمام ، ويدفع إلى التساؤل ، وينمي مهارات الاتصال .

ويهدف النشاط التربوي إلى حل مشكلة نعاني منها جميعاً ، وتشغل بال المفكرين والمسئولين ، وتفرض نفسها على المجتمع كقضية مهمة ذات أبعاد كثيرة في التأثير على الشباب ، إنها مشكلة أوقات الفراغ ، أين يمكن للطفل أن يقضي وقت فراغه ، والتغير في ظروف وقت الفراغ ، مرتبط بالتغير الاجتماعي ، وفكرة الفراغ نفسها تتغير ، والاشتغال بالهوايات يقضي على هذا الفراغ ، ويملأ الجانب النفسي والاجتماعي لدى الأفراد ، فالنشاط يمكن أن يمتد لساعات بعد الدوام الرسمي ، ويمكن أن يمارس في العطلات ، وفي شهور الصيف على أن يكون العمل مستمراً ومشبعاً .

ويعتقد الفلاسفة مثل هربارت ، أن الأخلاق والفضيلة المشتقة من أفكارنا ناجمة عن معرفتنا ، وأن المعرفة بدورها قائمة على أساس إحساساتنا .. وهذا المفهوم نعترف به لأنه قدم لعلم التربية

الحديث نظرية ومنهجاً مكنتنا المدرسة من أن تبلور أهدافها .. حتى أصبحنا ندرك أهمية الفراغ ، ونقدم له الحلول والأساليب التي تجعل منه وقتاً مفيداً للبشرية .

إنها قضية نلمسها في حياتنا المعاصرة ، وأصبحت سمة من سمات العصر ، وصفة من صفات أفراد المجتمعات ، وهي من أجل ذلك تستحق الدراسة ، لما لها من سلبيات تعود على الفرد والمجتمع ، وتصل بنا إلى الانحراف والتطرف ، والتفكير غير السليم في مجتمع حضاري متقدم .

فإذا بني المنهج على النشاط ، كان له فعالية في القضاء على الشعور بالضياع والسلبية لدى البعض ، وفي تلبية حاجات التلميذ ، وإشباع عواطفه وأحاسيسه ومشاعره ، وتنمية مواهبه وقدراته ورغباته واستعداداته ، إلى غير ذلك من خلق شخصية قوية متفاعلة تفاعلاً تاماً ومفيداً مع المحيطين به .

إن بعض الظواهر والسلوكيات التي تندرج تحت مفهوم العنف والانحراف والتطرف ، والإضرار بالمجتمع تحدث نتيجة لعدم شغل أوقات الفراغ بما يفيد ، ومن هنا كانت الدعوة إلى الإصلاح ، والدعوة إلى الجودة الشاملة في التعليم ، والتي تولي النشاط التربوي أهمية قصوى .

إن الطفولة هي نواة المجتمعات اليوم ، وأملها غداً في مستقبل أفضل ، وهي البنية الأساسية للطاقة البشرية ، فإذا لم نحسن تربيتها وتعليمها ، فقدنا هويتنا ، وأصبحنا نتخبط في ظلام دامس ، وليل أليل لا ندري ماذا يكون مصيرنا ...

إن من أكبر المشكلات التي نعاني منها اليوم هي انحراف بعض الطلاب عن الجادة ، وأكثرهم من الطبقة الغنية ، وذلك من خلال تطوير المجتمع ، وتغيير المفاهيم والأساليب لانحدار قيمة العلم وتأثيره عليهم ، أو ربما ساعدهم العلم بالمفهوم السلبي على ارتكاب مصائبهم . فرق كبير الآن بين الطبقات ، الفقراء يزدادون فقراً ، والأغنياء يزدادون ثراء ، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الطبقات ، ومن خلال النظرة إلى المستقبل ، والتفكير المعوج يأتي الإحباط للبعض الذين لايستطيعون تكوين أسرة بالطريق المشروع ؛ ولعلاج ذلك لابد من التنشئة الاجتماعية الجيدة ، والحفاظ على القيم الدينية ، والتقاليد واختيار الأصدقاء .

ولقد أدت التغيرات الثقافية في المجتمع إلى اختلال في كثير من القيم والمفاهيم الاجتماعية

التي تسود الفرد والأسرة ، فبعد أن كان الشباب يتشرب ثقافته من قنوات شرعية في الأسرة والمدرسة ، أصبح يتشربها من قنوات غربية ، وأقران السوء مما أوجد شرخاً عميقاً في العلاقات الأسرية ، وعلى الأم يقع عبء ليس بالسهل في ظل هذه المتغيرات الاجتماعية التي تحيط بنا ، وبالتالي يجب أن تدرك الحجم الكامل لمسئولياتها في مراقبة أي خلل في سلوكيات أبنائها ، والعمل على إيجاد التوازن النفسي لجميع أفراد الأسرة ، وهناك أسباب كثيرة تحيط بنا ، وعوامل متعددة تلعب دوراً كبيراً في تغيير سلوك أبنائنا .

إن معالجة جذور المشكلة التي تتعدد أسبابها وأهمها التفكك الأسري ، أو تخلف الأب عن المنزل لفترات طويلة ، أو انفصال الزوجين ، كلها عوامل نفسية تعكس آثارها السيئة على الأبناء ، مما يترتب عليه معاناتهم النفسية ، ومحاولتهم الخروج من القلق المستمر نتيجة حالة التوتر داخل الأسرة .

يعيش الشباب الآن في مجتمع يمر بصراعات عالمية طاحنة ، تترك آثارها عليه ، فهو يعيش مرحلة الانفجار السكاني ، واتساع المدن أو تكدس المساكن وازدحام المدارس ، وتعقد وسائل المواصلات ونقصها عن الوفاء بالاحتياجات الفردية ، كما أنه يعيش عصر ارتفاع الأسعار ، والتضخم المالي ، وانخفاض المستويات الثقافية ، إلى جانب البطالة التي يشكون منها ، ولابد إذن من أن نعمل عملاً إيجابياً لحل هذه المشكلات التي تواجهنا ، وتواجه شبابنا ، فالمدرسة ركيزة أساسية في دعم الشخصية التي كونتها الأسرة ، ودفعت بها إلى ميدان التعليم ، وقد رأى القادة التربويين ألا تعليم بدون تربية ، ولا تربية بلا نشاط ، فعملوا على إحياء الأنشطة ، وإتاحة الفرصة للشباب لممارستها ، وقد نبهوا إلى أن هناك مؤثرات متواجدة في الأنشطة الفنية والثقافية لها تأير كبير في تكوين شخصية الفرد تربوياً وعلمياً ، ليكون فرداً عاملاً مشاركاً ، ولعلنا ندرك أن الأسس الجوهرية في حياة الأفراد تقوم على خواص طفولتهم المبكرة التي تتكون فيها الشخصية بتأثير عوامل التنشئة الاجتماعية ، حيث يتعرض الطفل إلى مؤثرات توجهه وترشده وتعلمه ، وللأنشطة دور كبير في عملية التطبيع الاجتماعي للفرد .

إن النشاط يعمل على شغل أوقات الفراغ التي يعاني منها الشباب ، والانتفاع بها في أعمال

جديـة وترفيـهيـة ، فانشـغالهم بهـا ، يخلق لهم جواً من الإرضـاء النفسي ، وإشـباعـاً لحاجـاتهم الشخصيـة ، إلى جانب الاستفادة من علاقة الفـرد بالآخرين في مجال الثقافـة والفن ، وتبصيرهم بالأساليب التي تعينهم على مواصلة حياتهم في تفاعل دائم من أجل التنمية والتقدم .

إن النشاط يقوي شـخصية الشبـاب ، ويعمل على تربيتهم تربية خلقـية واجتماعـية وإعدادهم للمواقف الحـيوية التي تتطلب القـيادة والزعامـة واحترام رأي الجـماعة ، ويحـقق ذلك عن طريق ممارسـة الأنشطة ، إنه يعـمل على غـرس القـيم الدينيـة والوطنيـة والقـوميـة والسلوكـيـة ، وبناء الشخـصية التي تدين بالولاء للوطن ، ويوسع المجـال للشباب للإسـهام الإيجابي في المشـروعات الوطنية التي تخدم البيئة المحلية ، وتبصر الرأي العام الشـبابي بقضايا المجتمع ، ومقترحات حلها ، ويشـجع الشـباب على متـابعة الأحـداث الجـارية في مـجتـمـعهم المحلي ، والـعالم الخـارجي ، ويساعـدهم في التعرف على واقع وطنهم وتاريخـه وأمجاده ، وتنمـية الوعي بالحضارة العـريقة ، وتوضيح أهميـة التضامن العربي ، وتوحيـد الصفوف لبناء مستقبل التفكير العلمي ، وإشـباعهم عاطفياً ومعرفياً حتى يكون إنساناً فاضـلاً في مجتمع الفاضلين ، والأنشطة التربوية تساعد الشباب على تجاوز الظروف المحـيطة بهم ، والمشكلات التي تنشأ بسبب مـتغيرات النظام العـالمي الجديد ، وتحصنهم ضد العنف ، كما تعمق الوعي في خدمة المجتمع وقضاياه المختلفة .

إن أهم عوامل ثبات واستقـرار الاتجاه النفسي لدى الشباب ، العمليات النفـسية الخاصة بهم ، والتركـيب الاجتماعي للمـجتمع ، والوسائـط والخصائص الثقـافية السائدة فـيه ، ويتوقف تغيـير الاتجاهات لدى الشـباب على مصـادر التغييـر في المجتمع ، والتي تصل إلـيهم عن طريق الأنشطة المختلفة .

إن وقت الفراغ يجابه الإنسان بعدد من المشكلات المعقدة ، ومتعددة الوجوه أكثر بكثير مما كان متـصوراً ، ولعل أول مشكلـة من هذه المشكلات هي الضجر والملل ، والـضجر يسـبب مشكلات متعددة على صعيد الفرد والمجتمع .. وله انعكاسات نفسية خطرة ، وما التصرفات غير الأخلاقية ، والتجارب في مـيدان العقاقيـر المنشطة والمهدئة ، والانضمام إلى مـجموعات الرافضين للمـجتمع وتقاليده وعاداته وقـيمه إلا نتائج حتميـة وطبيعية للضجر والملل الـناجمين عن وقت الفراغ ، وقد

يتعدى ذلك إلى آثار نفسية محطمة ، ويرجع جزء كبير من أسباب انتشار الجرائم والمفاسد في مجتمعاتنا إلى كثرة وقت الفراغ .. ولابد من عمل محاولات لملء الفراغ على جميع المستويات ، وإيجاد فرص للقراءة والكتابة أو الرسم أو الموسيقى ، بالإضافة للإمكانات المتاحة في المرافق الخاصة والعامة ، بإشغال الناس بالقيام بأعمال كانت تستدعي استقدام العامل المختص للقيام بها ، أما المتنفس لطلابنا وأبنائنا فهو ممارسة الأنشطة التربوية المختلفة ، والتركيز على الأندية الصيفية والرحلات وغير ذلك .

إن مشكلة الفراغ وما تسببه من ملل وضجر وانعكاساتهما النفسية والسلوكية مشكلة يجب ألا يستهان بها ، وألا تترك لتتفاقم مستقبلاً خاصة وأن الإنسان سيعتاد رؤية التغير يجري سريعاً من حوله وستقل مقاومته للتغيير ، وبذا سيكون أسرع في الملل من الأشياء ، وستكون حريته في اختيار أسلوب قضاء وقت فراغه محدودة ، وما لم يكن الإنسان قادراً على مواجهة هذه المشكلة بحلول ناجعة في الوقت المناسب تفاعلت المشكلة في نفسه تفاعلات متفجرة تهدد صحته النفسية، وصحته العامة وبالتالي استقراره وحياته .

ومن الملاحظ أن كثيراً من الدول تقيم وزارات للسياحة والثقافة والرياضة والشباب والفنون ، كما تعنى بمراكز ودور للثقافة مختلفة ، وتحاول توفير أماكن لإقامة اللقاءات والتجمعات مع تقديم عروض من الفنون والثقافة والأفلام هذا إلى جانب وجود كثير من الأندية والمتاحف والحدائق والمكتبات العامة ، وكل هذه الوسائل للمساعدة على قضاء وقت الفراغ ، ومما لا شك فيه أن مردود مثل هذا سيكون كبيراً ، وسيتضح في اتزان الناس نفسياً ، وشعورهم بالرضا عن أنفسهم ، وزيادة إنتاجهم في عملهم ، وقلة الانحراف والإجرام فيما بينهم .

وتزداد قدرة الإنسان بازدياد تفكيره العلمي ، فهو يستطيع في عصر الحضارة العلمية الحديثة أن يسيطر على جميع العوامل المحيطة به ، وأن يعيش رغماً عنها ، وقد أدى ذلك في مجال التكاثر ، إلى ازدياد أعداد الإنسان زيادة كبيرة في متواليات شبه هندسية ، فقد تكاثر الإنسان حتى أصبح عدد الناس في الكرة الأرضية الآن حوالي ستة مليارات ونصف نسمة ، وماذا بعد؟ وكم سيزداد عدد السكان بعد مائة عام مثلاً ، وبعد ألف عام؟ وليس هذا ببعيد إذا قيس بعمر البشرية ، وسطح

الكرة الأرضية مغطى حوالي 72% منه بالماء ، وما تبقى من هذا السطح يابسة (حوالي 28%) واليابسة تبلغ مساحة حوالي 58 مليون ميل مربع ، ولكن المناطق الصالحة لعيش الإنسان لا تزيد على نصف هذه المساحة أي حوالي 29 مليون ميل مربع . ويزدحم الآن ثلثا سكان الأرض في 4,2 مليون ميل مربع من هذه الأرض ، أي حوالي 7,3% من مساحة سطح اليابسة .

إن التزايد هائل جداً .. والأعمال قليلة جداً .. ومن ثم تتواجد أوقات الفراغ التي لابد أن نعمل لها كل حساب ، وأن نخطط من الآن لمواجهتها حتى نحقق ما نصبو إليه من حياة آمنة مستقرة .

إشباع الدوافع الذاتية

صحافة الأطفال هي التي تتوجه إلى الأطفال ويحررها الكبار ، أما الصحافة المدرسية فهي التي تتولى إصدارها المدارس ، وتعنى بوجه خاص بالحياة المدرسية ، والأولى أكثر سعة من الصحافة المدرسية فيما تتناوله من مضامين ثقافية ، ولها خصائص وإمكانات لتصوير المعنى وتجسيده ، كما أن لها ظروفها الخاصة مما يفرض أسلوباً خاصاً بها يشعر الطفل بجماله وسهولته ، ولها دورها البالغ من تنمية الطفل عقلياً وعاطفياً واجتماعياً لأنها أداة توجيه ، وإعلام ، وإمتاع ، وتنمية للذوق الفني ، وتكوين عادات ، ونقل قيم ومعلومات وأفكار ، وإجابة عن كثير من أسئلة الأطفال ، وإشباع لخيالاتهم ، وتنمية ميولهم القرائية ، وهي بهذا تؤلف واحدة من أبرز أدوات تشكيل ثقافة الطفل ، في وقت أصبحت فيه الثقافة أبرز الخصائص التي تميز هذا الفرد عن ذاك ، وهذا الشعب عن ذاك .

وتقسم صحف الأطفال إلى أنواع تبعاً لمراحل نموهم منذ مرحلة الطفولة المبكرة (3 - 6 سنوات) ، ومرحلة الطفولة المتوسطة ، ومرحلة الطفولة المتأخرة ، وهي تعتمد على التنوع في كل هذه المراحل حتى لا يتسرب الملل إلى نفوس الأطفال .

وننتقل من صحافة الأطفال إلى برامجهم الإذاعية ، فهناك إذاعات مدرسية تعمل على لفت نظر الطفل إليها من حيث تناول الموضوعات ، وسرد المعلومات بحيث توفر مضموناً ثقافياً ومتعة

في الوقت نفسه ، وتستعين الإذاعة بالصوت ، أي أنها تعتمد على حاسة السمع ، لذا كان للمؤثرات الصوتية وقوة الصوت في الكلمات والموسيقى التصويرية والحوار النصيب الأكبر في هذا المجال بحيث يتاح للطفل أن يتخيل وأن يتذكر وأن يفكر من خلال هذه الأصوات ، وتراعى في برامج الأطفال طبيعتهم في مراحل نموهم المختلفة ، وهذا يشدهم إلى أهمية وسيلة الإذاعة بصفة عامة .

أما التلفاز فله قدرات كبيرة تجعله في مقدمة وسائل الاتصال بالأطفال ، ويمضي الأطفال فترات غير قصيرة في التطلع إلى شاشته ، وقدرة التلفاز على تجسيد المضمون الثقافي عالية جداً بفضل إمكاناته في الاستعانة بكل العناصر السمعية والبصرية إضافة إلى سهولة التعرض له ، وهو وسيلة اتصال متميزة ، فهو يعرض للأطفال كل شئ ، بحيث يشبع خيالاتهم ، وينقل لهم الخبرات الواقعية، ولذلك كان تقديم البرامج التعليمية من خلال الشاشة الصغيرة من الأعمال التي يقبل عليها الأطفال، وقد اتسعت قدرات التلفاز إلى نقل الثقافة حتى إلى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة .

لقد أصبح التليفزيون اليوم أداة مهمة ليس فقط في المجال الإعلامي ، ولكن أيضاً كعامل من العوامل ذات التأثير البالغ في التنشئة الاجتماعية للطفل ، فقد كان الأطفال يستقون النماذج التي يقلدونها في ألعابهم من القصص التي كانت تحكى لهم أو تقرأ عليهم قبل أن يخترع التليفزيون ، أما بعد هذا الاختراع فالصور التي يعرضها التليفزيون على الأطفال حية كاملة الألوان ، وقريبة من الواقع الذي يعيشونه ، فهي أشد تأثيراً ، ومن هنا يبدو على سلوك الأطفال تأثير واضح في مرحلة ما قبل المدرسة .

إن نمو الطفل في جميع مظاهره : المعرفية والحركية والانفعالية والاجتماعية يتأثر بمدى قدرتنا على إشباع تلك الدوافع لديه ، وتجنيبنا إياه الوقوع في تلك الصراعات ، وأن دوافع أساسية تسيطر على سلوك الأطفال في هذه المرحلة هي : الدوافع إلى الاستقلالية والمبادأة وإظهار الذاتية والشعور بالكفاءة ، ولابد من تنميتها لما لها من آثار على النمو النفسي والاجتماعي للطفل إذا لم تتحقق .

السوق السوداء

نشأت عندما تدنى مستوى التعليم ، وزادت كثافة الفصول ، وأصبحت "السوق السوداء" وساعد عليها هجرة أولياء الأمور ، وتركوا أبناءهم للأبدال الذين تحولوا في النهاية إلى "مدرس خصوصي" لأنه في غيبة الأب يحتاج الطالب إلى نوع من المساندة والدعم ، إلى جانب أن المدرسة لم تعد مهيأة للقيام بدورها في العملية التعليمية ، وإحداث الإشباع الكامل للتلاميذ ، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى هذه المافيا ، التي لم تعد أية محاولة تفيد في محاربتها والقضاء عليها أو حتى الحد منها ، ولم يعد اهتمام الطلاب بالمدارس كما كان ، أما الدروس الخصوصية تواصل انتشارها ... رغم الرقابة الشديدة .

إن بعض الطلبة والطالبات يجعلون من الدروس الخصوصية حجة للقاء ، ومن ثم يقنعون آباءهم بأنهم يأخذون دروسهم بانتظام ويستفيدون منها ، والآباء في غيبوبة عن مراقبة أبنائهم ، فهم إما يعملون في دولة خارج مصر ، ويبعثون لأبنائهم الأموال التي تتيح لهم كل وسائل الجذب للمجالات غير الأخلاقية ، وإما غير متفرغين للإشراف على أبنائهم ومتابعتهم .

لقد تعددت مواد الدروس الخصوصية ، وزادت فترتها ، وامتدت إلى فترة العطلة المدرسية لإعداد الطلاب للدراسة ، والحجز لدى المدرسين الخصوصيين الذين أصبحوا ينافسون دكاترة الطب العام ، وقد أثبتت الإحصاءات أن الدروس الخصوصية تكلفتها تقدر بنحو 10 إلى 12 مليار جنيه في السنة .

ويوجد شركاء آخرين في العملية التعليمية لملء الفراغ الذي تركته الوزارة في المدارس الحكومية والخاصة ، وأول وأهم الشركاء ، ما تم تسميته "مركز الدروس الخصوصية" التي تضخمت وانتشرت بشكل سرطاني خلال السنوات الأخيرة ، ولم تجد معها كل المحاولات ، وإذا كانت المراكز عرفتها العملية التعليمية ، فقد دعت الوزارة إلى الحرب على الدروس الخصوصية ، وعلى "شقق الدروس الخصوصية" ، لكنها استمرت ، وازدادت مع تضخم سوق الدروس الخصوصية ، ثم رأينا "مراكز التقوية" أقامها التجار ، وكانت عبارة عن بدروم ، أو مبنى من دور واحد ، أو شقة ضيقة في أحد المنازل ، ولقيت هذه المراكز ملاحقة من الجهات المختصة ، ورغم كل

ذلك لو تتوقف الظاهرة ، وتزايدت ، وارتدت ثوباً شرعياً جديداً للتهرب من الملاحقة ، ولأنها الاستثمار الأكثر جذباً ، والأفضل تحقيقاً للأرباح ، لجأ أصحابها إلى التخفي وراء شرعية الجمعيات الأهلية ، واستصدروا تراخيص من وزارة الشئون الاجتماعية لممارسة أنشطة محو الأمية وتعليم اللغات والكمبيوتر ، وتحت هذا الشعار أنشئت مراكز جديدة تتصدرها لافتة تفيد أن المركز يتبع إحدى الجمعيات المشهرة من وزارة الشئون ، ووراءها تجري أكبر عملية "دروس خصوصية" .

إن هذه الظاهرة واحدة من السلبيات الخطيرة التي تحتاج إلى بتر كامل حتى لا تظل عقبة أمام أي سياسة للإصلاح ، فهي تستنزف كل طاقة من الأسرة والطلاب ، لصالح فئة المدرسين الذين يحرصون على استمرار الظاهرة لتحقيق الكسب غير المشروع ، مكاسب بالمليارات لو أنفقت في أوجه صرف تخدم سياسة الإصلاح ، لاستفدنا منها في سياسة التعليم والارتقاء بالعملية التعليمية .

وليس من شك في أن هذه الظاهرة قد انتشرت انتشار الوباء بين أسرنا ، وبين أبنائنا الطلاب ، حتى أصبح التفاخر بها كتفاخر الجاهلين بأنسابهم وأحسابهم ، وحتى أصبح الطلاب يبادرون في الإسراع إلى حجز أماكنهم عند الأسماء التي لمعت في سماء هذه الظاهرة ، والتي أصبحت لها خصوصيتها في هذا الميدان ، أو المجال أو الساحة التي افتعلها المدرسون لأنفسهم بتخصصاتهم الوهمية ، التي أصبحت تنافس تخصصات الأطباء والمهندسين ، وأيضاً الممثلين ، والذي لا نعرفه أن هذه الظاهرة من وسائل هدم العملية التعليمية ، حيث يستخدم المدرسون طريقة التلقين والحفظ والتنشين ، وهذا زيف وتزوير يعتمد على التنميل والإيهام ، في فعلهم كفعل السحرة والحواة ، مستغلين أرخص وأدنى الوسائل لاستقطاب ضحاياهم ، كأن يقومون بافتعال إغراءات وتقديم وسائل مغرية أخرى أثناء حضورهم للمكان الذي يتلقون فيه علاجهم ، حتى أصبحوا مدمنين لهذا العقار الذي يتعاطونه ، ولا يقدرون على التخلص منه ، أو تجنبه غير عابئين بما يصيب المجتمع من فساد وإضرار من جراء ذلك .

ولو تنبه أولو الأمر من خطورة هذا الأمر ، وفكروا قليلاً لوجدوا لأبنائهم حلولاً أخرى ، مثلاً هناك البرامج التعليمية ، والمجموعات الدراسية ، بما يضمن سلامة العملية التعليمية ، وقد دلت

الدراسات وأثبتت البحوث التي أجريت حول الاستفادة من هذه البرامج ، أنها قد وصلت إلى معدلات مرتفعة .

وإني أرى هذا العمل الذي تفشى في ساحتنا عملاً إجرامياً ، هو جريمة مثلها كمثل أي جريمة ترتكب في المجتمعات ، والقضاء عليها يستلزم تضافر جميع الجهود والجهات في المجتمع ككل ، وليس جهة بعينها على حدة ، ولو استطعنا أن نفعل ذلك ، ونقوى عليه لأمكننا التخلص من هذا الداء الذي استشرى بنا ، ولسقط المجرم صريعاً دون محاكمة ، ودون إبداء الأسباب ، ولوجد نفسه طريد المجتمع ، وأصبح التخلص منه سريعاً ميسوراً ، لكننا نتخاذل ونتقاعس أمام هذه القوى التي لا تعرف منابعها ومصادرها ، ولا تعرف أيضاً مراميها ومآربها ، غير ما يعترينا من مصائب من جراء استمرارنا على هذا الحال ، وكأننا أمام عمل إرهابي نشترك فيه جميعاً ، وكلنا مدانون ، وعلينا أن نحاسب أنفسنا قبل أن يعصف بنا الزمن ، ونصبح عاجزين على اتخاذ أي إجراء أو قرار ، ونصبح مجتمعاً خائراً لا قيمة لنا بين سائر المجتمعات .

إن الدروس الخصوصية يعتمد فيها المدرسون على النقل ، وفي هذا إلغاء للعقول ، وتعطيل للملكات وضياع للعملية التعليمية ، فهي تشل القدرة على الاختيار والإبداع والابتكار والخلق والاستكشاف ، وتمنع تحقيق الرغبات والآمال ، وتطمس الميول والاستعدادات ، وتحجب المهارات والقدرات ، وتجعل الأبناء أمام قيد لا يمكن الفكاك منه ، أو التخلص من آثاره ، فأسلوب التلقين وحشو العقل بأكبر قدر ممكن من المعلومات لم يعد مجدياً في هذا العصر المليئ بالتطور التكنولوجي الهائل ، والتقنيات الحديثة ، وعليه فالحاجة ماسة إلى عقول نشطة ، مدربة واعية ، تتأمل وتفكر ، وتكون قادرة على التحاور ، والتفاوض وتبادل الخبرات ، ويستلزم ذلك أيضاً تطوير المناهج التعليمية ، والاحتماء بثقافتنا الإسلامية العربية ، وفهم القرآن الكريم والسنة الصحيحة ، والتعرف إلى عظماء العلماء والمبدعين ، لأن ذلك كله يضيع من جراء الدروس الخصوصية ، التي تخلق لنا أنصاف متعلمين ، بل جاهلين داخل نظام تعليمي عاجز عن محاربة آفة قاتلة ومدمرة .. وستظل وصمة في جبين التعليم .

لقد أصيب العلم ، واعتور التعليم بالقصور ، فقد دخلت الجرثومة في جسم التعليم ، بل

الميكروب الخفي الذي ينخر عظامه ، ليهدم كيانه ، ويشوه صورته ، ويجعله مسخاً ، هي نبت شيطاني لا يترعرع إلا في مزرعة العفن ، وبحيرة الأوحال ، والتسيب والإهمال ، إنه مضيعة للعلم، ومفسدة للأخلاق وليدة الإهمال والتسيب والتراخي ، وغيبة المتابعة والرقابة ، ولها أضواء كالبرق، ورنين كرنين العملة المغشوشة .

والحقيقة أن البيت بلا أركان يستند عليها الأبناء ، فلا يشبعون رغباتهم وميولهم ، ومن ثم ينطلقون بحريتهم فيما يشتهون ، وفيما ينمون مواهبهم واستعداداتهم .. لقد رأى الفرد نفسه في عالم محير ، فألقى بنفسه في أحضان هذا المدرس ، الذي يتلقفه ، فيكون منه الفرق والجماعة ليكون الربح السريع ، في الوقت القصير .. هي تجارة بلا جدال الكل يتنافس فيها لتدمير العملية التعليمية ، بقصد وبغير قصد ، وتسعد الأسرة لأنها استراحت من عناء المراقبة والمتابعة والمساعدة، فهي تملك المال وتنافس به غيرها ، وتغدقه بلا حساب على هؤلاء التجار . المشكلة إذن من البيت ، وتزداد وتنمو مع المؤثرات الأخرى ، فلو حاولنا أن نقف ضد هذا التيار ، وأن نجتاز الموجة الكريهة التي أودت بتعليمنا ، لاستطعنا أن نستعيد قوتنا ومجدنا ، ولحافظنا على هويتنا .

القضية تهدد مصر ، وتهدد السلام الاجتماعي ، ولابد أن يؤمن كل واحد في مصر أن القضية قضيته ، وهي قضية مصر والمستقبل ، فأنا أرى أن التبعة تعود إلى أولياء الأمور أنفسهم ، لا الطالب ولا المدرس ولا إلى ما يثار حول مفاهيم العملية التعليمية ، إنما ترجع إلى الأسرة نفسها، الأب والأم هما اللذان يبصران ولدهما ويدلانه على طريقه ، وعلى العكس فهما يدفعانه إلى اللجوء لهذا المدرس ليساعده أو يعينه ، أو ينظم له وقته ، وأحسب أنه يشغل له وقت فراغه ، ويملأ عليه ما يفقده من الجو الأسري ، الأب مشغول بما يحقق الربح ليضمن حياة أفضل - هكذا يتصور - والأم تنفق وقتها في الأمور المكلفة بها في المنزل - إلى جانب عملها إن كانت تعمل .

وليس من شك أن القضية آفة أصابت النظام التعليمي ، وانتقل عن طريقها التعليم من المدرسة إلى مراكز الدروس الخصوصية ، أو المنازل ، وأصبح الطلبة لا يستطيعون مذاكرة دروسهم بدون دروس خصوصية .

إن حل مشكلة الدروس الخصوصية يحتاج إلى جهد ووقت كبيرين ، ويجب أن يبدأ الحل من

بتغيير أسلوب الامتحان بحيث لا يعتمد قياس المهارات على الحفظ والتذكر ، بل على أسلوب حل المشكلات والبحث والتفكير ، كما يجب أن يشمل الامتحان الاختبارات الشفوية ، والتجارب العلمية في المعمل ، والأبحاث والأنشطة ، بحيث لا يكون الامتحان الأخير هو المقياس الوحيد للطالب ، وعلى الأسرة والمدرسة والمجتمع والجمعيات والمنظمات غير الحكومية أن تتضافر جهودهم لتحويل وتغيير المنظومة كلها حتى يخلص إلى طالب متفتح الذهن ، سوف يعيش في زمن غير الذي نعيش فيه ، وهو زمن في حاجة إلى قدرات ومهارات نوعية ، لن يوفرها مناخ الاعتماد على الدروس الخصوصية ، التي تنتج لنا طالباً متواكلاً غير قادر على تحمل المسئولية، ومواجهة تحديات العصر .

ولابد من تغيير الأسلوب الذي يدرس به المعلمون في المدرسة ، حيث يظل الطالب في موقف المتلقي السلبي من الأستاذ ، أو الكتاب المدرسي ، ويحاول المعلم نقل ما في الكتاب للطالب ، في الوقت الذي نجد فيه موقف الطالب في العالم كله إيجابياً ومشاركاً في العملية التعليمية ، فالنظرية الحديثة ترى أن التلميذ هو المحور الأساسي في العملية التعليمية وليس المدرس ، فالطالب يقوم بدوره في عملية التعليم والنشاط تحت إشراف وتوجيه المعلم ، فالتلميذ يعلم نفسه بنفسه ، على أن يستمر ذلك طوال حياته داخل المدرسة وخارجها .

كما لم يعد الكتاب المدرسي هو المادة الوحيدة التي يستقي منها التلميذ معارفه ، ولكن هناك مواد تعليمية عديدة أخرى ، والتعليم لم يعد معرفة فقط ، بل مهارات وقيم واتجاهات واكتشاف وتنمية قدرات ومواهب ، والتركيز على الكتاب المدرسي قد لا ينمي هذه القدرات ، كما أن الامتحان يركز على قياس المعلومات من داخل الكتاب ولأن الطالب يريد الحصول على درجات مرتفعة ، فإنه يلجأ إلى الدروس الخصوصية لحفظ المادة التعليمية الموجودة داخل الكتاب . هذا إلى جانب أن أسلوب التدريس داخل الفصل أمام التلاميذ يساعد بلا شك على مواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية ، وبما أن المعلم هو أساس التقدم ، فعلينا أن نهتم بتدريب المعلم ، وتغيير أسلوبه في طرائق التدريس ، وتغيير أسلوب الامتحان ، وتأهيل الطالب بالفكر والمهارات بما يجعله مواطناً قادراً على الحياة الفاعلة في القرن الحادي والعشرين .

خاتمــة

إن التعليم قاطرة التـقدم والتمدين التي تشد قـطار المجتمع كله إلى المستقـبل ، ولا يمكن تحقيق ديمقراطية بدونه ، ولا يتـصور أيضاً تحقيق تـقدم اقتصادي ، وزيادة معـدلات الإنتاج ، بدون تعليم ذي جـودة عاليـة ، تعليم يراعي الموهبـة ويدعم الإبداع ، من أجل ذلك دعـتني فكرة كـيف يكون التعليم شـاملاً وجيداً من خـلال ممارستي في هذا الميدان ، وكـثيراً ما كنا ننادي بهـذه الدعوة ، فلم يكن إلا صـدى في فضـاء ، لا يلبث أن يزول ، وأصبـحت محـاولاتنا في هذا الحقل أثناء عـملنا هباء، فحملنا دعوتنا على أكتافنا ، وتناولناها بأقلامنا فـأخرجت كتاباً عن التعليم المعاصر، قضاياه الفنية والتربوية ، ثم كان هذا الكتاب عن الجودة الشاملة في التعليم ، إلى جانب تناولنا للقضية في مقالات نشـرت بالصحف العربية ، رغبـة في أن تصبح العملية التـعليمية في مسـارها الصحيح ، وقد شـارك في هذه الدعوة أصـحاب الفكر المسـتنير الذين أقـاموا بنيانـهم على الأمانة العلمـية ، وكانت لهـم يد طولى في دعوة التـصحيح هذه ، وسـاعدوا في خلق روح جـديدة تسود الشـباب والمجتـمع ، وأنضوا الثـوب عن الأسلوب العقـيم ، فجعلوا رسـالتهم تقـديم خبراتـهم في تحسين العمليـة التعليمية ، حـتى كانت المؤسسات الخـاصة التي اتخذت من التطوير أساسـاً لها ، فكانت المباني والتـجهـيزات العلميـة التي تخدم الحـركة التعليـمية ، تحت إشـراف قيـادات إدارية وفنية ، وأعضـاء هيئـات تدريس تربوية ، وعاملين في جـميع التـخصـصات من ذوي الكفاءات المـهنية ، فـرفعـوا بذلك راية العـلم بما وفرته مـن إمكانات ، وبما دعت إليـه من محـاربة كل مـا يسـيئ إلى العملية التعليمية ، وهكذا نفعل دوماً من أجل الفائدة المرجوة .

وليس من شك في أن هناك مؤثرات متواجدة في البيئة الـتي ينشأ فيها الطفل ، محور التعليم ، ولها أثر كـبيـر في العملية التـعليمـية والتربوية ، فـهي تمثل جزءاً لا يتـجزأ من مـجموع الخـبرات التعليمية التي يحصل عليها الطفل من المصادر المختلفة .

ولقـد أدى وجـود هذه المؤثرات على اختـلاف أنواعـها من بيـت وشارع وناد ، ودور عـبـادة وأماكن تعامل مختلفة إلى وجود الحاجة إلى إعادة النظر في دور المدرسة ووظائفها ، حيث لم يعد المعلم هو المصدر الوحـيد للمعرفة ، فـقد بدأت الأجهزة الإلكترونيـة في تحمل جزء من مسـئولية

تقديم هذه الخدمات ، بل هي المحور الأساسي في المناهج الدراسية ، غير أن مشكلة التكامل التعليمي بين المناهج وهذه الأجهزة لم يتم التوصل إليها بعد .

إن وجود هذه الوسائط سيؤدي بدوره إلى تحقيق تعليم أفضل وأكثر فعالية في المجتمع ، وأصبح من الضروري أن يعد كل معلم للعمل على هذه الأجهزة ، والتدريب على الطريقة التي يؤثر بها على العملية التعليمية ، بل ويفترض فيه أن يكون مزوداً بالقدرات والخبرات التي تمكنه من استيعاب هذه المؤثرات ، والتعرف على مصادرها ، واستخدام المناسب منها في العملية التعليمية .

إن تفاعل التكنولوجيا الحديثة ، ومناهج التعليم يمكن أن يساعد إلى حد كبير في توجيه ثقافة المجتمع ، ويحقق أهدافه التربوية ، كما أن إثارة الأهمية البالغة لوضع استراتيجية تربوية يسهم في تنفيذها كل من هذه الوسائل والقائمين عليها ، والمناهج التعليمية في ضوء التغيرات الاجتماعية ، والتقنيات العلمية ، والاتجاهات التربوية المعاصرة ، كفيل بتحقيق تنمية اجتماعية شاملة ، وبناء الإنسان القادر على تطويرها ، والإفادة منها بما فيه خيره وخير وطنه .

إن المجتمعات الحديثة تحتاج إلى أن تراجع نظمها وأساليبها التربوية ، وأن تضع نظماً وأساليب جديدة تفرضها عملية التغير المستمرة في المجتمع ، ولن تستطيع هذه المجتمعات أن تقيم هذه النظم والأساليب الجديدة إلا رذا كان لديها فهم واع ، ورؤية واضحة بجوانب هذا التغيير وأبعاده المختلفة ، وأي تطوير أو إصلاح في التعليم لا يمكن أن يكون جهداً إيجابياً ، ولا يمكن أن يؤتي ثمرة نافعة إلا إذا كان استجابة لأهداف واضحة في التطوير والإصلاح .

إن استخدام أساليب العلم الحديثة ، واشتقاق التربية لأهدافها ومحتواها وعلاقاتها من كل جديد متطور ، والذي يبصرها بكيفية إعدادها للقوى البشرية كماً ونوعاً للوفاء بحاجة المجتمع في حاضره ومستقبله ، وظهر علم تكنولوجيا التعليم ليؤكد هذا المجال ، وليربط بينه وبين علومنا .

التعليم إذن قضية أساسية ، وركيزة مهمة من ركائز التنمية والتقدم ، فلابد من العناية بالعملية التعليمية وعناصرها من إدارة مدرسية ومبان ، وتلاميذ ومعلمين ومناهج بحيث تنتهي بسد حاجيات المجتمع ، وكلما تقدمت المجتمعات كان ذلك مقياساً لتقدمها العلمي ، واستخدامها المنهج العلمي السليم . وليس منا من ينكر فضل العلم ، الذي يظل طلبه من المهد إلى اللحد .

وتخلق الجهود التي تبذل حركة لعملية إصلاح مستمرة وقابلة للدوام ، وأسست الالتزام السياسي ، والمسئولية العامة ، ومشاركة عريضة للأطراف الرئيسة في إصلاح التعليم الأساسي ، وللمستفيدين منه ، وأدت المشاورات القومية ، عن طريق المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش ، حول المحاور الرئيسة للإصلاح إلى قيام مناخ كان له أثر حيوي وحاسم ، وأقيمت مراكز قومية ، ومؤسسات تنفيذية مركزية ، وعلى مستوى المحافظات والمحليات لخدمة عملية الإصلاح ودعمها، وعبئت الموارد المحلية والخارجية لضمان نمو التعليم الأساسي ، وتحسين نوعيته ، ومن ثم مراحل التعليم الأخرى المختلفة .

وعن الجودة الشاملة في التعليم كان لي وقفة مع الجهود التي بذلت وستبذل في مسيرة التعليم، والقضايا التي تمس العملية التعليمية ، والتشريعات والقرارات التي اتخذت وتتخذ في هذا المجال، ومن ذلك وجود المدارس الرقمية والعصرية والحديثة التي تخدم العملية التعليمية بإداراتها ومناهجها ومدرسيها وأجهزتها ووسائلها وما إلى ذلك مما أشرت إليه ، وكذلك المدارس التعاونية حيث يشارك ولي الأمر بدفع مبلغ لقبول نجله كصك يرد إليه في نهاية مدة الدراسة ، وبذلك يكون التعليم متميزاً ، وما يقدم للتلميذ في هذه المدارس نوعية غير التي تقدم في المدارس الحكومية مثلاً .

ليس هذا بالطبع هو المقصود ، فلا نقبل أن نصنف التعليم تحت تعليم متميز ، وتعليم غير متميز ، أو تعليم عادي ، وهذا للمواطن العادي ، والمتميز للمواطن القادر ، ويصبح التعليم المجاني الذي أصرت عليه الدولة لغير القادرين .. ليس هذا هو المفهوم من وراء إنشاء المدارس التعاونية ، فهناك المدارس الخاصة ، وهي تكلف الطالب أضعاف المبلغ المقترح للالتحاق بالمدرسة التعاونية ، ومع ذلك نجد كثرة كثيرة تلتحق بهذه المدارس ، وتنفق أموالاً طائلة في مراحل التعليم بها ، هذا إلى جانب ما ينفق أيضاً على الدروس الخصوصية ، فكان التفكير في هذه المدارس التعاونية التي ربما تقضي على الدروس الخصوصية ، والتي ستقوم بدور متميز وفعال في هذا المجال ، ثم ترد الأموال المدفوعة إلى أصحابها ، بعد تكملة المسيرة التعليمية .. ثم إن الأمر يرجع إلى الرغبة من عدمها ، يسهم كل قادر متبرعاً برغبته ، أو حتى بدون رغبته في هذا الإسهام الشعبي ، والجهود الذاتية ، ومساهمة المجتمع ، المهم أن تكون المشاركة المجتمعية سمة من سمات

التطور والتحديث للعملية التعليمية ..

نحن نؤمن بأن التعليم قضية الأمن القومي ، وهو قضية السلام الاجتماعي واستقرار المجتمع وتطوره ، والتعليم هو التعليم بدون درجات أو طبقات أو مستويات ، وأنه إما أن نتعلم أو لا نتعلم .

هناك الآلاف من المدارس الخاصة والأجنبية التي يلتحق بها أبناء القادرين - القادرين مالياً - وهي تقدم خدمة تعليمية نموذجية - أو هكذا خُيل إليهم من تنافسهم عليها أنها متميزة - ولو أنها على هذه الدرجة ما لجأ بنوها إلى ساحات الدروس الخصوصية ، فالمسألة متوازية للقادرين ولغير القادرين ، والقاسم المشترك بينهما الدروس الخصوصية ، إنما هي زيادة أموال تنفق هنا وهناك ، بالتباهي والتفاخر وهكذا ..

إننا نفتخر بغير القادرين ، وبالمواطن البسيط ، فمنهم النابهون والموهوبون والمتقدمون ، وهو تأكيد على أن التعليم لا يشترى ولا يباع ، غير أن القادرين لا يجدون أية مشكلة حقيقية في الالتحاق بالتعليم ، فمن يرغب منهم يجد أمامه آلاف المدارس الخاصة بكل الجنسيات تقدم له مايريده ، ومن لا يريد منهم أن يتعلم ، فليست لديه أيضاً أية مشكلة باعتباره من القادرين الذين لايمثل المستقبل لديه أية مشكلة ، بفضل القدرة المادية للأسرة ، وما يصاحبها من نفوذ ، وتبقى المشكلة والمأساة والمستقبل المجهول فقط من نصيب غير القادر ، فمسألة التعليم بالنسبة له قضية حياة أو موت ، أن يكون أو لا يكون ، فهو بدون تعليم حقيقي يخسر كل الأمل في المستقبل ، وهذا هو الدفاع والدافع للتطوير والتحديث والتجديد في العملية التعليمية ، وتوفير التعليم الحقيقي لكل الأبناء ، وحتى يكون التعليم نوعاً واحداً .

نريد أن تنخفض أعداد التلاميذ في الفصول ، ونريد تحسين مستوى الخدمة التعليمية ، ونريد عودة الأنشطة التربوية ، والمدرس الجيد ، فإذا تحقق ذلك فنحن مع الطريق الذي يؤدي إلى كل ذلك ، وهنا تحس الأسرة ، ويحس كل فرد بالارتياح بفضل السعادة التعليمية ، يتحقق ذلك بإنشاء مدارس رقمية ، أو مدارس عصرية ، أو تعاونية ، أو بأي مسمى ، فيها ونعمت ، أما أن يكون التعليم متدنياً فهذا ما نحاربه ولا نرضاه ونعمل على إصلاحه ، فمن يقول إن المدارس التعاونية ،

سوف تزيد مجال الخدمة أمام القادرين فقط ، أما أبناء مدارس الحكومة فليس أمامهم سواها ، وقد دخلوها لأنهم لا يملكون الالتحاق بغيرها ، يكون قد تجاوز الحقيقة والصواب ، فإن إنشاء مثل هذه المدارس ليست للقادرين فقط ، القادرون أمامهم كل أنواع التعليم في العالم ، عشرات الآلاف من المدارس الخاصة التي تقدم التعليم بكل أنظمة ولغات الدنيا .. ومن الإنجليزي والفرنساوي والألماني إلى الأمريكاني ، وفي مدارس مزودة بالملاعب وحمامات السباحة وغير ذلك ، والمصروفات فيها بكل العملات المعروفة من الإسترليني إلى الدولار وحتى اليورو .. ولن يتراجع مستوى مدارس الحكومة إلى الخلف مع إنشاء المزيد من مدارس الصفوة ، لأن الإصلاح سيبدأ من هذه المدارس الحكومية وسترقى نظمها وأساليبها وإدارتها ومدرسيها حتى تكون قدوة لغيرها من دور التعليم ، ولن تجذب مدارس الصفوة من المدارس الحكومية المدرس الجيد أو المتوسط ، ويبقى لها المدرس غير القادر علمياً لتعليم الطالب غير القادر مالياً ، لأن مدرس الحكومة سيجد الطريق إلى الحياة المثالية بما ستوفره الدولة له من رعاية مالية وعلمية ، وسيكون ضمن دائرة الإصلاح التي نهدف إليها جميعاً ، وقد بدأت بوادرها مع المدرس في تدريبه وإرساله للبعثات الخارجية ، واطلاعه على كل جديد وحديث في مجال العلوم التي تخدم العملية التعليمية، والدولة حريصة على هذا كله ، وهي تفتح الباب على مصراعيه أمام الإسهام الشعبي ، ودعم رجال الأعمال وغيرهم في تمويل العملية التعليمية ، وفي إنشاء المزيد من مدارس الحكومة ، وإلى تحسين أوضاع المدرس والمدارس ، وإعادة الهيبة والاحترام لرجال التعليم ، وإعداد المدارس بالأجهزة والوسائل الحديثة ، مع وجود الأنشطة التربوية وممارستها .

د. خالد الزواوي

المراجـــع

1- د. إبراهيم إمام : الإعلام الإذاعي والتليفزيوني - دار الفكر العربي ط. بيروت 1985 م

2- د. إبراهيم عصمت مطاوع : في التربية المعاصرة ط1 - دار الفكر العربي 1977 م

أصول التربية ط1 - دار المعارف المصرية 1979 م

3- د. إبراهيم وجيه محمود : التعلم - دار المعارف المصرية 1979 م

4- د. أحمد حسين اللقاني : المناهج بين النظرية والتطبيق ط2 - عالم الكتاب - القاهرة 1982 م

5- د. أحمد زكي صالح : علم النفس التربوي جـ1 ط11 ، جـ2 ط12 - مكتبة النهضة المصرية - د.ت

6- د. حامد عبد السلام زهران : علم نفس النمو ط4 - عالم الكتب - القاهرة 1977 م

7- د. حلمي المليجي : علم النفس المعاصر ط6 - دار المعرفة الجامعية - مصر 1984 م

8- الدمرداش عبد المجيد سرحان : إعداد المعلم للتعليم العام - وزارة التربية والتعليم - بحوث المناهج - الكويت 1976 م

9- د. سعدية محمد علي بهادر : الرفادة من تكنولوجيا التعليم في تصميم برامج تدريب المعلمين المبنية على الكفاية - مجلة تكنولوجيا التعليم - ديسمبر 1981 م

10- د. عادل عز الدين الأشول : علم نفس النمو ط1 - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة 1982 م

11- د. فؤاد عبد اللطيف أبوحطب : علم النفس التربوي ط2 - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة 1983 م

12- د. محمد خليفة بركات : علم النفس التعليمي جـ2 ط1 -دار القلم - الكويت 1976 م

13- د. محمد صلاح الدين مجاور : المنهج المدرسي - أسسه وتطبيقاته التربوية ط2 - دار القلم - الكويت 1974 م

14- د. محمد نبيل النجيحي : فلسفة التربية ، مكتبة سعيد رأفت - القاهرة 1976 م

15- د. محمد الهادي عفيفي : في أصول التربية - الأصول الفلسفية للتربية - مكتبة الأنجلو المصرية 1977 م

16- د. محمود عبد الرزاق شفشق : التربية المعاصرة - طبيعتها وأبعادها الأساسية ط1 - دار القلم - الكويت 1974 م

17- د. خالد محمد الزواوي : التعليم المعاصر قضاياه الفنية والتربوية - مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع - القاهرة 2001 م

- اللغة العربية (الزمن الجميل) - مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع - الإسكندرية 2003م

18- والترج. أونج : الشفاهية والكتابية ، ترجمة د. حسن البنا عز الدين - عالم المعرفة (182) - الكويت شعبان 1414 هـ/ فبراير ، شباط 1994 م

19- د. نايف حرما و د. علي حجاج : اللغات الأجنبية ، تعليمها وتعلمها - عالم المعرفة (126) - الكويت شوال 1408 هـ/ يونيو ، حزيران 1988 م

20- روبرت هـ. ثاولس : التفكير المستقيم والتفكير الأعوج ، ترجمة حسن سعيد الكرمي - عالم المعرفة (20) الكويت ، رمضان ، شوال 1399 هـ/ أغسطس ، آب 1979 م

21- د. هادي نعمان الهيتي : ثقافة الأطفال - عالم المعرفة (123) - الكويت رجب 1408 هـ/ مارس ، آذار 1988 م

22- د. حسن حسيني جامع : التعلم الذاتي وتطبيقاته التربوية - مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 1976 م

23- د. حلمي خليل : اللغة والطفل ، دراسة في ضوء علم اللغة النفسي - دار النهضة العربية - بيروت 1407 هـ/ 1986 م

24- غيورغي غاتشف : الوعي والفن ، ترجمة د. نوفل نيوف ، ومراجعة د. سعد مصلوح - عالم المعرفة (146) رجب 1410 هـ/ فبراير ، شباط 1990 م

25- د. أحمد محمد المعتوق : دور وسائل الاتصال السمعية والبصرية في تنمية الحصيلة اللغوية ،رسالة الخليج العربي ، العدد السابع والأربعون ، السنة الرابعة عشر 1414 هـ/ 1993م

26- جيهان أحمد رشتي : الأسس العلمية لنظريات الإعلام - دار الفكر العربي - القاهرة 1975م

27- روبرت دوترنز : الإعلام ، ترجمة نجيب يوسف بدوي ، راجعه حامد مصطفى عمار - دار الفكر العربي ، الكويت ، د.ت

28- زيدان عبد الباقي : وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والإدارية والإعلامية ط2 مكتبة النهضة المصرية سنة 1979 م

29- فؤاد البهي السيد : الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة - دار الفكر العربي - القاهرة 1974 م

30- محمد سيف الدين فهمي : التخطيط التعليمي - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة 1965 م

31- محمد عبد العزيز عيد : تقويم تدريب المدرسين على استخدام التقنيات التربوية - مجلة تكنولوجيا التعليم ، ديسمبر 1981 م

32- محمد نبيل نوفل وآخرون : دراسات في فلسفة التربية - عالم الكتب - القاهرة 1981 م

- التعليم والتنمية الاقتصادية - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة 1979 م

33- مصطفى فهمي : في علم النفس - سيكولوجية الطفولة والمراهقة - مكتبة مصر - القاهرة 1977 م

34- د. محمد عبد القادر حاتم : التعليم في اليابان - المحور الأساسي للنهضة اليابانية - مهرجان القراءة للجميع الهيئة المصرية العامة للكتاب 1997 م

35- سامية الساعاتي : الثقافة والشخصية - مكتبة سعيد رأفت - القاهرة سنة 1977 م

36- محيي الدين صابر : الإعلام وتنمية المجتمع العربي - مجلة الدراسات الإعلامية ، القاهرة ، المركز العربي للسكان والتنمية والتعمير - العدد 10 سبتمبر 1978 م

37- محمد أحمد إسماعيل علي : دور المثقفين العرب في التنمية ، مجلة الوحدة (الرباط : المجلس الوطني للثقافة الوطنية) العدد 45 ، يونيو 1988 م

38- عباس محجوب : مشكلات الشباب ، الحلول المطروحة (قطر : كتاب الأمة)

39- حسين خلاف : «المؤثرات الخارجية في الذاتية الحضارية» في «مستقبل الاتصالات والذاتية الحضارية في عالم متشابك» (القاهرة : المجالس القومية المتخصصة)

40- عبد اللطيف محمود محمد : التعليم والمشروع الحضاري العربي ، القاهرة ، مجلة اليقظة العربية ، حزب التجمع الوطني ، العدد 4 يونيو 1985 م

41- عبد الرحمن حامد حمد : "فرضية الحتمية اللغوية واللغة العربية" ، عالم الفكر المجلد 28 ، العدد 23 (يناير/ مارس 2000)

42- جاك دريدا : التفكيك والعلوم الإنسانية في الغد" بحث ألقي في المجلس الأعلى للثقافة المصرية ، فبراير 2000، ترجمة أنور مغيث ومنى طلبة

43- د. محمد عناني : المصطلحات الأدبية الحديثة : دراسة ومعجم إنجليزي - عربي (القاهرة : الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان 1996)

45- سليمان عشراني : (قراءة القراءة : الخطاب القرائي .. وأدبية القراءة والتلقي) ، مجلة تجليات الحداثة (وهران : معهد اللغة العربية بجامعة وهران ، يونيو 1996)
46- عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم : في الثقافة المصرية ، ط3 (القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، 1989)
47- جوناثان كللر : فرديناند دي سوسير : (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات) ، ترجمة د. عز الدين إسماعيل : (القاهرة : المكتبة الأكاديمية 2000)
48- د. عبد الحكيم بدران : مناهج العلوم في التعليم العام بدول الخليج ومواكبتها لمعطيات التطور العلمي والثقافي ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج 1411 هـ/ 1991 م
49- روث وجيمس هارتلي : التعليم والتعلم في الجامعات والمعاهد العليا ، ترجمة د. أحمد إبراهيم شكري ، ومراجعة د. محمد علي حبشي ، جدة : جامعة الملك عبد العزيز 1412 هـ/ 1992م
50- د. مصباح الحاج عيسى ، «استخدام الهاتف والشاشة الإلكترونية في التعلم عن بعد في دول الخليج العربية ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي ، المركز العربي لبحوث التعليم العالي ، دمشق ، العدد السادس ، ذو القعدة 1407 هـ/ يوليو/ تموز 1987 م
51- د. ميشال زكريا ، قضايا ألسنية تطبيقية : دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية ، بيروت دار العلم للملايين ، 1993 م
52- د. يوسف قطامي ، مقدمة في الموهبة والإبداع ، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1992 م
53- د. أحمد مختار عمر ، أخطار اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين ط2 القاهرة : عالم الكتب ، 1993 م
54- د. لويس كامل مليكة ، سيكولوجية الجماعات والقيادة ، الجزء الأول ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة ، 1989 م
55- كمال نجيب : النظرية النقدية والبحث التربوي ، مجلة التربية المعاصرة ، القاهرة ، العدد الرابع 1986
56- بول لوران آسون : مدرسة فرانكفورت ، ترجمة سعاد حرب ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1990
57- حسن البيلاوي : تحرير الإنسان في الفكر التربوي ، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، المجلد الثالث عشر 1987

- الإصلاح التربوي في العالم الثالث ، القاهرة ، عالم الكتب 1988

58- فكري شحاتة أحمد : إشكالية المنهج الخفي ، مدخل لنقد التعليم المدرسي ، مجلة دراسات تربوية ، القاهرة ، عالم الكتب ، الجزء العاشر ، يناير 1988

59- د. أميرة حلمي مطر : مقدمة في علم الجمال وفلسفة الفن - دار المعارف - القاهرة 1994

60- إرنست فيشر : ضرورة الفن - ترجمة أسعد حليم - الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986

61- جون ديوي : مدارس المستقبل . ترجمة عبد الفتاح المنياوي ، مكتبة النهضة المصرية

62- د. محمود البسيوني : رسوم الأطفال قبل المدرسة - دار المعرفة - القاهرة 1991

63- د. نبيل علي : العرب وعصر المعلومات - عالم المعرفة (184) - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت 1994

64- هربرت ريد : التربية عن طريق الفن - ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، مراجعة مصطفى طه حبيب - الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية 1971

65- حامد إبراهيم الموصلي : تأملات في التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري - مركز دراسات العالم الإسلامي - مالطا 1992

66- مصطفى حجازي : ثقافة الطفل العربي بين التغريب والأصالة - المجلس القومي للثقافة العربية - الرباط 1990 م

67- محمد خليفة : بين النظام المقصود والنظام المنشود - نظام عالمي جديد أم نظام حياة جديد؟ مركز دراسات العالم الإسلامي - مالطة 1993

68- سيد دسوقي : في التنمية الصناعية في «العالم الإسلامي والمستقبل» مركز دراسات العالم الإسلامي - مالطة 1992

69- ضياء الدين زاهر ، كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟ منتدى الفكر العربي - عمان 1990

70- محمد السيد سعيد : مستقبل العالم العربي بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 58 - الكويت 1992

71- فايز مراد هينا : مناهج التعليم في الوطن العربي بين الجمود والتجديد - دار سعاد الصباح للنشر - القاهرة 1992

72- أحمد شوقي : هندسة المستقبل ، المكتبة الأكاديمية - القاهرة 1992

73- سعد شعبان : القمر العربي الثالث في الفضاء ، مجلة العربي ، العدد 401 أبريل 1992 م - الكويت

74- عبد الله عبـد الدائم : نحو فلسفة تربوية عربية - الفلسـفة التربوية ومستقبل الوطن العـربي ، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1991

75- حامد عمار : في تطور القيم التربوية - رأي آخر ، دار سعاد الصباح للنشر - القاهرة 1992

76- أماني قنديل : التعليم وتحديات التسعينيات في 'مصر وتحديات التسعينيات' ، تحرير د. علي الدين هلال ، د. عبد المنعم سعيد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - القاهرة 1991

77- محمد منير مرسي : الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث ، عالم الكتب - القاهرة 1992

78- السيد يسين : الشخصية العربية - صورة الذات بين مفهوم الآخر ، مكتبة مدبولي - القاهرة 1993

79- بيل جيتس : المعلوماتية بعد الإنترنت (طريق المستقـبل) ترجمة : عبد السلام رضوان - سلسلة عالم المعرفة - العدد 231 - الكويت 1998

80- توبي أ. هاف : فجر العلم الحديث ، ترجمة : د. أحمد محمود صبحي - سلسلة عالم المعرفة - العدد 219 - الكويت 1997

81- د. سعيد إسماعيل علي : فلسفات تربوية معاصرة ، سلسلة عالم المعرفة - العدد 198 - الكويت 1995

82- كرستين تمبل : المخ البشري (مدخل إلى دراسة السيكولوجيا والسلوك) ، ترجمة : د. عاطف أحمد - سلسلة عالم المعرفة - العدد 287 - الكويت 2002

83- أسـامة أمين الخـولي : أساليب تنمـية الـتفكيـر لدى الطفل العـربي ، في 'الأطفال وحـروب شتى في العـالم العربي' ، الجمعية الكويتية لتقويم الطفولة العربية - الكويت 1986

- : التثقيـف العلمي في الوطن العربي - واقع الحاضر وتطلعات المسـتقبل في 'الخطة الشاملة للثقافـة العربية' المجلد الثالث ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الكويت 1986

سطور عن المؤلف

الدكتور/ خالد محمد الزواوي

* دكتوراه في الأدب العربي من كلية الآداب جامعة عين شمس ، بمرتبة الشرف الأولى
* ماجستير التربية - كلية التربية - جامعة الإسكندرية
* عضو هيئة التدريس - قسم اللغة العربية - بدولة الكويت ومصر متدرجاً في وظائف التدريس
* شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية والأدبية والثقافية والإعلامية
* حاصل على وسام عيد العلم ، وميدالية الشرف ، وشهادات تقدير وامتياز وجوائز
* نشر له العديد من المقالات الأدبية والدراسات النقدية بالصحف العربية
* فاز بجائزة المستشار الدكتور محمد شوقي الفنجري - هيئة قضايا الدولة
* عضو اتحاد كتاب مصر ، وعضو هيئة الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية
* عضو الجمعية المصرية التشريعية للبيئة -- بحث في المؤتمر الدولي للجمعية المصرية للتعريب 2003
* تتلمذ على يد كبار الأدباء والمفكرين والعلماء أمثال : أ.د. طه حسين / شوقي ضيف / يوسف خليف / شكري عياد / سهير القلماوي / محمد زين العشماوي / إبراهيم عبد الرحمن / سعيد منصور / محمد عبد المطلب

● كتب للمؤلف :

* النقد والبلاغة للمرحلة الثانوية - بتكليف من وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت 1975
* التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية مع آخرين ، بتكليف من وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت 1977
* الصورة الفنية عند النابغة الذبياني - الشركة المصرية العالمية - لونجمان سنة 1992
* تطور الصورة في الشعر الجاهلي - مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع - مصر 2000
* التعليم المعاصر قضاياه التربوية والفنية - مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع - القاهرة 2001
* مشاهد أبكتني - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر - الإسكندرية 2002
* اللغة العربية (الزمن الجميل) - مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع - الإسكندرية 2003

● كتب تحت الطبع :

* البطالة
* الماء (الذهب الأزرق) في الوطن العربي
* عالم الحيوان في القرآن - الحوارات الإلهية
* السماحة في الأديان الثلاثة وأثرها في التنمية
* صبا .. حلُم خيال



التربية الدولية

(تجارب وخبرات عالمية معاصرة في تحسين التدريس والإدارة والجودة)

الطبعة الأولى: 2003
تاليف: ماري هايدين - جيف طومبسون
عدد الصفحات: 292
مقاس الكتاب: 17 × 24
الغلاف: 4 لون + uv + (شرنك)
الترقيم الدولي: 5 - 66 - 5919 - 977

المحتويات:

المنهج والتربية الدولية - الموارد البشرية والتربية الدولية - الإدارة المدرسية والتربية الدولية - استخلاصات عام حول التربية الدولية.



التعلم في مراحل العمر المتأخر

(التعليم المستمر)

الطبعة الأولى: 2003
تاليف: بيتر جارفيس
عدد الصفحات: 242
مقاس الكتاب: 17 × 24
الغلاف: 4 لون + uv + (شرنك)
الترقيم الدولي: 4 - 75 - 5919 - 977

المحتويات:

تعريف بالمؤلف - تقديم بقلم الأستاذة ماري أليس وولف - مقدمة - التعلم والتعليم في المرحلة العمرية الثالثة - التعلم والمجتمع المتعلم - التعلم والبقاء والتقدم في العمر - التعلم من الخبرة والمتعلمون ذوي الخبرة - تعلم كيفية التقاعد - التعلم بعد التقاعد - تعلم أدوار جديدة للعمل - تعلم الحكمة ومعنى الحياة - تعلم الجوانب الروحية - تعلم اللياقة العقلية - التعليم في المرحلة العمرية الرابعة - تعلم كيفية العمل مع الكبار.

مشاكل تعلم القراءة عند الأطفال

«رؤيـــة علاجـــية»

الطبعة الأولى: 2003
تاليف: سيدريك كولينجفورد
عدد الصفحات: 301
مقاس الكتاب: 17 × 24
الغلاف: 4 لون + uv + (شرنك)
الترقيم الدولي:

المحتويات:

- مقدمة المترجم - تمهيد - تقديم - الجزء الأول: كيف يتعلم الأطفال القراءة - الجزء الثاني: القراءة المبكرة - الجزء الثالث: المراحل الأولى للقراءة - الجزء الرابع: تنمية مهارات القراءة - الجزء الخامس: تنمية مهارات القراءة - الخاتمة - قائمة المصطلحات - ملاحظات ومراجع



KOGAN PAGE

التربية المقارنة

المنهج ● الأساليب ● التطبيقات

الطبعة الأولى : 2003
تاليف : أ.د شاكر محمد فتحي احمد
أ.د همام بدراوي زيدان
عدد الصفحات : 479
مقاس الكتاب : 17 × 24
الغلاف : 4 لون + uv + (شرنك)
الترقيم الدولي : X - 86 - 5919 - 977

المحتويات :

■ سلسلة تكنولوجيا التعليم والتدريب



KOGAN PAGE

عمل المجموعة في التعليم والتدريب

(أفكار للممارسة)

الطبعة الأولى : 2003
تاليف : مايكل رينولدز
عدد الصفحات : 168
مقاس الكتاب : 17 × 24
الغلاف : 4 لون + uv + (شرنك)
الترقيم الدولي : 2 - 76 - 5919 - 977

المحتويات :

CAREER PRESS

الدليل المبتكر للبحث عبر الإنترنت

الطبعة الأولى : 2003
تاليف : روبين رولاند
عدد الصفحات : 385
مقاس الكتاب : 17 × 24
الغلاف : 4 لون + uv + (شرنك)
الترقيم الدولي : 9 - 64 - 5919 - 977

المحتويات :

السوق العربية المشتركة

الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة

الطبعة الأولى : 2003
تاليف : د. عبد المطلب عبد الحميد
عدد الصفحات : 267
المقاس : 17 × 24
الغلاف : 4 لون uv + (شرنك)
الترقيم الدولي : 8 - 73 - 5919 - 977

المقدمة – مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي والسوق المشتركة والتكتل الاقتصادي – نظرة كلية على الاقتصاد العربي مع التاهب للألفية الثالثة – السوق العربية المشتركة قديماً وواقع العمل الاقتصادي العربي المشترك – التجارة العربية البينية وآفاقها المستقبلية -إعادة بناء السوق العربية المشتركة في ظل العولمة – منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة كمرحلة أولى لإعادة بناء السوق العربية المشتركة – آفاق التعاون الاقتصادي العربي أثناء إتمام مراحل السوق العربية المشتركة – السوق المالية العربية المشتركة – التوجهات المستقبلية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي في الألفية الثالثة

النظام الاقتصادي العالمي الجديد

وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر

الطبعة الأولى : 2003
تاليف : د. عبد المطلب عبد الحميد
عدد الصفحات : 312
المقاس : 17 × 24
الغلاف : 4 لون uv + (شرنك)
الترقيم الدولي : 6 - 74 - 5919 - 977

المحتويات :

مقدمة ـ مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومراحل تطوره ومكوناته ـ خصائص وملامح النظام الاقتصادي العالمي الجديد ــ التحولات في آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ــ مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ــ التكتلات الاقتصادية وتاثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد ــ دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ــ الاقتصاد الأمريكي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ــ الشركات متعدية الجنسيات وتاثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد ــ أطروحة السوق الشرق أوسطية وموقعها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ــ النظام الاقتصادي العالمي الجديد والحاجة إلى نظام اقتصادي عربي جديد ــ إدارة العلاقات الاقتصادية لمصر في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد ــ الاقتصاد العالمي وتاثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001